الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية

ضدّ حماس وحزب الله

تصوير
أحمد ياسين



باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية





الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية ضد حماس وحزب الله



الطبعة الأولى

2011

بيروت- لبنان

www.bahethcenter.net

تلفاكس: 01/843882

information@bahethcenter.net

هاتف: 01/842882

isdarat@bahethcenter.net

النسخة الإلكترونية

www.Neelwafurat.com

الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية
ضد حماس وحزب الله

د. غابرييل سيبوني وآخرون

ترجمة وتقديم

د. عدنان أبو عامر



إصدار مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية



@Ahmedyassin90

فهرس المحتويات


@Ahmedyassin90

مقدّمة المترجم

هو العدد الثالث من دورية "الجيش والإستراتيجية"[1] الصادرة عن وحدة الدراسات العسكرية في معهد الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب[2]، بمشاركة "نخبة" من الجنرالات العسكريين الإسرائيليين المتقاعدين، وباحثين "متمرّسين" في مجال الدراسات العسكرية. ويتضمّن العدد دراسة حملت عنوان " الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية ضدّ حماس وحزب الله، تتألّف من 82 صفحة، موزّعة على ستّة فصول. وقد أشرف على إعداد هذه الدراسة الجنرال في صفوف الاحتياط "غابرييل سيبوني".

محاور الدراسة والمشاركين فيها

تلفت الدراسة في مختلف فصولها إلى أنّ "إسرائيل" تواجه منظّماتٍ عسكرية معادية تسعى إلى التعلّم، وهي مؤهّلة لفهم البيئة التي تعمل فيها، ولديها القدرة على التكيّف مع الظروف

---

(1) لقراءة النصّ الكامل للدراسة باللغة العبرية:

www.inss.org.il/upload/(FILE)1263976264.pdf

(2) هو من أرفع المراكز البحثية في «إسرائيل». يستقطب صنّاع القرار بين الحين والآخر. وينشر دراسات غاية في الأهمية والخطورة. موجّهاً جُلّ نشاطاته نحو دراسة التهديدات المحيطة بالدولة. والأوضاع المتغيّرة في الشرق الأوسط والعالم بأسره. وأثرها على الكيان في مختلف المجالات: السياسية والعسكرية والإستراتيجية والاقتصادية. هذا مع العلم بأن أعضاء النخبة الأساسية العاملة في المعهد آتون من الأوساط العسكرية والاستخبارية؛ وبالتالي. يضع هؤلاء خبرتهم في خدمة المركز. ولمتابعة أعماله. يمكن الرجوع إلى موقعه على شبكة الإنترنت باللغتين العبرية والإنجليزية: www.inss.org.il. (المترجم).

المتغيّرة ورؤية الأمور من وجهة نظر "الخصم" والوقوف على المنطق الذي يحرّكه. لذلك، ينبغي الافتراض أن الجيش الإسرائيلي سيواجه في حربه المقبلة منظّماتٍ أكثر قوّة.

وتشير الدراسة إلى التغييرات التي طرأت مبادئ الأمن القومي، وأهمية التركيز على البُعد الاستخباري، معتبرة أن التطوّرين الخطيرين على أمن "إسرائيل"، تمثّلا في العمليات الاستشهادية والصواريخ، من أجل استنزافها. لذا، لا بُدّ من تطوير الفعل الاستخباري، في ضوء القناعة الإسرائيلية السائدة بأنّه لا رادع جدّياً في مواجهتهما، ولا يمكن حسم المعركة تماماً معهما.

هذه الدراسة قد تُعتبر الأكثر تفصيلاً واستشرافاً للجوانب الإستراتيجية والعسكرية لدى "إسرائيل"، سواء من جهة التوقيت أو الأقلام المشاركة فيها.

وهذه الدورية تحتلّ أهمية خاصّة لدى صنّاع القرار العسكري والأمني في "تل أبيب"، انطلاقاً من "الحِرفيّة والمهنيّة" التي تمتاز بها دراساتها وتحقيقاتها التي تنشغل عادة بـ"تغيّر البيئة الإستراتيجية" لـ"إسرائيل"، وطبيعة التهديدات التي تواجهها، وتأثيرها على مسارات النظرية الأمنية الإسرائيلية (العدوانية).

وتحرص الدورية التي تصدر بصورةٍ فصليةٍ خلال كلّ عام، على دراسة وتفحّص التغييرات التي تطرأ بين الحين والآخر على معطيات بناء القوّة العسكرية لدى أعداء "إسرائيل"، دولاً وقوىً منظّمة، ومدى تأثيرها على استعداد الجيش الإسرائيلي لوضع إجاباتٍ ميدانيةٍ عليها!

كما وتنشغل "الدورية"، والوحدة التي تُصدرها، بأهمّ مجالات التطوير الحاصلة في الصناعات العسكرية للجيش الإسرائيلي، ومعرفة مدى استجابتها للتهديدات التقليدية، والمنظّمات المسلّحة، وإمكانية تعرّض الجبهة الداخلية لسيلٍ كبيرٍ من الصواريخ متعدّدة المديات، إلى جانب تركيزها البحثيّ في الأعداد الأخيرة على التهديدات غير التقليدية، وعلى رأسها البرنامج النووي الإيراني!

وتخصّص الدورية بين عددٍ وآخر دراسة -أو أكثر- لفحص طبيعة العلاقات السائدة في "إسرائيل" بين المستويين السياسي والعسكري، ومعرفة كيفيّة اتخاذ القرارات في هذه المجالات

الحساسة، من خلال استكتابها لساسةٍ وعسكريين كانوا إلى وقتٍ قريبٍ من صنّاع القرار في مجالات عملهم.

أمّا المشرف العامّ على دورية "الجيش والإستراتيجية"، فهو الجنرال المتقاعد د."غابرييل سيبوني"، منذ العام 2006، انطلاقاً من خبرته الطويلة في الخدمة العسكرية، والمجال الأمني، والاستشارات العملياتية، حيث عمل قائداً في وحدة "غولاني" في المنطقة الشمالية.

ومن الدراسات التي أصدرتها "الوحدة" في الآونة الأخيرة: الحرب والانتصار، من الانتفاضة الثانية مروراً بحرب لبنان الثانية وانتهاء بـ"الرصاص المسكوب"، حروب الاستنزاف وأثرها على نظرية الأمن القومي، الصلاحيات والمسؤوليات المُلقاة على عاتق الجيش الإسرائيلي: نقد تقرير "فينوغراد"، من غزة إلى لبنان.

تحدّيات جديدة وطرق مستحدثة

تشير الدراسة إلى أن القوى المعادية لـ"إسرائيل"، لاسيّما منظمات المقاومة التي تنتهج "حروب العصابات"، قد غيّرت من طبيعتها، سواء منظمة "حزب الله" أو حركة "حماس"، اللتان استفادتا كثيراً من دروس الحربين الأخيرتين، 2006 في لبنان، و2009 في غزة.

كما تلحظ الدراسة أن هذه المنظّمات بدأت بالاستعداد منذ أمدٍ لمواجهة السيناريو المتوقّع في المواجهة المقبلة المفترضة مع "إسرائيل"، في ظلّ واقعٍ ميدانيٍ جديد، وطبيعة "الروح الجديدة" التي استلهمها الجيش الإسرائيلي في السنوات الأخيرة.

ومن خلال ما وصل من تقارير استخبارية، ومتابعاتٍ عسكريةٍ على مدار الساعة، خلُصت الدراسة إلى أن هذه المنظمات تقوم بتطبيق التوصيات التي خرجت بها لجانها الفنّية من الحروب السابقة، بما يتلاءم مع الواقع الميداني المرجّح في المواجهة المقبلة، ما يُحتّم على قيادة الجيش الصهيوني وضع إجابات حقيقية وعملياتية عليها.

ولا يُخفى على واضعي الدراسة، أنّ جبهتي لبنان وغزة مختلفتان في التضاريس والطبيعة الطبوغرافية. ومع ذلك، فإنّ كلا التنظيمين قد درسا وقائع الحربين الأخيرتين، كما فعل الجيش

الإسرائيلي، الأمر الذي وجد ترجمته العملية في السلوك العسكري لحركة "حماس" في غزّة (2009) التي استفادت من حرب لبنان (2006). كما تشير الدراسة إلى أنّ "حزب الله" استفاد كثيراً من عملية "الرصاص المسكوب"، وهو ما سيجد ترجمته الميدانية في الحرب القادمة.

الدراسة في مختلف محاورها، تُسلّط الضوء على أبرز التحدّيات التي تنتظر "إسرائيل"، انطلاقاً من التجديد المتسارع الحاصل داخل منظمة "حزب الله" على سبيل المثال. وأهمّ هذه التحدّيات:

1- **بناء القوّة العسكرية**: تدّعي الأوساط العسكرية والاستخبارية الإسرائيلية أنّ "حزب الله" يمتلك ما بين 6-8 آلاف مقاتل، فقد ما يقرب من 10-15% منهم خلال حرب 2006، ما جعله بحاجةٍ ملّحة لتجنيد المزيد من العناصر الجديدة في المناطق المحاذية لجنوب لبنان والقرى الشيعية، وإرسالهم لاحقاً للتدرّب على مختلف الأساليب والوسائل العسكرية الجديدة في منطقة البقاع اللبناني، وسوريا وإيران[3].

وتلفت الدراسة إلى أنّ حزب الله ركّز دوماً على تجنيد أبناء الطائفة الشيعية في صفوفه، العسكرية منها خاصّة. إلاّ أنه خلال السنوات الثلاث الأخيرة قام باستيعاب عناصر سنّية، ودرزية، ومسيحية!

ويهدف الحزب إلى العمل على "اختراق" الطوائف اللبنانية الأخرى لنفي الصفة الطائفية عنه، واستبدالها بهوية سياسية بالدرجة الأولى!

2- **الوسائل القتالية**: تشير الدراسة إلى حاجة "إسرائيل" الملحّة لمتابعة آخر التطوّرات البنيوية الحاصلة، في ضوء أنّ "حزب الله" يركّز جلّ قدراته العسكرية على المنظومة الصاروخية، والتي هي بالأساس من صناعةٍ روسية، وهي تصله من خلال سوريا وإيران. وتتراوح مديات الصواريخ بين 20-250 كم، ومنها صواريخ مزوّدة برؤوسٍ متفجّرةٍ من النوع المطوّر.

---

(3) في المقابل، يبلغ عدد الجنود العاملين في الجيش الإسرائيلي 176500 عنصراً، مع وجود احتياطي قابل للاستدعاء بحدود 445 ألفاً، بمعنى أنّ طاقة التعبئة العضوية للجيش ستكون 721500 ألف أثناء الحرب، مع إمكانية حشد المزيد، طالما أن عدد القادرين على أداء الخدمة العسكرية يبلغ 1,5 مليون إسرائيلي، بافتراض أن كلّ من هو في عمر الـ18 عاماً فما فوق يستطيع المشاركة في القتال. (المترجم).

علماً بأنّ العودة لوقائع حرب لبنان الثانية تشير إلى أثرٍ كبيرٍ لهذه الصواريخ على مجريات المعركة، سواء على صعيد الجبهة الداخلية أو ساحة القتال.

وتشير الدراسة إلى الطرق التي يتزوّد بها "حزب الله بالصواريخ المذكورة، كما يلي: "يبلغ طول الحدود السورية- اللبنانية 360 كم، 100 كم منها في المنطقة الشمالية، والباقي حدود شرقية تصل إلى منطقة البقاع. وعلى طول هذه الحدود، توجد خمسة معابر رسمية، اثنان منها في الجهة الشرقية. ومع بداية عام 2008، تمركزت على الحدود الشمالية قوّةٌ لبنانيةٌ مكوّنةٌ من 800 جندي برقابةٍ ألمانية، فيما الحدود الشرقية مفتوحةٌ تماماً أمام حزب الله؛ وعلى الطريق الواصلة بين بيروت-دمشق تمرّ يومياً 200 حافلة وشاحنة، تخضع 30 منها فقط للتفتيش الرسمي!"

وتتحدّث الدراسة عن الجهود الحثيثة التي بذلها "حزب الله" بعد الحرب الأخيرة للتسلّح والتزوّد بأكبر قدرٍ من الذخيرة والصواريخ عبر سوريا وإيران. وفيما قُدّر مخزون الحزب الصاروخي في صيف 2006 بـ"12 ألف صاروخاً"، فقد ارتفع العدد في صيف 2007 إلى ما يزيد عن "20 ألفاً"، وفي العام 2008 وصل إلى "42 ألفاً"!

3- **التدريبات التأهيلية**: تتطرّق الدراسة في إطار قراءتها للمواجهات السابقة، إلى أنّ عناصر "حزب الله" و"حماس" يخضعون لتدريباتٍ ميدانيةٍ قاسيةٍ على أنماط "حروب العصابات والاستنزاف"، ويتلقّون دوراتٍ تدريبية في مختلف المجالات والعلوم، ومنها: إطلاق القذائف والصواريخ، جمع المعلومات، المواجهة المباشرة وجهاً لوجه. كما تُجري هذه المنظمات "مناورات" اختبارية لتقييم مدى جاهزيتها لأيّ مواجهةٍ جديدةٍ مع "إسرائيل"، وهو ما أكّدته المعلومات الأمنية المتوفّرة لدى جهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية المعروف باسم "أمان".

4- **الانتشار الميداني**: ينظر الجيش الإسرائيلي بعينٍ من الحذر والتوجّس إلى طريقة انتشار المجموعات القتالية لقوى المقاومة. ففي حين نجح "حزب الله" في "التحايل" على القرار (1701) الذي يحدّ من حريّة حركته، تمكّنت "حماس" في قطاع غزة من أن تجد لها "متنفّساً" تحت الأرض من خلال شبكة الأنفاق التي أتقنت إقامتها وإخفاءها.

ويتجسّد هذا التحذير بما كُشف عنه مؤخّراً من قيام الجيش الإسرائيلي بحفر أنفاقٍ في مرفقين للتدريب في سلاح الهندسة، لتأهيل جنوده على القتال داخلها، لمواجهة "تحدّي الأنفاق" الذي برز خلال الحربين الأخيرتين على لبنان وقطاع غزة؛ وهي المرّة الأولى التي يبني فيها الجيش مرافق تدريب تشمل شبكة أنفاق بلغت تكلفتها ملايين الشواكل، لتكون جاهزةً في العام المقبل.

ونُقِل عن مصدرٍ رفيع المستوى في سلاح الهندسة قوله: "نحن نعمل انطلاقاً من أنّ تهديد الأنفاق سيزداد في أيّ مواجهات مقبلة"، معتبراً أن حفر الجيش شبكة أنفاق لتدريب جنوده على القتال داخلها يمثّل "قفزة نوعية" في سياق تعزيز قدرات الجنود لمواجهة "تحدّي الأنفاق".

الإنذار والرّدع والحسم

تتطرّق الدراسة إلى تحدٍّ جادٍ وخطيرٍ في المواجهات القادمة المفترضة مع قوى المقاومة؛ وهو التحدّي المتعلّق بالبُعد الأمني والاستخباري، من خلال تشابك العلاقات بين مركّباته الثلاثة:

1) الإنذار والتحذير من تهديدات متوقّعة.

2) توجيه الرسائل الرّدعية اللازمة للقوى المعادية.

3) الوصول إلى مرحلة الحسم الميداني مع تلك القوى في ساحة المعركة.

وتأتي أهميّة هذه الأبعاد وخطورتها في ضوء القوّة المتنامية لحركة "حماس" خصوصاً، وقدرتها على "التعافي" من ضربة "الرصاص المسكوب" خلال العام 2009. فما تُرسله الأجهزة الأمنية- لاسيّما "الشاباك"- إلى مكتب رئاسة الحكومة والوزارات ذات العلاقة، يبدو كما لو أنّ الحرب الأخيرة على غزة لم تُسفِر عن انتصارٍ حاسمٍ لـ"إسرائيل"، أو عن هزيمةٍ مدوّيةٍ لـ"حماس". بل إنّ الشعار الذي ورد أكثر من معنىً له في متن الدراسة يكاد يُثبّت المقولة الشائعة في "إسرائيل" عقب نهاية الحرب: بأنّ "إسرائيل" لم تنتصر، و"حماس" لم تنكسر![4]

وتأخذ الدراسة منحىً أكثر جدّية، بعقدها مقارنة حيّة ومباشرة بين ظروف المقاومتين العراقية

(4) تقرير جهاز الشاباك عن تنامي القوّة العسكرية لحركة حماس بعد الحرب، بتاريخ 2008/11/30، على الرابط التالي:
www.shabak.gov.il/publications/study/pages/gaza-hamas-terror.aspx

والفلسطينية ضدّ الاحتلالين الأمريكي والإسرائيلي، من خلال القواسم المشتركة التالية:

1- استخدام حروب الاستنزاف ضدّ قوّات الجيش العسكرية.

2- تفعيل سلاح القنّاصة، في المناطق السكنية والمفتوحة.

3- إطلاق النار من مبانٍ مزدحمة وعلى مفترقات الطرق العامّة الرئيسة.

4- إطلاق قذائف الهاون والصواريخ مختلفة المدى بصورةٍ مكثّفة.

5- "الانتحاريون" الذين يستهدفون المواقع العسكرية والحواجز الميدانية.

6- استخدام السيّارات المفخّخة في عملياتٍ معقّدة.

7- محاولات اختطاف الجنود وموظّفي المنظمات الحكومية.

ومن ثمّ تضع الدراسة "توصيات ومقترحات" لـ"تحسين" ظروف المواجهة القادمة من وجهة "إسرائيل"، وأهمّها:

1- توجيه ضربات موجعة "للعدوّ"، من خلال المسّ والإضرار بمكوّنات قوّته السياسية والعسكرية، والوصول معه إلى مرحلة "الإبادة الكاملة"، بحيث لا تتكرّر "أخطاء" حربي لبنان وغزة، وجعله يفكّر ألف مرّةٍ قبل أن يقرّر الدخول مع "إسرائيل" في مواجهةٍ جديدة!

وتحاول الدراسة الاستفادة من "الكارثة الإعلامية والسياسية" التي ألّمت بإسرائيل عقب تقرير "غولدستون"، بمطالبة الجيش القيام بعملية "إخلاء" كاملة لمناطق القتال المتوقّعة، وعدم منح الفرصة للمقاتلين بالتحرّك بين المناطق السكنية، لتحقيق هدفين رئيسيين:

* توجيه ضرباتٍ قاتلةٍ للعدوّ لوحده.

* عدم الوقوع في شرك "استدراج الجيش" لارتكاب جرائم حرب بحقّ المدنيين.

2- التقليل قدر الإمكان من الأضرار والخسائر التي قد تلحق بـ"إسرائيل"، دولة ومجتمعاً، عبر توفير قدرٍ أكبر من الحماية والرّعاية للجبهة الداخلية، من خلال:

* توفير ملاجئ محصّنة للإسرائيليين قبل إصدار قرار المواجهة، والتأكّد من جاهزيتها

الكاملة، بدل الدخول في حالة فوضى عارمة أساءت لصورة "إسرائيل" عالمياً، حين بدأ مواطنوها يهربون من صواريخ "حماس" و"حزب الله" بصورةٍ مهينةٍ للدولة!

* "اختصار زمن المعركة"، لأن إطالتها تخدم مصلحة العدوّ: عسكرياً، إعلامياً وسياسياً. وهنا يجدر التفكير ملياً بالتوصية المتعلّقة بـ"تكثيف النار وتوسيع رقعتها ضدّ العدوّ".

والمفارقة أنّ الدراسة تطالب بإجراء نقاش إسرائيلي موسّع، يضمّ المحافل السياسية والأمنية والعسكرية والحزبية، حول طبيعة الحرب القادمة، شرط أن تُحذف فرضيّة "الانتصار الحاسم"، لأنها باتت من الماضي في ظلّ التهديدات المستجدّة على الساحة الشرق أوسطية، بفعل تطوّر قدرات منظمات المقاومة العصابية![5]

البيئة الإستراتيجية الشرق أوسطية

تواصل الدراسة في بعض محاورها "تشريح" البيئة الميدانية لعمل الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجنوب اللبناني، وغيرها من الساحات المرشّح أن "يدخلها" الجيش في أيّ مواجهة مفترضة، مقدّماً بعض الأفكار العملياتية، ومنها:

1) تواجدٌ ميداني مكثّفٌ لقوّات الجيش في المناطق، بهدف المسّ بالعناصر المعادية، والبحث عن جميع الطرق التي قد تُمكّن الجيش من الانتشار الفعلي لتنفيذ "العمليات الجراحية الموضعية" المطلوبة.

2) ضرورة "تحديث" بنك الأهداف اللازم ضربه وقت الحاجة، في ضوء الإخفاقات الأمنية والاستخبارية التي كشفت عنها حربي لبنان وغزة، واعتماد الجيش فيهما على معلومات قديمة وغير محدّثة.

3) تفعيل عمل الوحدات الخاصّة لتكون جاهزة ومتأهّبة للتحرّك على كلا الجبهتين:

أ- التنسيق العمليّاتي، والتشبيك اللازم مع مختلف الوحدات والألوية في عملياتٍ متوقّعة.

(5) لإلقاء نظرات فاحصة على تطوّر السلوك العسكري الإسرائيلي ضدّ منظمات المقاومة الفلسطينية، يمكن الرجوع إلى المصادر التالية: بين حربين، حاييم نادل، تل أبيب 2006؛ حنون برتوف، 48 عاماً و20 يوماً، تل أبيب 2002؛ يسرائيل تال، الأمن القومي الإسرائيلي، تل أبيب 1996؛ شلومو غازيت، 30 عاماً من السياسة الإسرائيلية في المناطق، تل أبيب 1999.

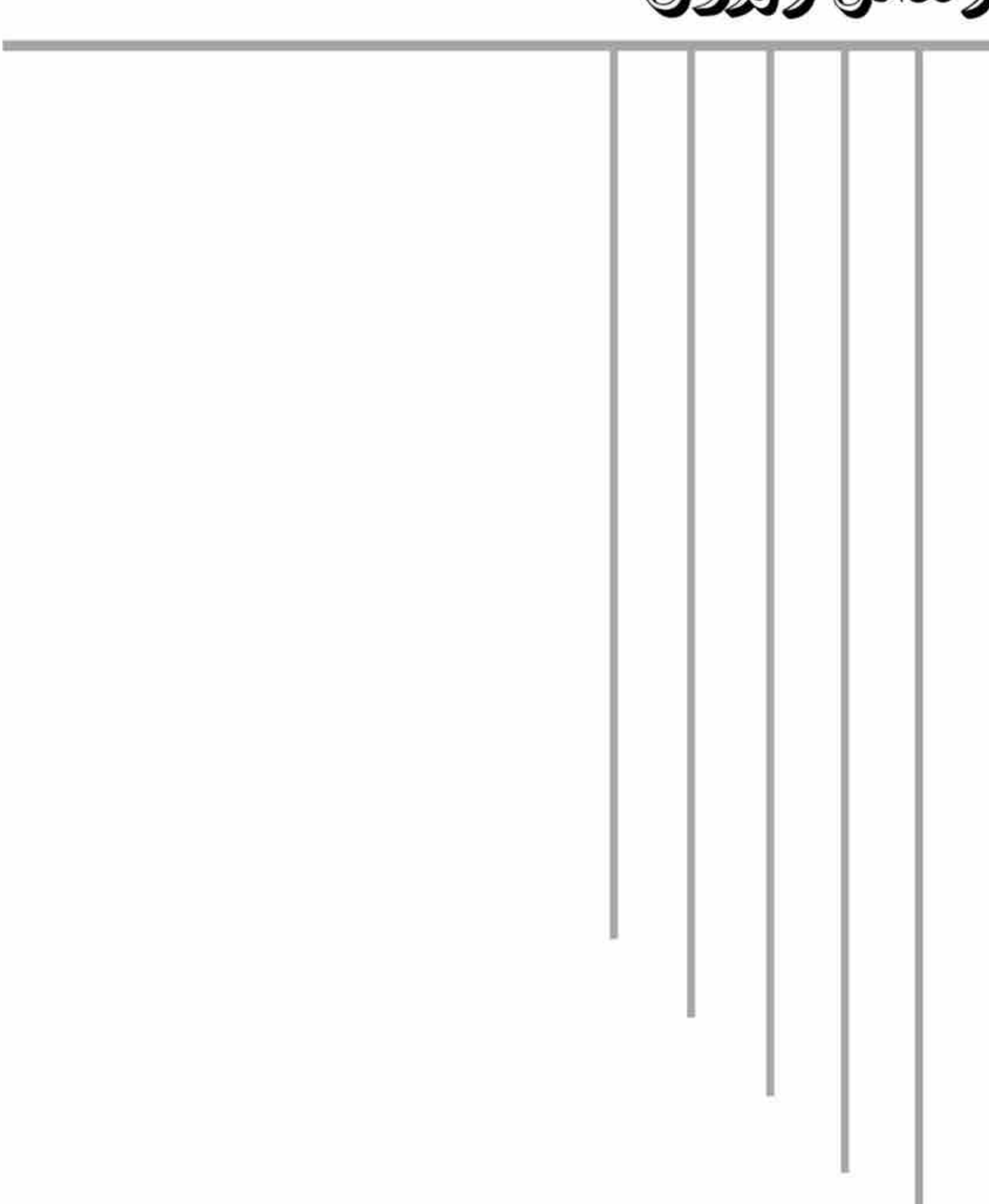
ب- ضرورة أن يجري تنفيذ أيّ عملية "تكتيكية" بالتزامن التامّ مع عمليات "المدى البعيد" لتفكير الجيش ومخطّطاته.

كما استفاد الأميركيون فعلياً من الإسرائيليين منذ عملية "السور الواقي" العدوانية في الضفة الغربية عام 2002، فقد استفادت تل أبيب من "تجربة" واشنطن العسكرية في بغداد، التي تحوّلت عملياً إلى "نموذج" واقعيّ تطبيقيّ لحروب العصابات ومواجهات الاستنزاف. ويمكن نقل التجربة الأميركية إلى مدن الضفة الغربية في أيّ مواجهة مقبلة مع حركة "حماس" هناك.

وتقدّم الدراسة الإسرائيلية معطياتٍ للبيئة الإستراتيجية الشرق أوسطية، وكيفيّة مواجهتها بالوسائل الدبلوماسية أو العسكرية الملائمة، مع التحليل والبحث المقارن لتهيئة الأسباب والتخطيط، والإعداد لتوظيف جميع الموارد المتاحة والممكنة لتحقيق النجاح في المجالات المدنية والعسكرية، حيث أدّت مفاعيل الصراع العربي- الإسرائيلي، إلى إكساب هذه البيئة "طابع الحركيّة المستمرّة، والفاعلية المتجدّدة".

وأخيراً، تعطي الدراسة محفّزاً للقراءة والمتابعة، لاسيّما وأنها تقدّم خارطة طريق لصانع القرار الاستراتيجي والعسكري في "إسرائيل" حول النهج الأكثر تفضيلاً للتعامل مع ظاهرة المقاومة في فلسطين ولبنان، على أساس أن المنطقة قد تكون فعلاً على مشارف مواجهةٍ جديدة، ستكون حتماً أكثر إيلاماً وأفدح ثمناً لكيان الاحتلال خصوصاً من أيّ مواجهاتٍ سابقة!

الفصل الأوّل



قراءة في بناء قوّة حزب الله بين (2006-2009)

"غاي أفيعاد"[1]

بتاريخ 12 أغسطس/ آب 2006، اتّخذ مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة القرار رقم 1701، الذي أدّى إلى وضع حدٍ للمعركة التي استمرّت 34 يوماً متواصلاً بين "إسرائيل" ومنظمة "حزب الله". وهي المعركة التي باتت تُعرف باسم "حرب لبنان الثانية".[2]

قضى القرار 1701 بالوقف الفوريّ لإطلاق النار بين "إسرائيل" و"حزب الله". أمّا الهدف الحقيقي للقرار، فكان إحداث تغييرٍ جوهريٍ في الواقع الأمني في منطقة جنوب لبنان، من خلال "إبطال" مفعول العناصر التي تؤدّي لتصعيد الوضع، والحيلولة دون تجدّد موجة المواجهة من جديدٍ بين الجانبين.

وبناءً على القرار 1701، تمّ تحديد قواعد جديدةٍ للترتيبات الأمنية، شملت:

---

(1) مؤلّف كتاب «قاموس حماس». يعمل حالياً كمحاضر في مجال التاريخ الحديث لدى أكاديمية الجيش الإسرائيلي. وتنبع أهمية هذا البحث من كون معدّه مقرّباً من المؤسسة العسكرية الإسرائيلية. وبالتالي، فإن ما ورد من آراء ومواقف لا يعبّر عن وجهة نظر علمية بحتة، بقدر ما يعدّ مؤشّراً للموقف السياسي والعسكري في الكيان الصهيوني.

(2) شكّلت حرب لبنان الثانية «فيتنام إسرائيل»، حيث حاولت إخضاع تنظيم عصابات بواسطة القصف المدفعي والجوّي المدمّر. بينما انكسرت الرغبة الشعبية في ظلّ تنامي عدد المصابين، مع استخدام القوّات بصورة غير صحيحة. وجاء إنهاء الحرب من دون تحقيق نصر إسرائيلي، ودون أن تتمكّن الحكومة من مجرّد الادّعاء بالنصر، ممّا تسبّب بمشاكل داخلية وخارجية كبرى للكيان، أدّت إلى نهاية أسطورة الردع الإسرائيلي، مع طرح علامات استفهامية حول وجود إسرائيل وموقعها في خارطة الشرق الأوسط. وباتت نتائج الحرب بعد مرور أربعة أعوام عليها واضحة أكثر، لتكشف حدود القوّة الإسرائيلية والقيود التي تكبّلها، خصوصاً في ظلّ غياب قيادة حكيمة وخبيرة، مقابل استحالة هزيمة المقاومة، التي توفّرت لها الإرادة والوعي والإمكانيات والدعم والعمق الإقليمي. (المترجم)

1- كيفية انتشار قوّات الجيش اللبناني في منطقة الجنوب.

2- رفع حجم قوّات "اليونيفيل"الدولية من 2500 جندياً إلى 15 ألف جندياً.

3- وضع حواجز حقيقية أمام أيّ احتكاكٍ بين "إسرائيل"و"حزب الله"، لاسيّما في المنطقة الواقعة بين الحدود الدولية ونهر الليطاني.

4- حظر حمل السلاح من قِبل أيّ عنصرٍ غير معرّفٍ من قِبل الجيش اللبناني والقوّات الدولية للسلام، أو إقامة أيّ بنيةٍ تحتيةٍ عسكرية في تلك المنطقة.

5- دعوة الحكومة اللبنانية في بيروت للمحافظة على حدودها، وتكثيف عملها لإحباط عمليات تهريب الأسلحة داخل أراضيها.[3]

آنذاك، شكّلت المكوّنات الأمنية في القرار 1701، إجاباتٍ عملية للاحتياجات الإسرائيلية في الجبهة اللبنانية، ومنعاً فعلياً لعودة "حزب الله" إلى تنظيم قوّته العسكرية، والحيلولة دون بناء قوّته من جديد في جنوب لبنان.

فللمرّة الأولى، ومنذ ثلاثة عقود، ينتشر الجيش اللبناني حتّى الحدود الدولية مع "إسرائيل"، إلى جانب قوّات "اليونيفيل"، لمنع "حزب الله" من ترميم قوّته، وإقامة مواقع أمنيةٍ لجمع المعلومات، ذلك للحيلولة دون تنفيذ العمليات المسلّحة ضدّ "إسرائيل".

وقد بدأت قوّات "اليونيفيل" والجيش اللبناني بالقيام بالمئات من الدوريات الرّاجلة والمتنقّلة بصورةٍ شبه يومية، من الحدود الدولية وحتّى نهر الليطاني. وخلال هذه الدوريات، كان يتمّ تفكيك العبوات التي أعدّها "حزب الله" في تلك المناطق المفتوحة.[4]

وبلا شك، فإنّ الاستمرار بهذه الطريقة الفعّالة من العمل الميداني، كان سيمنع الحزب فعلاً من التقوّي أكثر، ومن إقامة أماكن تخفٍ جديدة، ومن إمكانيّة تزوّده بأسلحةٍ جديدة، ونقلها

(3) يمكن قراءة النصّ الكامل للقرار الدولي 1701 على الرابط التالي:
http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/NO6/465/03/PDF/No646503.pdf?OpenElement.

(4) «عاموس هارئيل»، تقارير اليونيفيل، «فكّكنا معظم المخابئ الأرضيّة لحزب الله»، هآرتس، 2007/7/22، وانظر أيضاً، تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة الموجّه لمجلس الأمن بتاريخ 2007/10/30، على الرابط التالي:
http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/NO7/572/70/PDF/No757270.pdf?OpenElement.

من جنوب الليطاني؛ الأمر الذي يؤدّي للحيلولة دون نصب الآلاف من القذائف الصاروخية كما كان عليه الحال قبل اندلاع الحرب يوم 12 تموز 2006.

وفيما تأمّلت العديد من الأطراف أن يُستكمل انتشار الجيش اللبناني على طول الحدود الشرقية والشمالية مع الدولة السورية، للوصول إلى مرحلة استقلال الدولة اللبنانية بصورةٍ نهائيةٍ من جهة، ووضع المزيد من العوائق أمام "حزب الله"تمنع تعاظم قوّته، من جهةٍ أخرى، عمل الحزب على "ترميم"قدرته العسكرية بصورةٍ حثيثةٍ في المرحلة التي تلت انتهاء الحرب. ومع نهاية يوميّات الحرب، لم يُهمِل "حزب الله"، ولو للحظةٍ واحدة، استغلال التعامل مع الواقع الجديد، حيث عمل على "توأمة"باتت مطلوبة، ووضع البذور الأولى للمواجهة القادمة.

هذه الدراسة أُعدّت خصّيصاً لـ:

1) التعرّف على أبرز ملامح بناء القوّة العسكرية المتجدّدة لمنظمة "حزب الله"، منذ انتهاء حرب صيف 2006، وحتّى كتابة هذه السطور، بما فيها التغلّب على المعطيات الميدانية للقرار 1701.

2) الوقوف على أهمّ المعالم الأساسية التي شاركت في بناء قدرات "حزب الله"العسكرية خلال السنوات الثلاث الماضية.

3) محاولة التنبّؤ المستقبلي بطبيعة المواجهة القادمة، وما يُحضّر "حزب الله" من أساليب للمواجهة.

4) التعرّف على أبرز مفاعيل القوّة العسكرية لـ"حزب الله"، بما فيها: القوى البشرية، التدريبات، التسليح، الانتشار الميداني.

نصرٌ إلهيّ وتحدّياتٌ ميدانية

قدّم "حزب الله" حرب لبنان الثانية على أنها " قتال" من السماء. ومن خلال تعبيرات قياداته السياسية، فإنّ ما حصل هو "انتصارٌ إلهيّ".

ففي المظاهرة الحاشدة التي نُظّمت بتاريخ 22 سبتمبر/ أيلول 2006، على أنقاض الضاحية

الجنوبية في بيروت، تحدّث الأمين العام للحزب السيّد حسن نصر الله عن معجزة الصمود التي حقّقها الحزب طوال 34 يوماً أمام الجيش الأقوى في منطقة الشرق الأوسط.

وركّز "نصر الله" في كلامه على أنّ من واجه القوّات المعزّزة للجيش الإسرائيلي، من وحدات المُشاة والهندسة، هي مجموعاتٌ لا يتجاوز عددها آلاف معدودة من عناصر الحزب.[5]

ومع ذلك، فإنّ النجاح الذي حقّقه "حزب الله" في "إسكات" منطقة "شمال إسرائيل" لأكثر من شهرٍ كامل، من خلال إطلاق ما يزيد عن 4 آلاف قذيفة صاروخية مختلفة الأنواع، وإبطال مفعول العديد من أسلحة الجيش الإسرائيلي، أعطى صورة انتصاره العسكري الذي حقّقه.

وبحسب تقديرات الجيش الإسرائيلي، فقد قُتِل ما يقرب من 600 من مقاتلي "حزب الله"، جزءٌ هامٌ منهم من المقاتلين القُدامى ذوي الخبرة القتالية، ومن قادة المناطق، وعناصر القوّات الخاصّة لـ"حزب الله". وأُصيب المئات من مقاتلي الحزب بإصاباتٍ خطيرةٍ ومتوسطة، أخرجتهم من حسابات القتال في المواجهة القادمة.[6] كما فقد "حزب الله" بعد ما يقرب من عامٍ ونصف من انتهاء الحرب، قائد الذراع العسكري، والعقل المدبّر، "عماد مغنية".

فقد وقع اغتياله في العاصمة السورية دمشق، بتاريخ 12 فبراير 2008. وكان الاغتيال مؤشّراً واضحاً على ضربةٍ عميقةٍ قاسيةٍ وجِّهت لمنظمة حزب الله.[7]

وأخذت المؤشّرات الميدانية تتوالى باتجاه ضرب البنية العسكرية لحزب الله، حين استُهدِفت شاحنةٌ تقلّ قذائف صاروخية من طراز "فجر 3" و"فجر 5" ذات المدى المتوسط.

وتبيّنت الحقائق بصورةٍ متتاليةٍ حين عُلِم لاحقاً أن 40 منصّة إطلاق صواريخ تمّ إخفاؤها في

(5) انظر خطاب (السيّد) حسن نصر الله، في بيروت، بتاريخ 2006/9/22 على الرابط التالي:
http://www.moqawama.org/english/_print.php?filename=20060926170043026

(6) ليس هناك من إحصائية رسمية حول عدد قتلى «حزب الله» خلال الحرب الأخيرة. فقد امتنع الحزب عن كشف خسائره. لكنّ التقديرات تشير إلى أنّ الحزب فقد بين 500-800 ناشط، وذلك حسب تقدير جهاز الاستخبارات العسكرية «أمان». انظر أيضاً، «ليلخ شوفيل»: معطيات جديدة: 600 من مقاتلي «حزب الله» قتِلوا مؤكّداً خلال القتال/ مجلة «بمحانيه»، 2006/8/8؛ و«أليكس فيشمان»، «حزب الله تمكّن من ترميم نصف قوّاته العسكرية»/ يديعوت أحرونوت، 2006/11/20؛ «عمير رابابورت»، من يخطف الأوّل؟/ معاريف، 2007/1/9؛ «رونين بروغمان»، ماذا بعد تصريحات نصر الله؟/ يديعوت أحرونوت، 2007/6/29.

(7) «سمدار بيري»، من تحت أنف الأسد / يديعوت أحرونوت، 2008/2/14. «رونين بروغمان»، نصر الله يطلب رئيس أركان، ورئيس أمان وضابط عمليات. / يديعوت أحرونوت، 2008/2/15.

منازل نشطاء حزب الله سراً، في إطار رفع مستوى التسلّح للمنظمة، حيث تمّ تدميرها بواسطة صواريخ سقطت من الجو، وفقاً لمعلوماتٍ مؤكّدة.

جاءت هذه الحادثة لتفاجئ قيادة حزب الله بحجم قدرة المخابرات الإسرائيلية للوصول إلى هذه المعلومات، الخاصّة جداً.[8]

ومع ذلك، لم يكن "كنز صواريخ فجر"الوحيد الذي فقده "حزب الله"في إطار الحرب. فقد استُهدفت مواقع عديدة خلال مجريات الحرب، ومنها:

1. منطقة الضاحية الجنوبية التي شكّلت مقرّ القيادة المركزية للحزب، حيث دُمّرت بالكامل.
2. جميع المواقع العسكرية على طول الحدود تمّ تدميرها من الأساس.
3. المئات من الأهداف التي تُعتبر داعماً لوجستياً ومدنيّاً للمنظمة.
4. منازل الآلاف من نشطاء الحزب مُسِحت عن وجه الأرض.

ومع ذلك، فإنّ القيادة العليا لـ"حزب الله" لم تُمسّ بسوء، وظهرت كما لو كانت تُدير الأحداث الميدانية بصورةٍ منضبطة، من خلال استغلالها الواضح لشبكة تلفزيون المنار التي سجّلت بثاً تلفزيونياً لفت الأنظار.[9]

إلاّ أن نهاية الحرب شهدت تغييراتٍ حقيقية في قلب التنظيم، بما فيها تقليص صلاحيات "نصر الله"على يد القيادة الإيرانية، وفقاً للتطوّرات على الساحة اللبنانية الداخلية.[10]

أمّا على صعيد القتال الميداني خلال الحرب، فقد نجح "حزب الله"في عددٍ من المحطّات اللافتة ضدّ "إسرائيل"، ومنها:

(8) «عوفر شيلح ويوآف ليمور»، أسرى في لبنان، تل أبيب، منشورات يديعوت أحرونوت، 2007، ص77-78؛ عمير ربابورت، نارٌ على قوّاتنا، تل أبيب، منشورات معاريف، 2007، ص113-114؛ عاموس هارئيل وآفي يسخاروف، جذور العنكبوت، تل أبيب، منشورات سفريم، 2008، ص179-181.

(9) فاطمة العيسوي، تلفزيون المنار، حرب حزب الله، الشرق الأوسط، 2007/8/7، على الرابط التالي:
www.aawsat.com/english/news.asp?section=5&id=9821.

(10) عمير ربابورت/ الأمين العام مع ضمانةٍ محدودة، معاريف، 2007/12/12. جاكي خوجي/ الصلاحيات العسكرية لحسن نصر الله نقِلت إلى نائبه، معاريف، 2007/12/14.

1. الحفاظ على إطلاق زخّاتٍ يوميةٍ من القذائف الصاروخية باتجاه أراضي "إسرائيل".

2. الاستهداف المفاجىء للبارجة البحرية "حانيت"بواسطة صاروخ من طراز C-802.

3. إطلاق الصواريخ الأرضية التي استهدفت الجنود الإسرائيليين، وأسفرت في النهاية عن مقتل 119 جندياً إسرائيلياً، وإصابة 45 دبابة بقذائف مضادّة للدروع متطوّرة ومحسّنة الأداء[11]

ومع ذلك، يمكننا الحديث وبالفم الملآن، أن نجاحات "حزب الله"سالفة الذّكر، يمكن إرجاعها بصورةٍ واضحةٍ إلى إخفاقاتٍ وفشلٍ سببه الجيش الإسرائيلي نفسه!

بصورةٍ عامّة، في كلّ مواجهةٍ مباشرةٍ وجهاً لوجه بين مقاتلي حزب الله وجنود الجيش الإسرائيلي، فإنّ اليد الإسرائيلية كانت هي المتفوّقة، وأجهزة التحكّم والسيطرة التابعة للمنظّمة الموجودة في الجنوب اللبناني كان يتمّ تدميرها كلّياً.

ومن هنا، فقد نستطيع أن نفهم أكثر التصريح الذي أدلى به "نصر الله"، بعد مرور وقتٍ قصيرٍ من انتهاء الحرب، بأنّه لم يكن ليُصدِر التعليمات بخطف جنود إسرائيليين لو علم مسبقاً بأن الردّ الإسرائيلي سيكون بهذه الصعوبة والقسوة.[12]

هذا التصريح وغيره من الشواهد، أكّد بما لا يدعُ مجالاً للشك أن الحزب أمامه زمنٌ طويلٌ لإعادة ترميم قوّته العسكرية، وفقاً للطبيعة الميدانية الجديدة للواقع القائم جنوب لبنان.

استخلاص الدروس والعبر لحزب الله

في سبتمبر/ أيلول 2006، أعلن قادة "حزب الله"أن الأضرار التي لحِقت بالبُنية التنظيمية خلال مجريات الحرب كانت طفيفة. وقد أعلن السيد نصر الله، أنّ القدرات العسكرية لحزب الله تمّ ترميمها خلال أيامٍ معدودة. ولذلك، فإنّ المنظّمة باتت قويّة أكثر ممّا كان عليه الوضع قبيل اندلاع المعركة، حين كان يملك الحزب ما يقرب من 20 ألف قذيفة صاروخية.[13]

(11) يتسحاق بن يسرائيل/ حرب الصواريخ الأولى بين إسرائيل وحزب الله. صيف 2006. جامعة تل أبيب. 2007. ص36.

(12) مقابلة (السيّد) نصر الله مع التلفزيون اللبناني NTV. ونقِلت بعض تصريحاته على شبكة CNN الأمريكية على الرابط التالي:
http:// edition.cnn.com/2006/WORLD/meast/0827//mideast.nasrallah/index.html

(13) خطاب (السيّد) حسن نصر الله في بيروت بتاريخ 2006/9/22. على الرابط:

نائب الأمين العام لحزب الله، الشيخ نعيم قاسم، تحدَّث بأبعد من ذلك. فقد زعم أن حزب الله ليس بحاجةٍ لترميم قوّاته العسكرية، لأنه لم يستخدم سوى 10% فقط من مخزونه الاستراتيجي من القذائف الصاروخية التي بحوزته.[14]

ولكنّ الكواليس كانت مختلفة كلّياً. فبعد مرور وقتٍ قصيرٍ على إعلان وقف إطلاق النار، بدأ "حزب الله"حالة استنفارٍ قصوى في صفوفه لبحث أدائه العسكري خلال الحرب، في حين تفحّص الأضرار التي لحقت بأجهزته وأذرعه الميدانية.

وقد شكّل الحزب عدداً من لجان التحقيق الداخلية، التي درست مختلف جوانب العملية العسكرية خلال الـ34 يوماً من أيام الحرب.[15]

ومن الدروس التي خرج بها الحزب من تحقيقاته الأوّلية:

أوّلاً: الأمر المُقلِق لقيادة المنظمة تركّز في كيفيّة وصول الاستخبارات الإسرائيلية للمعلومات الخاصّة جداً حول قافلة "صواريخ الفجر"، التي استُهدِفت في الليلة الأولى للقتال.

ولذلك، أجرى الحزب عدداً من التحقيقات المكثّفة مع عددٍ من عناصر الحزب، لفحص مستوى ثقتهم، وطبيعة صلاتهم مع بعض الجهات المُريبة.

ثانياً: يمكن التقدير أنّ "حزب الله"أجرى تحقيقاتٍ ميدانية حول أثر الأسلحة والكميّة التي جرى استخدامها خلال الحرب، ومدى الخسائر التي لحقت بـ"إسرائيل"من جرّائها.

كما تمّ اختبار قدرات القذائف الصاروخية ذات المديات المختلفة، لاسيّما مدى إضرارها بالجبهة الداخلية في "إسرائيل"، إلى جانب الوسائل والأدوات الحربية التي استخدمها الحزب خلال القتال وأخفاها في المباني السكنية، كسلاح الهندسة، العبوات الناسفة، الألغام، والتي

---

www.moqawama.org/english/_print.php?filename=20060926170043026

(14) مقابلة مع نائب الأمين العام لحزب الله (الشيخ) نعيم قاسم لصحيفة الشرق الأوسط بتاريخ 2006/9/10. على الرابط التالي:
www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=382082&issueno=10148

(15) أليكس فيشمان. حزب الله رمّم نصف قدراته العسكرية/ يديعوت أحرونوت. 2006/11/20. سمدار بيري. حزب الله استخلص النتائج/ يديعوت أحرونوت. 2007/6/5. آريه شابيت. العالم كما يراه «يادلين»/ هآرتس. 2008/5/16.

استهدفت جميعها إعاقة تقدّم سلاح المُشاة، لكنّها لم تقدّم إجاباتٍ عملياتيّة خلال الحرب. والجدير ذكره، أن ما امتلكه الحزب من مضادّاتٍ جوّيةٍ قد وضع صعوباتٍ جادّة أمام الطائرات المروحية الإسرائيلية، بل وأسقطت واحدة منها. لكنّها في الوقت نفسه، لم تنجح في صدّ الطائرات المقاتلة، التي حلّقت براحةٍ في الأجواء اللبنانية.

ثالثاً: لم يكن سرّاً أنّ حزب الله فحص مدى فعالية أدواته القتالية للردّ على الضغط الميداني الذي مارسه الجيش الإسرائيلي في منطقة الجنوب اللبناني.

لاسيّما بعد أن تبيّن أن استخدام الحزب للأسلحة الأرضية، كان له قيمة عالية وتأثيراً هاماً في الحيلولة دون فقدان الحزب للمزيد من الخسائر البشرية. وحافظت هذه الأسلحة على تواصل العملية القتالية، وصولاً إلى مواجهة مقاتلي حزب الله لجنود الجيش الإسرائيلي وجهاً لوجه!

أكثر من ذلك، فإنّ ما بذله الحزب من جهود ميدانية مكثّفة لحشد مزيدٍ من القوّات الإضافية لتعزيز المقاتلين في ساحة المعركة، والتنقّل من قريةٍ إلى قرية، بالتنسيق الكامل مع الحاجة العملياتية للتنقّل بين الأحراش، ومحاولات نقل المقاتلين من مناطق الشمال إلى منطقة الليطاني حيث ساحة القتال الرئيسة في الجنوب، كلّها محاولات لم تجد طريقها للنجاح بسبب ما قام به الجيش الإسرائيلي، لاسيّما سلاح الجوّ، من تقطيعٍ للمواصلات العامّة الواصلة بين تلك الطرق والمناطق.

ويُستنتج من خلال التقييم الداخلي الذي أجراه الحزب، وجود ثغرات قاتلة عبّر عنها بعض قادة الحزب، وأوردتها تقارير متتالية للأمم المتحدة سُرّبت خلال السنوات الثلاث الأخيرة. ولم يكتف "حزب الله" بتشكيل لجان التحقيق، بل أصدر تقييمات شخصية وقرارات فردية بحقّ مقاتليه وقادته الميدانيين الذين لم يقوموا بعمل اللازم المتّفق عليه قبيل اندلاع الحرب.

ويمكن هنا ذكر حالة إقصاء "حسين جميل يونس" قائد منطقة بعلبك، الذي كان أحد المسؤولين الميدانيين عن عملية الإمداد اللوجستي لحزب الله في البقاع اللبناني ضمن كتيبة "حيدر".[16]

---

(16) زئيف شيف، إقالة عدد من قادة حزب الله/ هآرتس، 2006/11/29. فليكس فريش، إبعاد عددٍ من قادة حزب الله بعد انتهاء الحرب/ معاريف، 2007/4/11.

وقد تبيّن لاحقاً، أن عملية اجتياح الجيش الإسرائيلي للبلدة الشيعية "بعلبك"، وعودة القوّة العسكرية دون إصابات، اعتُبرت من قِبل حزب الله على أنها ثغرةٌ أمنيةٌ عميقةٌ ما كان لها أن تقع! علماً بأن قدرة الجيش الإسرائيلي كمنت في وصول ما يقرب من 200 جندي إلى عمق الأراضي اللبنانية التي تقع تحت سيطرة الحزب، دون أن يشعر أحدٌ من عناصره بوصولهم.

فحين ينجح جنود الجيش الإسرائيلي في قتل 20 من مقاتلي حزب الله، وأن يعودوا سالمين إلى قواعدهم، فهذا يعني أنّ اجراءات الحزب الاحتياطية في قيادة الجبهة اللبنانية قد أخفقت![17]

كما وقد تبيّن أن خليفة "يونس"كانت أمامه مهمّة قاسية في إيصال رسالةٍ لرفاقه في قيادة باقي المناطق اللبنانية الخاضعة لسيطرة الحزب، وأنّ عليهم الاقتراب أكثر من الحدود مع "إسرائيل"، والتنبّه لكلّ ما قد يُثار في تلك المناطق.

كما أُنيطت إليه مهمّة صعبة تلخّصت في المحافظة على مستوىً عالٍ من التأهيل لمقاتليه، وتعزيز أدوات كشف التحرّكات الإسرائيلية، لاسيّما أبراج المراقبة، والاستعداد الدائم لأيّ عمليةٍ عسكريةٍ إسرائيليةٍ متوقّعة، حتى لو تبيّن أنها مستبعدة.[18]

إلى جانب ذلك، فقد أجرى حزب الله تقييماً لنقاط ضعفه وقوّته، عبر الإحاطة بالأخطاء والسلبيات التي شابت أداءه العسكري، وانشغلت قيادته فعلياً بما يحصل لدى الإسرائيليين.

وقد استعان حزب الله لذلك بعددٍ وافرٍ من التسريبات التي وصلت إلى وسائل الإعلام الإسرائيلية، والتي أشارت إلى حملةٍ من التدريبات المكثّفة، وطبيعة الروح الجديدة التي سادت في أوساط الجيش الإسرائيلي بعد انتهاء الحرب، وضرورة العمل بطريقةٍ مختلفة. كلّ ذلك ساعد الحزب في الخلوص إلى طريقة عملٍ جديدةٍ مع "إسرائيل"في المستقبل.

الجدير ذكره، أنّه عشيّة الحرب التي اندلعت عام 2006، كان الجيش الإسرائيلي قد امتلك خطّة معدّة سلفاً لعمليةٍ أرضيةٍ داخل الأراضي اللبنانية. وقد تمّ إقرار الخطّة من قِبل قيادة المنطقة

(17) عاموس هرئيل، وآفي يسخاروف، جذور العنكبوت، تل أبيب، منشورات سفريم، 2008، ص332-334.

(18) بعد عام على إقصاء يونس، سرّبت أنباء عن إقصاء ضابط كبير آخر، بعد فشل الحزب في التعامل مع معضلة سلاح الجوّ الإسرائيلي، عاموس هرئيل، هآرتس، 2008/1/3.

الشمالية بإشراف قائد اللواء الشمالي الجنرال "أيال بن رؤوفين"، وتحدّثت عن مرحلةٍ متقدّمةٍ من تكثيف العمل الجوّي، وعملية برّية على طول الحدود.

وفي فترةٍ لاحقة، أعدّ الجيش الإسرائيلي خطّةً للانتقال من المنطقة الشمالية إلى نهر الليطاني من خلال قوّاتٍ معزّزةٍ للوصول جنوباً، بهدف السيطرة على تلك المناطق، والتمركز على المواقع الرئيسة، حيث يتحصّن المقاتلون ومنصّات إطلاق الصواريخ.[19]

لكنّ، الخطّة المذكورة لم تدخل حيّز التنفيذ. وقد خلُص حزب الله إلى أنّ عليه أن يقوّي أذرعه العسكرية وأجهزته شمال الليطاني للحيلولة دون تنفيذ عمليات إسرائيلية في قلب الجنوب اللبناني، من أجل إعاقة التحرّك الجوي، لمنع تقدّم أيّ طائراتٍ حربيةٍ مقاتلةٍ في الأجواء اللبنانية.

ومع ذلك، فقد كان من المتوقّع أن يفترض حزب الله أنّ المستقبل القريب لن يشهد اجتياحاً إسرائيلياً جزئياً في الزمان والمكان، بل سينفّذ عملية برّية واسعة وكبيرة، عبر الاستعانة بوحدات وكتائب عسكرية مكثّفة لتحقيق أكبر اختراق حاسم في قلب الأراضي اللبنانية. ومع العلم بأنّ الاجتياحات البرّية التي شهدتها حرب لبنان الثانية لم تكشف عن حجم وقوّة الجيش الإسرائيلي، فإنّ قوّات حزب الله حافظت على قدرتها لصدّ هذه الاجتياحات، فضلاً عن أنّ هذه الاجتياجات لم تُسفِر عن أيّ نتيجةٍ ذات جدوى.

وقد أشارت الأحداث إلى مدى استفادة حزب الله من عملية "الرصاص المصبوب"التي نفّذها الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة ضد حركة "حماس"، عبر حملةٍ جويةٍ مركّزةٍ مكثّفة استهدفت عشرات الأهداف. وفي فترة لاحقة، بدأت قوات الجيش الإسرائيلي عملية برّية، من دون أن تُعِدّ خطّة مسبقة للقتال داخل منطقة سكنية، بل فضّلت استغلال كلّ فرصة مواتية لإدارة المعركة. ومع ذلك، فإنّ درس غزة يختلف كلّياً عن درس لبنان. والفرق بين كلا الجبهتين واضحٌ للعيان.

وفي ضوء المعرفة الإسرائيلية بمنظمة حزب الله، فإنّ حرب لبنان الثانية كشفت عن نقاط

(19) عميرام لام، ثغرة قاتلة، يديعوت أحرونوت، 2007/3/9؛ رونين بروغمان، ثغرة الطائرة، يديعوت أحرونوت، 2007/11/30؛ غيورا سيغل، حرب لبنان الثانية- الفرص الضائعة، دار معرخوت للنشر، العدد 420-421، سبتمبر 2008، ص18-20.

ضعفٍ "قاتلة"في قدراته المتعلّقة بالمواجهة القادمة مع "إسرائيل"، حيث سيعمل الجيش الإسرائيلي خلالها بطريقةٍ مختلفةٍ كلّياً عما انتهجه في صيف 2006. ومن خلال الهدوء الحاصل على الحدود "اللبنانية- الإسرائيلية"، يحرص حزب الله على ترميم قوّته العسكرية بصورة مكثّفة، واستعادة بُنيته التحتية؛ حيث اتجه الحزب إلى بناء قدراته التسلّحية من جديد، واضعاً أمامه تهديداً جديداً مع "إسرائيل".

بناء القوّة العسكرية في مواجهة الواقع المتغير

جاءت نتائج حرب لبنان الثانية لتضع أمام "حزب الله" تحدّياً مركّباً من الوجهة العسكرية، على صعيد جبهتين أساسيتين:

1- **الجبهة الأولى**: كيفيّة الجمع بين تطبيق مقتضيات القرار الدولي 1701 في منطقة جنوب لبنان، والذي وضع حاجزاً عملياً قائماً بين المنظمة والجيش الإسرائيلي، وعمل على إعاقة خطواته على أرض الواقع، لاسيّما في تلك المنطقة المفتوحة.

2- **الجبهة الثانية**: الحاجة السريعة إلى ترميم قوّاته العسكرية التي تضرّرت خلال الحرب، لاسيّما الكادر المقاتل.

وقد أبرزت معطيات القتال مع الجنود الإسرائيليين، أنّ حزب الله يحتاج إلى وسائل قتالية وأساليب حربية جديدة، تتناسب على الأقلّ مع الواقع الميداني الجديد الذي بات معروفاً في الجنوب اللبناني.[20]

---

(20) سرّبت مصادر أمنيّة استخبارية إسرائيلية قبل أشهر قليلة معلومات أفادت أن حزب الله انشغل خلال العام الأخير بتدريب 5 كتائب من القوّات الخاصّة، تكون من مهامها الرئيسة، في حال نشوب حرب مع إسرائيل، احتلال أجزاء من أراضي الجليل، وإحداث تمرّد مسلّح في أوساط عرب «إسرائيل». والحديث يدور -حسب المصادر الاستخبارية- حول تجنيد خمسة آلاف مقاتل، أنهوا تدريباتهم وينقسمون إلى خمسة كتائب، بواقع ألف مقاتل لكلّ كتيبة، وكلهّم تلقّوا تدريبات حول القتال المكشوف، والعمليات الخاصّة، تشابه إلى حدّ كبير تدريبات القوّات الخاصّة الأمريكية والإسرائيلية. وقد تمّ تقسيم هذه الكتائب للقيام بكلّ مهمّةٍ على حِدة، بحيث تناسب كلّ منها طبيعة الوضع الجغرافي والبيئة الميدانية لكلّ منطقة، على النحو التالي:

أ- الكتيبة الأولى: مهمّتها الأساسية احتلال مدينة «نهاريا»، التي يقطنها 55 ألف نسمة. وسيقتحم المقاتلون المدينة من جهة رأس الناقورة، حيث توجد إلى الشمال منها قوّات «اليونيفيل»الدولية. وتفترض الدفاعات الإسرائيلية أنّ هذه المنطقة ضعيفة، والمسافة بين رأس الناقورة ونهاريا هي سبعة كيلومترات، وليس فيها أيّ عوائق طبيعية أو مناطق ألغام على الإطلاق؛ ما يفسح المجال لأيّ قوّاتٍ مهاجمةٍ للوصول لأهدافها، وقوّات أخرى تقدّر بـ150 مسلحاً تابعون لقوّات المارينز الإيرانية، ستصل شواطئ المدينة عبر قوارب فائقة السرعة، وهي موجودة حالياً بحوزة حزب الله في لبنان. أمّا المهمة المطلوبة لهذه القوّات فهي السيطرة على أكبر عددٍ ممكنٍ من سكّان

وبات يتطلّب من حزب الله استحداث طرائق واتجاهات جديدة، لأنّ على مقاتليه أن يتمرّنوا ويتدرّبوا على فرضيّة "الاجتياح الإسرائيلي الكامل للجنوب اللبناني" في الحرب القادمة!

ومع ذلك، وفي ضوء الصعوبات التي واجهت الحزب عقب انتهاء الحرب، في ضوء المستجدّات السياسية، فقد أحسن استخلاص عددٍ من الدروس، وخرج بمجموعةٍ من التوصيات، دلّت على أنه درس يوميّات الحرب جيداً، وأنه بصدد التوجّه فعلياً لتطبيق ما استخلصه على أرض الواقع. فقد تبيّن، وبعد مرور ثلاث سنواتٍ على الحرب، أنّ حزب الله عمل بشكلٍ مكثّفٍ وفعّالٍ لإعادة بناء قوّته العسكرية، وللتغلّب على الصعوبات التي أوجدها الواقع السياسي الجديد. وقد جرى ذلك بعيداً عن الاستعراض الإعلامي والدعائي.

أمّا أبرز مفاصل القوّة التي بدأ باستعادتها حزب الله، فهي:

أوّلاً: القوى البشرية: تلقّى الكادر البشري المقاتل لتنظيم حزب الله ضربةً قاسيةً خلال حرب لبنان الثانية. فالحزب الذي يُقدّر عدد قوّاته بين (6-8) آلاف مقاتل، فقد ما يقرب من 10-15% من قوّته البشرية، ممّا يجعل الحاجة لملء الصفوف من جديد أمراً ملحاً غير قابل للتأجيل.[21] وبناءً على ذلك، فقد قام الحزب بحملة تجنيدٍ واسعة النطاق، حيث جرى

المدينة الإسرائيليين، واحتجازهم كرهائن، من أجل الحيلولة لمنع أيّ هجوم مضادٍ من قِبل الجيش الإسرائيلي.

ب- الكتيبة الثانية: مهمّتها الأساسية السيطرة على التجمّع السكّاني الإسرائيلي الشمالي المعروف باسم «شلومي»، التي تبعد مسافة 300 متراً فقط من الحدود اللبنانية، ويسكنها 6500 إسرائيلي. ومن الناحية العسكرية، سيعني احتلالها منع وصول حشودٍ عسكريةٍ إسرائيليةٍ لمساعدة نهاريا من الشرق، ومن مناطق الجليل والجليل الأعلى، حيث تتواجد معظم القوّات الإسرائيلية المسلّحة.

ج- الكتيبة الثالثة: مهمّتها تنحصر في الوصول لأقصى نقطة جنوبية من الواجب على قوّات حزب الله الوصول إليها. والمقصود هنا ثلاث قرى عربية هي: بعنا، دير الأسد، مجد الكروم، وكلّها موجودة إلى الشمال من المدينة الإسرائيلية «كرميئيل»، وبيوت سكّانها توصل إلى مدينة عكّا على ساحل البحر المتوسط، حيث تتواجد وسط منطقة جبال الجليل. والهدفان الأساسيان اللذان وضعهما الإيرانيون وقوّات حزب الله للسيطرة على هذه القرى العربية يتمثّلان في: إقامة جيبٍ عسكري تابعٍ لحزب الله في قلب المناطق العربية، ما سيعني تفعيل تمرّد عسكري عربي ضدّ إسرائيل، لاسيّما في الجليل الأسفل، ومناطق وادي عارةٍ، التي تنظر بعداء محكم تجاه السياسة الإسرائيلية ضدّها؛ علماً بأن القرى العربية مثل: سخنين، عرابة، دير حنّا، تشهد منذ أشهر عديدة نشاطاً مكثّفاً لما يُعرف بـ«كتيبة أحرار الجليل»، التي تموّل وتسلّح جيّداً عن طريق عملاء حزب الله، من خلال ترويجهم لكمياتٍ هائلةٍ من المخدرات في أوساط السكّان. هذا إلى جانب أن احتلال هذه القرى العربية من شأنه -حسب تصوّر إيران وحزب الله- سيمنع قيام أيّ رد عسكري من قِبل الجيش الإسرائيلي الذي سيرسل تعزيزات هائلة من وسط البلاد.

هـ- الكتيبة الرابعة: ستركّز هذه الكتيبة مهامها الميدانية في منطقة الجنوب الشرقي من لبنان، حيث توجد التجمّعات الإسرائيلية: ملاخي، راموت نفتالي، يفتاح، وهي تقع جميعها على منطقة جبلية. وإذا ما نجح حزب الله في السيطرة على هذه المنطقة، فإنه سيسيطر بسهولة على كلّ شمال إسرائيل ومنطقة إصبع الجليل.

و- الكتيبة الخامسة: وتنحصر مهمّتها في أن تكون جاهزة للدعم الاستراتيجي عند الحاجة. موقع تيك ديبكا، 2010/2/1، (المترجم).

(21) يتسحاق بن يسرائيل، حرب الصواريخ الأولى: إسرائيل وحزب الله، صيف 2006/ جامعة تل أبيب، 2007، ص26.

استيعاب معظم الرّجال من القرى اللبنانية في منطقة الجنوب، وتمّ إرسالهم إلى مخيّمات تدريبٍ عسكريٍ في البقاع اللبناني، وسوريا، وإيران. وبينما اقتصر تجنيد حزب الله في السنوات الماضية على أبناء الطائفة الشيعية، إلاّ أنّه في هذه المرّة- ومنذ السنوات الثلاث الماضية- بدأ باستيعاب المجنّدين الجدد من الرّجال الذين ينتمون إلى طوائف: السنّة، الدروز، المسيحيين.[22]

وبالإضافة إلى الحاجة العسكرية المباشرة لمثل هذا التوجّه الاستراتيجي في التجنيد، فقد هدف الحزب لتحقيق هدفين أساسيين: سياسي وعسكري.

1- الهدف الأوّل السياسي: لم يعد خافياً أنّ حزب الله أصبح ضالعاً في السياسة اللبنانية بصورةٍ واسعة. وهو بات يرى أن هذا التوسّع في عملية التجنيد والاستيعاب سيشكّل له "اختراقاً"لباقي الطوائف التي كانت مغلقة أمامه في مراحل تاريخيةٍ سابقة؛ الأمر الذي يعمل على تنامي قوّته الشعبية وقاعدته الجماهيرية. كما أنّ من شأن ذلك أن يُغيّب هوية الحزب الشيعية، ويُبعد عنه الصورة النمطية كونه "ميليشيا"عسكرية ذات توجّهاتٍ دينيةٍ فقط.

1- الهدف الثاني العسكري: التجنيد الواسع سيمنح الحزب القدرة على الدخول في مجالاتٍ تدريبيةٍ لم يكن يعهدها، فيرفع من مستوى قدرته على التشويش على أيّ مخططٍ مستقبليٍ لاجتياح الجيش الإسرائيلي لعمق الأراضي اللبنانية. بمعنىً آخر، فإنّ ما ستواجهه الوحدات العسكرية التابعة للجيش الإسرائيلي في المعركة القادمة، هي ألوية وكتائب عسكرية من مقاتلي حزب الله لم تواجهها من قبل.

تجدر الإشارة إلى أنّ حزب الله قد يقع في أخطاءٍ وثغراتٍ ضمن الحملة الواسعة من التجنيد. وتتلخّص هذه الثغرات في النقاط التالية:

أ. سرعة التجنيد من قِبل حزب الله، وما يعنيه ذلك من مضاعفة عدد مقاتليه، قد تعمل في

(22) مقابلة مع نائب الأمين العام لحزب الله، (الشيخ) نعيم قاسم، مع صحيفة الشرق الأوسط، 2007/9/20، على الرابط التالي: www.asharq-e.com/news.asp?section=3&aid=10265,

جاكي خوجي، جيش الشعب لدى حزب الله/ معاريف، 2008/4/16. ميتشيل فروترو، بانتظار أوامر نصر الله/ معاريف، 2008/4/28.

Nicholas Blanford, Hizbullah militants regroup amid war jitters, The Christian Science Monitor, 14/4/2008, www.csmonitor.com/2008/0414/p07s03-wome.html

الاتجاه المعاكس، من خلال تسهيل المهمّة على الجيش الإسرائيلي بجباية أكبر ثمنٍ مُكلفٍ من الحزب في الحرب القادمة.

ب. استيعاب وتجنيد العشرات والمئات من المقاتلين اللبنانيين من خارج الطائفة الشيعية، سيعني بصورة تلقائية فرضيّة الاختراق الأمني الاستخباري للحزب من قِبل أجهزةٍ لبنانية، وربّما من خارج البلاد.

ت. هناك شكوكٌ كبيرةٌ حول مدى الإيمان والولاء الذي يكنّه أبناء الطوائف غير الشيعية للحزب، لاسيّما في وقت الامتحان وعند المواجهة الحقيقية. فليس هناك من تأكيدٍ على أنّ الحزب سيمنحهم مهمّاتٍ صعبة مفصلية بسبب هذه الشكوك.

ثانياً: الوسائل القتالية: فقد اعتمدت البُنية الأساسية للجهاز التسليحي لمنظمة حزب الله على مركّباتٍ ووسائل عدّة، تركّزت معظمها على أنواعٍ ومدياتٍ مختلفة للقذائف الصاروخية التي يمتلكها، وهي من إنتاجٍ روسيٍ وسوريٍ وإيرانيٍ بالدرجة الأولى.

وتتراوح مديات هذه القذائف الصاروخية بين 20-250 كيلومتر، وجزءٌ أساسيٌ منها مزوّدٌ برؤوسٍ متفجّرةٍ متقدّمة.[23] وقد أثبتت هذه الصواريخ فعاليةً فائقةً خلال حرب لبنان الثانية، حين نجح حزب الله في استهداف الجبهة الداخلية الإسرائيلية، ووضع عوائق فعلية أمام أيّ تقدّمٍ ميدانيٍ لقوّات الجيش الإسرائيلي في ساحة المعركة.

مع العلم أنّ حزب الله لا يمتلك- حتّى كتابة هذه السطور- جهازاً ذاتياً لإنتاجٍ خاصٍ لمثل هذه القذائف الصاروخية.

وقد جاء القرار الدولي رقم 1701 ليعمل على الحدّ من عمليات تهريب الأسلحة إلى حزب الله من منطقة الحدود السورية-اللبنانية، وقطع شريان الإمداد عنه. لكنّ الأمم المتحدة لم تنجح حتّى اللحظة في إيجاد آليةٍ ميدانيةٍ لتطبيق ذلك، وتمّ توكيل المهمّة إلى الجيش اللبناني.[24]

(23) لمزيد من المعطيات التقنية حول القذائف الصاروخية بمختلف أنواعها، يمكن الرجوع إلى: يتسحاق بن يسرائيل، حرب الصواريخ الأولى: إسرائيل وحزب الله، صيف 2006، جامعة تل أبيب، 2007، ص8-36.

(24) النصّ الكامل للقرار الدولي 1701 على الرابط التالي:

تجدر الإشارة إلى أنّ الحدود السورية- اللبنانية يبلغ طولها ما يقرب من 360 كم، 100 كم منها على الحدود الشمالية، والباقي على الحدود الشرقية، إلى أن تصل منطقة البقاع اللبناني. وعلى طول هذه الحدود، هناك خمسة معابر رسمية تصل بين سوريا ولبنان. يقع معبران فقط على الحدود الشرقية، إلى جانب معبر "كاعا"، الواقع إلى الجنوب الشرقي لمدينة الهرمل، ومعبر "المصنع"الواقع على الحدود الشمالية الشرقية من مدينة "راشيا".

وبالتالي، فإنّ الحدود الشمالية شهدت أوائل العام 2008، وصول قوّة مراقبة دولية تتكوّن من 800 عنصر مسلّح ، برئاسة جنرالٍ لبناني، وإشراف الجيش الألماني، تراقب الحدود بناءً على قرار مجلس الأمن. بينما بقيت الحدود الشرقية مفتوحةً على مصراعيها بدون حسيبٍ ولا رقيب.

كما توجد العشرات من المعابر غير الرسمية الالتفافية على طول الحدود اللبنانية- السورية، يمكن من خلالها تهريب كمّيات هائلة من الأسلحة إلى داخل الأراضي اللبنانية دون أن يشعر بها أحدٌ من القوّات الدولية، بما في ذلك نقطتا المراقبة على طول الحدود الرسمية للبلدين.

مع العلم بأنّ معبري "كاعا والمصنع"بعيدان عن الحدود مسافة 12 كم و8 كم على التوالي. ومنهما يمكن لمن أراد الدخول إلى الأراضي اللبنانية، أن يُدخِل معه ما أراد من "الحاجيات"، دون التخوّف من انتقاد أيٍ من الجهات الدولية الموجودة هناك![25]

---

http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/NO6/465/03/PDF/No646503.pdf?OpenElement.

(25) وفقاً لما كشف النقاب عنه مؤخّراً في تل أبيب، فإنّه إلى جانب المساعدات التسلّحية التي تصل حزب الله، يعمل الحزب على إقامة توازن استراتيجي من خلال عمليات ميدانية نظامية لتحويل 25 ألف جندي مسلّح يعملون في خدمة حزب الله إلى جيش حديث، يمتلك قدرات هجومية، ويستطيع أن يحتلّ أجزاء من «شمال إسرائيل»، وأن يواجه جنود الجيش الإسرائيلي بكفاءة عالية إذا ما هاجموا الأراضي اللبنانية، من خلال إمداد الحزب بمضادّات للطيران، وأدوات هجومية للسفن الحربية، وقوّات المُشاة، ما يجعله قادراً على وقف أيّ تقدّم ميداني للجيش الإسرائيلي. وتزعم المصادر العسكرية الإسرائيلية ذاتها، أنّ الحزب يسعى لامتلاك القدرات العسكرية التالية:

أ- صواريخ أرض-أرض، تستطيع الوصول إلى مفاعل ديمونة «جنوب إسرائيل»، من خلال صواريخ «فجر 5»بمدىً يصل إلى 350 كم، وصواريخ سورية من طراز M600، وهي صواريخ «فتح» مطوّرة، من طراز Fateh-110، بمدىً يصل إلى 250 كم، وهي صواريخ دقيقة ذات رؤوس متفجّرة بوزن 500 كغم، ولها القدرة على حمل رؤوس كيمائية، وبيولوجية، ونووية.

ب- بناء قدرات جوّية، وقد أنهت وحدات عسكرية تدريباتها على استخدام صواريخ أرض-جو، ضدّ الطائرات الحربية، يأتي ذلك تحسّباً في حال أقدمت «إسرائيل» على استهداف شاحنات الأسلحة من الحدود اللبنانية- السورية، حيث توجد قواعد عسكرية سورية بالقرب من الحدود.

ج- أقام الحزب ذراعاً دفاعية تخوّفاً من اندلاع حرب مفاجئة، خُصّصت بالدرجة الأولى لاستهداف سلاح البحرية الإسرائيلي الذي قد يستخدم قطعه البحرية للوصول إلى السواحل اللبنانية، وقد زُوّد عناصر الحزب بصواريخ مضادّة للسفن، من إنتاج روسي من طراز SS-N-26، قادرة على استهداف السفن الحربية في عرض البحر.

كما أنّ معبر "المصنع"، يُستخدم سبيلاً رئيساً فعّالاً على طريق بيروت-دمشق. ومن خلاله تدخل مئات الشاحنات يومياً مُحمّلة بما يريده حزب الله وحلفاؤه من وسائل قتالية.

وتشير الإحصائيات الرسمية المعلنة إلى أنّ معبر "المصنع" تدخله يومياً ما يقرب من 200 شاحنة؛ 30 منها فقط تخضع للتفتيش الدوري الروتيني من قِبل الجيش اللبناني والقوّات الدولية، الامر الذي يفسح المجال لـ"حزب الله"بأن يهرّب كمّيات كبيرة من الأسلحة والقذائف الصاروخية بعيدة المدى، مباشرة إلى مستودعات الأسلحة التابعة له في قلب العاصمة اللبنانية بيروت.[26]

وتلعب المناطق الحدودية بين سوريا ولبنان دوراً جيّداً لصالح حزب الله. فأثناء حرب 2006، افتتح الحزب قناةً واسعةً من التسلّح المكثّف على مدار الساعة، بمساعدة سوريا وإيران. ونجح في تعويض فقدان ما خسره من آليات ووسائل قتالية خلال مجريات القتال، بل زاد من كميّاتها في وقت قياسي.

وإذا كانت إحصائيات صيف عام 2006 قد أكّدت امتلاك حزب الله لـ12 ألف قذيفة صاروخية، فقد ارتفع العدد في أغسطس/ آب 2007 إلى 20 ألف قذيفة صاروخية[27]، وفقاً لما صرّح به وزير الدفاع "إيهود باراك". وبعد مرور عام إضافي- منتصف 2008- قدّرت المصادر الاستخبارية امتلاك الحزب لـ42 ألف قذيفة صاروخية[28]. وفي فبراير/ شباط 2007، أُعلِن عن إيقاف شاحنة لبنانية محمّلة بـ300 قذيفة صاروخية[29]، وشاحنة أخرى إضافية بتاريخ 5 يونيو/ تموز 2007 بالقرب من منطقة بعلبك، كانت تحمل صواريخ "غراد"[30]، من قِبل الجيش

د- إمداد الحزب بمهندسين عسكريين، لإعداد قواعد دفاعية ضدّ الدبابات، وذلك على طول الطرق الفاصلة السريعة في قلب الأراضي اللبنانية التي قد تكون مستهدفة من قِبل الجيش الإسرائيلي، إلى جانب تأهيل شبكة الاتصالات اللازمة للاستخدام وقت الحرب. (المترجم).

(26) Thair Abbas & Mirsal al-Tars& Hussein Darwish& Khaled Arabi, "Smuggling Across the Syrian-Lebanese Border"Asharq al-Awsat 27/4/2008, www.asharq-e.com/news.asp?section=3&id=Sanaa al-Jack, "Arms Smuggling on the Lebanese-Syrian Borders", Asharq al-Awsat, 20/11/2008.

(27) نوريت روبين، «باراك: حزب الله يمتلك الآن 20 ألف صاروخ»/ معاريف، 2007/8/28.

(28) ميرا بنغال وأمير بوخبوت، مصادر أمنية: حزب الله يمتلك 42 ألف صاروخاً/ معاريف، 2008/7/10.

(29) جاكي خوجي، الشرطة اللبنانية كشفت النقاب عن شحنة صواريخ لحزب الله/ معاريف، 2007/6/7.

(30) جاكي خوجي، الجيش اللبناني أوقف شحنة أسلحة لحزب الله/ معاريف، 2007/2/11.

اللبناني؛ وهي حوادث بسيطة تكشف عن حجم الجهود التي يبذلها حزب الله لزيادة تسلّحه. واستخلاصاً لدروس حرب تموز 2006، عمل حزب الله على إطالة مدى قذائفه الصاروخية لتطال معظم مناطق الجبهة الداخلية الإسرائيلية، والحصول على أسلحة ووسائل قتالية لم تكن بحوزته من قبل.(31) وبعد مرور عامين على الحرب، اعترف وزير الحرب "باراك"، أنّ غالبية مواطني "إسرائيل"يقعون تحت تهديد صواريخ حزب الله(32). ولم يعد خافياً أنّ الحزب أصبح بحوزته نماذج متقدّمة ومطوّرة من صواريخ "زالزال"و"فتح 11"ذات أبعاد تتراوح بين 250 300 كم، وذات رؤوس متفجّرة تبلغ نصف طن.(33) وباستثناء القذائف الصاروخية، عمل حزب الله على تنمية قدراته النارية من خلال امتلاكه لقذائف "الكورنيت"القادرة على إصابة أهداف على بعد 5.5كم!

ومن الدروس التي استفادها الحزب من الحرب، أنّه اجتهد في امتلاك قدرات تسلّحية من شأنها وقف التقدّم البرّي للجيش الإسرائيلي، وخوض مواجهات دامية على الأرض اللبنانية.

ووفقاً للخطط المستقبلية التي أعدّها حزب الله لمواجهات مفترضة مع "إسرائيل"، فقد تمكّن من امتلاك كميّات كبيرة من الصواريخ بعيدة المدى تلقّاها مباشرة من سوريا، وبحسب التقارير الذي أعدّها جهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية التابع للجيش، فإنّ هذه المرحلة تُعتبر "ذروة"التسلّح لحزب الله.(34)

في المقابل، فإنّ الجيش الإسرائيلي لن يقف صامتاً أمام تهديدات صواريخ حزب الله. لذلك، اجتهد لوضع إجاباتٍ ميدانيةٍ عمليّة لمواجهة تهديدات حزب الله. وقد شهدت مرحلة ما بعد

---

(31) رئيس جهاز «أمان» «عاموس يادلين»، أكد أن لدى حزب الله قدرات صاروخية تغطّي أرجاء إسرائيل. وقائد المنطقة الشمالية «غادي أيزنكوت»أكد أن حزب الله يمتلك إمكانيات تسلحية لم تكن بعهدته من قبل في الماضي: أريبه شابيت. العالم كما يراه يادلين. هآرتس. 2008/5/16: أليكس فيشمان وأرئيل هوفمان. كلام نصر الله/ يديعوت أحرونوت. 2008/10/3.

(32) يوفال كارني وأريبه أغوزي. باراك: صواريخ حزب الله تغطي تقريباً كلّ أرجاء إسرائيل/ يديعوت أحرونوت. 2008/7/11.

(33) أريبه أغوزي. حزب الله تلقّى من إيران قذائف صاروخية يبلغ مداها 400 كلم/ يديعوت أحرونوت. 2007/1/28. أليكس فيشمان. إيران تنصب قذائف صاروخية متطوّرة في لبنان/ يديعوت أحرونوت. 2007/2/28. إيتامار آيخنار وأريبه أغوزي وأورلاي أزولاي. بئر السبع في مرمى صواريخ حزب الله/ يديعوت أحرونوت. 2008/6/7. أليكس فيشمان وآريبه أغوزي. معظم أنحاء إسرائيل في مدى صواريخ حزب الله/ يديعوت أحرونوت. 2007/11/30.

(34) إيتامار آيخنار. الأسد أوصل لحزب الله صواريخ «كورنيت» ضدّ الدبابات/ يديعوت أحرونوت. 2007/2/7. باراك ربيد ويوفال أزولاي. رئيس «أمان»: سوريا أوكسجين السلاح لحزب الله/ هآرتس. 2008/10/27.

الحرب إنجازاً إسرائيلياً تمثّل بإقامة جهاز دفاعي لحماية الجبهة الداخلية الإسرائيلية. والجهاز الدفاعي قادر على استهداف أيّ قدراتٍ صاروخيةٍ من "الجوّ"قبيل سقوطها على "اليابسة"!

ولعلّ ذلك يرتبط أساساً بالقدرات الدفاعية الخاصّة بدبابات "الميركافاه"الإسرائيلية، وهو ما قد يكبح جماح قدرات حزب الله الصاروخية، وينتزع منه هذه الورقة الرابحة، ويمنح في المقابل "إسرائيل"القدرة على الدخول في عمق الأراضي اللبنانية، والوصول إلى مرحلة الحسم مع العدوّ![35]

وتشير التقديرات إلى أنّ سلاح الجوّ الإسرائيلي قادرٌ على جمع المعلومات الأمنية، وبإمكانه أن يجنّد قوّات خاصّة في عمق الأراضي اللبنانية، والإطاحة بالقدرات العسكرية لمنظمة حزب الله. وهو ما أقلق الحزب فعلاً. لذلك، تولّدت في صفوف القيادة العسكرية للحزب قناعةٌ مفادها أنّ الاكتفاء بصواريخ الكتف لم يعد مُجدياً. وجاءت تصريحات رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية "أمان"، لتعزّز هذه القناعة، حين قال أنّ سوريا منحت حزب الله جميع القدرات الاستراتيجية التي تحوزها[36]! وكان وزير الدفاع "ايهود باراك"، أشار في يونيو/ حزيران 2009 أمام السكرتير العام للأمم المتحدة إلى أنّ التسلّح الذي يملكه حزب الله بات يُشكّل خللاً في التوازن الاستراتيجي مع "إسرائيل".[37]

وتكشف التقارير الاستخبارية عن الجهود التي تبذلها كلٌّ من سوريا وإيران لتهريب الأسلحة إلى حزب الله عبر الحدود، ولاسيّما الأجهزة الدفاعية من طراز SA-8 و SA-15. كما تشير التقارير إلى أنّ القدرات التسلّحية للحزب باتت قادرة على ملاحقة أهدافٍ عدّة، واستهداف وسائل عسكرية جوّية بواسطة صواريخ موجّهة دقيقة. وبالرّغم من إخفاء حزب الله للأمر، فإنّ طاقماً مؤلّفاً من ثلاثة مسلّحين يكفي لتشغيل هذه الصواريخ.[38]

(35) معطيات حول التطويرات الجديدة والإصلاحات التي أحاطت بدبابات ميركافاه من طراز 4، أنظر: www.rafael.co.il/marketing/SIP_STORAGE/FILES/3/943.PDF.
أمير بوخبوت، إجابات الجيش الإسرائيلي على صواريخ حزب الله، معاريف، 2007/6/19. غاي بخور، إنه يخاف، يديعوت أحرونوت، 2009/8/16.

(36) باراك ربيد ويوفال أزولاي، رئيس «أمان»: سوريا أوكسجين السلاح لحزب الله، هآرتس، 2008/10/27.

(37) عاموس هاريئيل، باراك للأمين العام للأمم المتحدة: تهريب السلاح سيخلّ بتوازن القوى في لبنان، هآرتس، 2009/6/2.

(38) أليكس فيشمان، حزب الله يصعد عالياً، يديعوت أحرونوت، 2008/8/1. عاموس هاريئيل وباراك ربيد ويوآف شتيرن، ضابط كبير في

ثالثاً: التدريبات الميدانية: قام حزب الله خلال السنوات الأخيرة بحملة تجنيدٍ ضمّت آلاف من العناصر الجديدة إلى صفوفه، في ضوء تحضيراته لخوض حرب استنزافٍ طويلة الأمد مع "إسرائيل". ويتدرّب حزب الله على مختلف الوسائل القتالية الجديدة، التي من شأنها منحه تفوّقاً ميدانياً في حالة خوضه لأيّة مواجهة. ولذلك، فقد قام الحزب بإرسال المئات من عناصره للقيام بدورات تدريبية على الأراضي الإيرانية. ومن التدريبات التي خاضها هؤلاء في ايران: إطلاق القذائف الصاروخية ذات مدياتٍ متوسطة وبعيدة، جمع معلومات أمنية، القيام بعمليات "تخريبية"، القيام بتعبئة الفراغات التي وقعت في صفوف الحزب في أعقاب الحرب، وتجنيد كادر مؤهّل متمرّس لمختلف عناصره بانتظار يوم إصدار القرار![39]

ولم يكتف حزب الله بالتدريبات التقليدية لمقاتليه. بل قام خلال السنوات الثلاثة الأخيرة- منذ انتهاء الحرب- بإجراء مناورتين عسكريتين واسعتين في منطقة جنوب لبنان، حيث بدا كما لو أنّه جيشٌ نظاميّ، وليس منظمة تخوض حرب عصابات.

ففي بداية شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 2007، أُعلِن أنّ حزب الله أجرى تمريناً عسكرياً لمدّة ثلاثة أيام، ليس بعيداً عن الحدود مع "إسرائيل"، شارك فيه الألاف من المقاتلين، وفحص فيه مدى قدراته العسكرية، وتجهيزاته الميدانية، في ضوء الدروس التي استفادها من الحرب الأخيرة، في تجاوزٍ واضحٍ للقرار الدولي رقم 1701.[40] وبعد مرور عام، وتحديداً في 22 نوفمبر 2008، أجرى الحزب مناورة أخرى على جانبي نهر الليطاني، فحص فيها سرعة انتشار قوّاته ومدى جدواها في المنطقة المذكورة من خلال إنذارٍ قصير الزمن.[41]

سلاح الجوّ: صواريخ حزب الله الجديدة تهدّد الطيران الإسرائيلي، هآرتس، 2008/8/6. معطيات جديدة حول حجم التسلّح المتطوّر لحزب الله: بالإمكان الرجوع إلى الموقع الاستخباري الأمريكي على الرابط التالي:

www.fas.org/man/dod-101/sys/missile/row/sa-8.htm

(39) أليكس فيشمان، حزب الله رمّم نصف قدراته العسكرية/ يديعوت أحرونوت، 2006/11/20. عمير ربابورت: من يخطف الأوّل؟ معاريف، 2007/1/20. ميشيل بروترو، بانتظار تعليمات نصر الله/ معاريف، 2008/4/28. أليكس فيشمان ورينغل هوفمان، نصر الله يعلن/ يديعوت أحرونوت، 2008/10/3.

(40) جاكي خوجي وفليكس فريش، حزب الله أجرى التمرين الأكبر في تاريخه/ معاريف، 2007/11/6. وهو ما أوضحه مركز تراث الاستخبارات بتاريخ 2007/11/8 على الرابط:

multemedia/Hebrew/heb_n/pdf/hezbollah_1107.pdf _ www.terrorism-info.org.il/malam

(41) عميت كوهين وأمير بوخبوت، يُحدثون ثغرات على الحدود/معاريف، 2008/11/23. عاموس هارئيل ويوآف شتيرن، المصادر الأمنية

وجاء تنفيذ هاتين المناورتين العسكريتين من قِبل حزب الله، ليُشير إلى مدى رغبة الحزب بمواجهة أكبر قدرٍ ممكنٍ من القوّات الإسرائيلية في أوسع جبهةٍ ميدانيةٍ متوقّعة، و فحص مدى جاهزية التنسيق اللازم بين مختلف أذرعه لمواجهة الجيش الإسرائيلي.

رابعاً: طبيعة الانتشار الميداني: جاءت النتائج العسكرية للحرب الأخيرة 2006، التي تمثّلت بتدمير المواقع الأمامية لـ"حزب الله"على طول الحدود مع "إسرائيل"، والعمليات التمشيطية المكثّفة للجيش اللبناني وقوّات اليونيفيل في المنطقة المفتوحة الواسعة في جنوب لبنان، لتحثّ حزب الله على ضرورة البحث عن خيارات انتشارٍ أخرى مختلفة عمّا كان عليه الوضع في الماضي، لمحاولة تنسيقها ومواءمتها مع الوقائع الميدانية المستجدّة.

وجاءت معالم الانتشار الميداني الجديد لحزب الله على النحو التالي:

1- قام حزب الله بتحويل القرى اللبنانية الملاصقة للحدود مع "إسرائيل"إلى "ثكنة"عسكريةٍ متقدّمةٍ له، تجمع المعلومات الأمنية اللازمة.

وعلى الرّغم من أن العناصر غير مسلّحين، إلاّ أنهم مجهّزون بكاميرات تصوير، ومناظير بعيدة المدى، للحصول على الصور اللازمة. كما أُبلغ عن قيام الحزب بعملية بناءٍ مكثّفةٍ لمبانٍ محاذية للحدود. وليس خافياً أنها أُعدّت خصيصاً لـ:

أ. مساعدة الحزب في تنفيذ العمليات التي قد يقرّرها وقتما شاء ضدّ "إسرائيل".

ب. تكون بمثابة خطّ الدفاع الأمامي في القتال ضدّ إسرائيل.[42]

2- قام حزب الله بالتمركز في قلب القرى اللبنانية، لسببين هامّين:

أ. قيام قوّات اليونيفيل بالانتشار في المناطق المفتوحة، وامتناعهاعن القيام بعمليات التمشيط

الإسرائيلية: اليونيفيل لا تعمل شيئاً لتقييد حركة حزب الله/ هآرتس، 2008/11/23، وفقاً لما أوضحه مركز تراث الاستخبارات بتاريخ 2008/11/23 على الرابط:

www.terrorism-info.org.il/malam_multemedia/Hebrew/heb_n/pdf/hezbollah_006.pdf

(42) أليكس فيشمان، حزب الله عاد إلى القرى المهدّمة على حدود إسرائيل/ يديعوت أحرونوت، 2007/5/13. أوشرات ليفيت، حزب الله يُنشئ قرية في شكل بيوت/ معاريف، 2007/8/9. عميرام لام، «الحارس»/ يديعوت أحرونوت، 2008/1/4. عاموس هرئيل، حزب الله جدّد نصب قذائف الكاتيوشا جنوب الليطاني/ هآرتس، 2008/2/10. أريبه شابيت، العالم كما يراه يادلين/ هآرتس، 2008/5/16.

داخل تلك القرى، بسبب الحساسية الدينية لسكّانها من أيّ احتكاكٍ مع عناصر تلك القوّات من جهة، وحجم التأييد الذي يحظى به الحزب من جهةٍ أخرى.[43]

ب. وبما أنّ المناطق الحرجية باتت مكاناً مكشوفاً للجيش الإسرائيلي، يرى حزب الله أنه من الأفضل أن يكمن في المناطق السكنية المبنية، بحيث يستغلّها في حدثين هامّين:

- إطلاق القذائف الصاروخية من داخلها.
- مفاجأة القوّات الإسرائيلية في أيّ قتالٍ برّيٍ قد يحصل بين الجانبين.

وبذلك، تحوّلت كلّ قريةٍ من القرى الـ160 المنتشرة إلى الجنوب من الليطاني إلى قاعدةٍ عسكريةٍ مكثّفةٍ ومحصّنة، لتشكّل جزءاً من الجهاز الدفاعي الأمامي لحزب الله. فقد بنى الحزب في هذه القرى شبكاتٍ أرضيّة من الأنفاق القتالية، وتخزين الأسلحة، وصمّم غرف قيادات المناطق والاستخبارات العسكرية، والوحدات الهندسية بداخلها، وجميعها طواقم مدرّبة ومعدّة جيّداً للعمل في ظروف الأنفاق تحت الأرض. كما أقام حزب الله في القرى شبكات اتصالاتٍ سرّيةٍ متقدّمة، بهدف تفعيل التنسيق الميداني بين مختلف وحداته القتالية وأذرعه الأمنية، وقيادات مناطقه المنتشرة في الجنوب اللبناني، وتقديم الدّعم اللازم والمساعدة المطلوبة لأيّ وحداتٍ تطلب النجدة أثناء المواجهة.

بالإضافة إلى ذلك، فقد تحوّلت كلّ قريةٍ إلى قاعدة إطلاق صواريخ متقدّمة من قِبل الحزب، بحيث أُفسِح المجال لكلّ مجموعةٍ من المقاتلين لأن يشكّلوا وحدةً مستقلةً لإطلاق الصواريخ، وفيها المئات من القذائف الصاروخية متى ما لزمت الحاجة.[44]

تجدر الإشارة إلى أنّ العبور إلى تلك القرى لا يخلو من مغامراتٍ مُكلفة. فقد تعمل على

(43) شهادات ميدانية عن تراجع نفوذ اليونيفيل حول ما يحصل في القرى اللبنانية الجنوبية، وتحويلها إلى مخازن للقذائف الصاروخية. انظر حنان غرينبرغ، الانفجار في لبنان: مخازن الكاتيوشا لحزب الله، 2009/7/14 على الرابط:
www.ynet.co.il/articles/07340I-374658800.html

(44) أليكس فيشمان، حزب الله عاد إلى القرى المهدّمة على حدود إسرائيل/ يديعوت أحرونوت، 2007/5/13. جاكي خوجي، حزب الله أقام شبكة اتصالات/ معاريف، 2007/9/2. عاموس هريئيل، حزب الله جدّد نصب قذائف الكاتيوشا جنوب الليطاني/ هآرتس، 2008/2/10. باراك ربيد، أمين عام الأمم المتحدة يحذّر: حزب الله يعرّض الأمن في المنطقة للخطر/ هآرتس، 2008/10/17. أوري تال : محظورٌ الخوف من اختطاف جديد أن يقيّدنا، مجلّة بمحانيه 2008/11/21. بن كاسبيت، نعم انتصرنا/ معاريف، 2009/7/3.

تقييد حركة حزب الله. وفي نظر قيادة الجيش الإسرائيلي، فإنّه لم تعد تلك القرى مدنية، وإنّما باتت قواعد عسكرية بحتة، مصيرها الدمار إذا ما نشبت المواجهة القادمة مع حزب الله.

أمّا حزب الله الذي يبدو بحاجة ماسّة للدعم الشعبي والتأييد الجماهيري اللبناني- كونه منظمة اجتماعية، فعليه أن يأخذ بعين الاعتبار الثمن المكلف الذي قد يدفعه سكّان تلك القرى، ومدى تأثير ذلك على النسيج الاجتماعي داخل الدولة اللبنانية. كما أن استخدام هذه القرى المدنية لأغراضٍ عسكريةٍ من شأنه أن يثير خلافات داخلية بين السكّان أنفسهم، ونشطاء التنظيم لترقّبهم حالة الدمار التي تنتظرهم. ولذلك، فإنّ أيّ حالةٍ من المواجهة المسلّحة في الجنوب اللبناني، ستأتي بنقمةٍ شعبيةٍ على حزب الله، كما حصل في قرية "مروحين"في أغسطس/آب 2009، الأمر الذي سيضطرّ الحزب إلى إجراء تغييرٍ في بعض مواقفه السياسية.(45)

3- قام حزب الله بعملية تأهيلٍ لمنطقة شمال نهر الليطاني، بحيث تصبح أرضاً قتالية كالمنطقة المحاذية لجنوب النهر.

وبحسب التقارير الواردة، فإنّ حزب الله قام بعملية شراءٍ لمساحات واسعة من الأراضي والعقارات من القرى الدرزية والمسيحية، وحوّلها بسرعة إلى قواعد عسكريةٍ ثابتة. كما أقام الحزب نشاطاتٍ عسكرية على طول الضفة الشمالية لنهر الليطاني، حيث نشر قوّات عسكرية تابعة له في منطقتي النبطية و"بنت جبيل"، مزوّدة بقذائف صاروخية متوسطة وبعيدة المدى.

وقد جاءت العبرة في تغيير طريقة الانتشار هذه من قِبل الحزب، لرغبته بأن يكون في مأمن هو وقوّاته العسكرية وقدراته التسلّحية ووحداته القتالية تخوفاً من أيّ رد فعل عسكري إسرائيلي، وتحديداً عملية برّية واسعة. وهذا ما من شأنه أن يُحدِث الحزب تغييراً إستراتيجياً في طرق إطلاق الصواريخ، بحيث تختفي الخلايا المكلّفة بالإطلاق من أمام طائرات سلاح الجوّ.

خامساً: طبيعة العمل: بات حزب الله مقتنعاً بأنّه سيتعرّض في المستقبل لعمليةٍ برّيةٍ واسعة،

(45) أليكس فيشمان ورينغل هوفمان، نصر الله يعلن/ يديعوت أحرونوت، 2008/10/3. أنشيل فغار، قرويون لبنانيون غادروا منازلهم بسبب نيران نشطاء حزب الله/ هآرتس، 2009/8/26.

نيكولاس بلانفورد، قرار الأمم المتحدة 1701: نظرة من لبنان، مجلة المشاهد السياسي، العدد 1414، 2008/10/21، على الرابطين التاليين:
www.washigtoninstitute.org/template, www.timesonline.co.uk/to1/news/world/middle_east/article

الأمر الذي دفعه خلال السنوات الثلاث الماضية إلى بناء قوّته العسكرية وفقاً لهذه الفرضية. وقد شملت تدريباته وتجهيزاته الاستعداد جيداً للواقع المقبل.

ولأنّ حزب الله أدرك جيّداً أنه سيكون من الصعب عليه الدفاع عن منطقة الجنوب اللبناني في مواجهة الجيش الإسرائيلي بالصورة التقليدية التي عرفها الطرفان في مواجهاتٍ سابقة، فقد أحدث تغييراً دراماتيكياً في طبيعة ساحة المعركة القادمة.

ولذلك، لمسنا رغبة من حزب الله بنقل ميدان المواجهة المقبلة من المناطق المفتوحة إلى مركز القرى المكتظّة بالسكّان.

بمعنىً آخر، إذا ما أراد الجيش الإسرائيلي قطع الطريق أمام مقاتلي حزب الله لإطلاق القذائف الصاروخية باتجاه مدن الشمال، فإنّ ذلك يتطلّب منه القتال في مناطق سكنية مزدحمة، وفي أكثر من نقطة قتالٍ في آنٍ واحد. أمّا في مواجهة القتال البرّي، فيسعى حزب الله لأن يركّز قدراته العسكرية على تهديد الجبهة الداخلية الإسرائيلية، من خلال القذائف الصاروخية بأنواعها المختلفة ومدياتها المتعدّدة، حيث يستطيع تحقيق عدداً من أهدافه الإستراتيجية:

أوّلاً: منع سلاح الجوّ الإسرائيلي من الحصول على ثمنٍ استراتيجيٍ باهظٍ خلال مجريات الحرب المقبلة. ولذلك، يعمل حزب الله على نشر كميّاتٍ كبيرةٍ من القذائف الصاروخية طويلة المدى في مختلف أنحاء لبنان، وإنتاج مئات القذائف، بهدف "شلّ"قدرات الطيران الإسرائيلي، والحيلولة بينه وبين تحقيقه لنتيجةٍ مستقبليةٍ هامّة.

ثانياً: المحافظة على إطلاق قوّة ناريةٍ مكثّفة، حتّى لو حصل ذلك في ظلّ نجاحٍ لوصولٍ ميدانيٍ للجيش الإسرائيلي إلى منطقة الجنوب اللبناني، وهو ما قد يعمل على تقوية انتصار المنظمة في المواجهة القادمة.

في نظر حزب الله، فإنّ الجيش الإسرائيلي قادرٌ عملياً على احتلال الجنوب اللبناني، كما فعل ذلك عدّة مرّاتٍ سابقةٍ في الماضي. كما أنّه قادر على المسّ بصورةٍ مؤلمةٍ بقدرات الحزب الصاروخية. ومع ذلك، فإنّ أساس القدرات التي يخزّنها حزب الله في مستودعاته يهدف إلى

إبطال مفعول الإنجاز البرّي الإسرائيلي المفترض داخل الأرض اللبنانية، والسعي نحو إحداث شكوكٍ عريضةٍ في مستوى ثقة الجمهور الإسرائيلي بمؤسسة الجيش، ما قد يؤثّر على إدارة "إسرائيل" لمجريات المعركة.

وعليه، فإنّ تواصل إطلاق القذائف الصاروخية من داخل عمق الأراضي اللبنانية إلى داخل عمق التجمّعات السكّانية الإسرائيلية، يشير إلى نجاح حزب الله، وإخفاق الجيش الإسرائيلي الذي لم يتمكّن من إخضاع المنظمة.

<u>ثالثاً</u>: نشر مشاهد الدمار واستهداف مرافق البنى التحتية، وتحويل حياة الإسرائيليين في الجبهة الداخلية إلى جحيم لا يُطاق. وبالتالي، يُعتبر هذا نجاحاً ظاهراً لحزب الله في نقل ساحة المعركة إلى داخل "إسرائيل".

فحزب الله يسعى لأن يوصل قناعة لـ"إسرائيل" مفادها أن المواطنين الإسرائيليين لن يكون حالهم مختلفاً عن حال نظرائهم اللبنانيين، وحال "تل أبيب" سيشبه إلى حدٍ بعيدٍ حال "بيروت"، والقصف الصاروخي الإسرائيلي للبنان سيقابله إطلاق قذائف ثقيلة ومتفجّرة وبكميّاتٍ كبيرةٍ من قِبل حزب الله على "إسرائيل".[46]

<u>رابعاً</u>: المسّ بصورة مؤلمة بالجبهة المدنيّة الإسرائيلية؛ الأمر الذي من شأنه أن يؤثّر على الروح المعنوية لـ"جيش الاحتياط" الإسرائيلي، ويُضعف حافزيته نحو القتال على أرض لبنان.

وبالتالي، فإنّ استهداف منطقة الساحل الإسرائيلي، و"غوش دان" وسط "إسرائيل"، من

(46) باتت الأوساط الإسرائيلية، السياسية والأمنية والعسكرية على حدٍ سواء، تعتقد أنّ حرباً ما قادمة مع حزب الله، بسبب ثلاثة دوافع مهمّة يمكن أن تجرّ الجانبين إلى الحرب:

أ- الدافع الأول: هو إقدام حزب الله على «الثأر» لاغتيال قائده الكبير «عماد مغنية» بعملية أمنية مهمّة تستهدف إسرائيليين، سواء داخل بلادهم أو خارجها، باعتبار أن قرار الاغتيال كان إسرائيلياً، وربما تنفيذه. وهو عمل أكّد الحزب عبر أمينه العام، أنه سيُنجز إن طال الزمن أو قصُر. وتفيد المعلومات التي في حوزة السلطات الإسرائيلية وسلطات أخرى إقليمية ودولية، أنّ محاولات تنفيذ الثأر حصلت أكثر من مرّة، لكنّها لم تنجح؛ سواء في أذربيجان أو تركيا أو أماكن أخرى من العالم.

ب- الدافع الثاني: إيران النووية، وفي هذا المجال، فإنّ الحرب على حزب الله قد تكون استباقية، أي قبل توجيه «إسرائيل» ضربة عسكرية لإيران، رغبة منها في تعطيل قدرته الصاروخية، وتالياً في منعه من الردّ. كما قد تكون لاحقة للضربة الموجّهة لإيران، خصوصاً إذا حرّك الحزب صواريخه مستهدفاً مدن «إسرائيل» ومرافقها العامة، مدنيّة كانت أو عسكرية.

ج- الدافع الثالث: تنفيذ حزب الله عملية ضدّ «إسرائيل» من أراضٍ لبنانية اعتقاداً منه أنها لا تستوجب رداً إسرائيلياً واسعاً، أو استدراج «إسرائيل» له كي يُنفّذ عملاً كهذا يبرّر تحرّكها العسكري الواسع ضدّه، أو استدراج قوىً أخرى في لبنان للاشتباك مع «إسرائيل» من خلال قيامها بعمليةٍ مباشرةٍ ضدّها من مناطق الحزب، أو بإطلاق صواريخ موجعة هذه المرّة، لتصيب أهدافها بدقّة. (المترجم)

شأنه أن يجعل معظم الكادر المنخرط في صفوف الاحتياط أمام تحدٍّ كبير: فهل من المنطق أن نتوجّه إلى ساحة المعركة على الأرض اللبنانية، فيما "البيت"مهدّد من قِبل صواريخ حزب الله، أم أنّه من الأفضل أن يبقى في البيت إلى جانب العائلة المهدّدة حياتها؟

خامساً: جعل الجبهة العسكرية الإسرائيلية تحت تهديد حزب الله المكثّف، ما يُسفر عن تشويشٍ واضحٍ في أُسس العمل الذي يسلكه الجيش الإسرائيلي في ساحة القتال.

ومن مظاهر هذا التوجّه الخاصّ بحزب الله: استهداف القواعد العسكرية الإسرائيلية بقذائفه الصاروخية، وتهديد التجمّعات العسكرية الإسرائيلية، وإعاقتها عن العمل، بحيث تبدو منشغلة أكثر من أيّ شيءٍ آخر، في أعمال الإنقاذ والاختفاء، وبالتالي الانشغال عن إرسال القوّات بكثرةٍ إلى ساحة القتال.

ومع ذلك، فإنّ طريقة العمل الجديدة التي انتهجها حزب الله مجدّداً شملت التغيّرات الطارئة على ساحتي الجوّ والبحر. فاستهداف البارجة الحربية الإسرائيلية "حانيت"في بداية حرب تموز 2006 في عرض البحر المتوسط، وإسقاط الطائرة القتالية الإسرائيلية في نهايتها، جاء ليشكّل دفعاً وحافزاً للحزب لاستثمار مزيدٍ من النجاحات الميدانية له.

وبعيداً عن حالة الذهول التي أصابت قيادة الجيش الإسرائيلي فور وقوع هذين الحدثين، فقد أدّيا إلى إحداث تغييرٍ جوهري في طريقة عمله، على النحو التالي:

1- سلاح البحرية بدأ العمل بطريقةٍ مختلفةٍ و حذرةٍ بالدرجة الأولى. فقد قام بإبعاد سفنه وآلياته الحربية من السواحل اللبنانية.

2- إسقاط الطائرة القتالية نهاية الحرب جاء ليعمل على تغيير آليات عمل سلاح الجوّ.

وقد شكّل استهداف هاتين الآليتين من سلاحي البحرية والطيران دافعاً لحزب الله لجعل العدوّ يغيّر من طبيعة التوازن السائدة مع "إسرائيل".

كما سعى حزب الله إلى "شلّ" قدرات سلاحي البحر والجوّ الإسرائيليين من على الأراضي

اللبنانية بصورةٍ كاملة. وهذا يشمل وضع حدٍ وللأبد لإنزال قوّاتٍ خاصّةٍ إسرائيليةٍ في العمق اللبناني، كما حصل في منطقة بعلبك خلال الحرب، بحيث تبقى المواقع الخطيرة للحزب بمنأىً عن هذه الوحدات.

لذا، نفهم هنا سبب سعي حزب الله للتزوّد بصواريخ بحرية C-802. فهي تزيد من الصعوبات والعوائق أمام تنفيذ العمليات الخاصّة في المستقبل من قِبل الجيش الإسرائيلي، وتكبّد الوحدات الخاصّة ثمناً باهظاً.

الخلاصة

خلال السنوات الثلاث الأخيرة التي انقضت منذ انتهاء حرب لبنان الثانية، قام حزب الله بإجراء تغييراتٍ على الكثير من طبيعة عمله وتدريباته وتسلّحه. فقد مرّ الحزب بحملةٍ لاستخلاص الدروس والعِبر للاستفادة من تلك الحرب، والاستعداد جيّداً لطبيعة المواجهة القادمة في ضوء التغيّرات التي طرأت على واقع ساحة القتال المستقبلية؛ وهو ما استفاد منه الجيش الإسرائيلي جيّداً.

هذا الفهم الجديد ترجمه حزب الله في إعادة بناء قوّته، وتشكيلاته العسكرية، بما يتلاءم مع المعطيات المستجدّة، الأمر الذي يشير بصورةٍ واضحةٍ إلى أنّ "إسرائيل"تواجه بالفعل منظمة تتعلّم دروسها جيّداً، وتستطيع النظر إلى العدوّ الإسرائيلي بصورةٍ فاحصة.

أضف إلى ذلك، فإنّ حزب الله لا يقلّد جيوشاً نظامية في استخلاص العِبر من الحروب السابقة. وإنّما يسعى للاستعداد للحرب القادمة، ما يجعل الجيش الإسرائيلي يواجه منظمةً قويةً بما فيه الكفاية، وتزيد في قوّتها وقدراتها عمّا واجهه في صيف 2006.

وهنا، لا بُدّ للجيش الإسرائيلي من العثور على إجاباتٍ عمليةٍ أمنيةٍ تقدّم حلاً منطقياً لما يُعدّه حزب الله في قادم الأيام.

الفصل الثاني



الاستخبارات وتحدّيات الرّماية المُنحنية المسار

"أمير كوليك"[1]

مقدّمة

كلّ دولةٍ تستطيع أن تحدّد بنفسها طبيعة التهديدات المركزية التي تهدّد وجودها، وتستهدف مصالحها الأساسية. وفي ضوء هذه التهديدات، تقوم الدولة بوضع تقديراتٍ توفّر الإجابة على تساؤلاتها واحتياجاتها في المجالات الأمنية والعسكرية والدبلوماسية والاقتصادية وغيرها.

وخلال السنوات الماضية، تركّز الردّ الأمنيّ الإسرائيلي على ثلاثة أُسسٍ مركزيةٍ هامّة: الرّدع، الإنذار، الحسم.

أمّا أهمية هذه الأسس الثلاثة، فتكمن في ردع الدول العربية عن الدخول في حربٍ مفتوحةٍ مع "إسرائيل". وفي حال لم ينجح هذا الأساس المركزي، يتمّ استدعاء الأساس الثاني، المتمثّل بتوجيه إنذاراتٍ ساخنةٍ سريعةٍ لقيادة الدولة من قبل الجيش الإسرائيلي من مغبّة أيّ هجومٍ محتملٍ على "إسرائيل".

وفي حال اندلعت حربٌ مفاجئةٌ على "إسرائيل"، سيكون بمقدورها نقل المعركة القتالية إلى ساحة العدوّ، والوصول معه إلى مرحلة "الحسم" خلال وقتٍ قصير، لاسيّما في ضوء محدودية

(1) باحث في معهد أبحاث الأمن القومي-تل أبيب.

العمق الاستراتيجي الذي تعاني منه الدولة.[2] وقد شكّلت الأسس المذكورة: الرّدع، الإنذار، الحسم، لتصبح جواباً حاضراً للردّ على أيّ تهديدٍ قد يواجه "إسرائيل"، لاسيما في الحروب التقليدية.

فالعقود الأخيرة شهدت تراجعاً للتهديد التقليدي، لعددٍ من العوامل والاعتبارات، أهمّها:

1- خروج مصر من دائرة الصراع مع "إسرائيل".

2- انسحاب سوريا من سباق يُحقّق التوازن الاستراتيجي مع انهيار الاتحاد السوفياتي.

3- انتهاء زمن "صدّام حسين"، كقوّةٍ عسكريةٍ تطوّع الجميع لتقويتها ورفع مستواها.

وفي المقابل، ارتفع رصيد نوعين من التهديدات الأخرى تمثّلا بـ"العمليات الانتحارية، وسلاح القذائف الصاروخية". وقد تمّ صياغة هذين التهديدين بعناية فائقة لعدم الدخول في مواجهة ميدانية مباشرة مع الجيش الإسرائيلي. وهما في هذه الحالة يشكّلان "سلاح الضعيف"، وطريقاً سهلة لاستنزاف الجبهة الداخلية الإسرائيلية!

وجاءت الأساليب المختلفة للعمليات "الانتحارية"، وإطلاق القذائف الصاروخية، لتقدّم أسئلة جادة وخطيرة أمام القدرات العسكرية الإسرائيلية، ومدى نجاحها في "تقييد" قدرات هذه التهديدات المستجدّة.

ما حصل في الانتفاضة الثانية- على سبيل المثال- طرح علامة استفهام كبيرة تتعلّق بمدى القدرة على "ردع" مسلّح فلسطيني يريد تنفيذ عملية "انتحارية"، وهو يريد الموت حقاً! ففي مجال "الإنذار"، لم يكن الوضع أقلّ صعوبة؛ بل بدا معقّداً أكثر من سابقه.

مع العلم بأنّ المراحل التاريخية السابقة من الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، شهدت نجاحات منقطعة النظير للإنذارات الأمنية التي كانت تصل الجيش الإسرائيلي من الجيوش المعادية، لاسيّما حول تحضيراتها لشنّ حربٍ ضدّ "إسرائيل".

وعلى عكس الحروب النظامية، والجبهات القتالية التقليدية، فإنّ العمليات الانتحارية كانت

(2) يسرائيل طال، الأمن القومي، تل أبيب/ دار دبير، 1996، ص61-63، ص80-81، ص85-86.

تُنفَّذ من قبل مجموعاتٍ عسكريةٍ مسلّحة صغيرة، ذات تأهيلٍ معقول، وتنفّذ عملياتها خلال فترةٍ زمنيةٍ وجيزة.

أمّا صيغة "الحسم" في محاربة العمليات الانتحارية، فقد تحوّلت إلى معضلةٍ حقيقيةٍ لدى صانع القرار الإسرائيلي، خاصّة وأنّ المركّبات الثلاثة المحيطة بهذا النوع من التهديدات قد طرأ عليها تغييرٌ دراماتيكيّ كبير. أمّا التغيير، فتمثّل بـ: مواصلة المواجهة بين "إسرائيل" والمنظمات الفلسطينية، ساحة القتال داخل الجبهة الداخلية الإسرائيلية، وطبيعة العدوّ المتمثّلة بالمنظمات شبه الدولانية.

وفي إطار التعامل مع ظاهرة العمليات "الانتحارية"، فقد عثرت "إسرائيل" على صيغةٍ ناجحةٍ نسبياً من العمل الاستخباري الدقيق، والقدرة الميدانية على إحباط أيّ عملياتٍ معاديةٍ يبادر إليها العدوّ، والإمعان في إفشال جهوده الحثيثة في هذا المجال. وفي إطار السلوك الإسرائيلي تجاه تهديد القذائف الصاروخية على الجبهة الداخلية الإسرائيلية، فإنّ الطريق كما يبدو طويلة.

فهذه الدراسة تسعى إلى تقديم رؤيةٍ خاصّةٍ حول كيفية التعامل الأمثل مع تهديد القذائف الصاروخية، عبر توسيع دائرة النقاش الخاصّ بمبدأ "الإنذار"، وموقعه داخل النظرية الأمنية الإسرائيلية.[3]

تطوّر تهديد القذائف الصاروخية

لا يُعدّ استهداف الجبهة الداخلية الإسرائيلية بالقذائف الصاروخية ظاهرةً جديدة. فقد أُطلِقت نيران المدفعية بكثافةٍ خلال سنوات الستّينات من هضبة الجولان تجاه منطقة الحولة وجوارها. ففي سنوات السبعينات وأوائل عقد الثمانينات، تكثّفت العمليات التي قامت بها منظمة التحرير الفلسطينية مستخدمةً السلاح الصاروخي، من منطقة الجنوب اللبناني باتجاه شمال "إسرائيل". وبعد إخراج القوّات المسلّحة لمنظمة التحرير من قواعدها العسكرية المنتشرة في الأراضي اللبنانية، من قِبل الجيش الإسرائيلي عام 1982، جاء حزب الله واحتلّ مكانها.

---

(3) لمناقشة مختلف آثار وتبعات التهديد الصاروخي على نظرية الأمن القومي الإسرائيلي. انظر: غبريال سيبوني. الأسلحة الصاروخية: حرب الاستنزاف وأثرها على النظرية الأمنية. تقدير استراتيجي. العدد 4. فبراير 2008. ص11-16.

"حزب الله" من جهته، بذل جهوداً مُضنية لاستهداف الجبهة الداخلية الإسرائيلية، من خلال خوضه لموجاتٍ متقطّعةٍ من الحرب مع "إسرائيل".

تجلّى ذلك خلال الحربين اللتين خاضهما الحزب مع "إسرائيل" خلال عقد التسعينات، وهما: "تصفية الحساب" عام 1993، و"عناقيد الغضب" عام 1996، حيث شهدت الجبهة الداخلية الإسرائيلية وابلاً غير محدودٍ من القذائف الصاروخية التي أطلقها مقاتلو حزب الله.

وكان من الدروس الهامّة التي استفادها حزب الله من هاتين المواجهتين أنّ الجيش الإسرائيلي لا يملك حلاً ميدانياً مُجدياً إزاء تهديد القذائف الصاروخية. وقد بدأت القذائف تُحدِث تأثيراً كبيراً على صعيد الجمهور الإسرائيلي؛ فيما قدّمت لحزب الله إضافةً نوعيةً في ميدان القتال في مواجهة "إسرائيل".

وفي سياق التطوّر التسليحي للحزب، يبدو واضحاً أنّه بدأ فعلياً في بناء هذه الترسانة الصاروخية فور انسحاب الجيش الإسرائيلي من منطقة الحزام الأمني، حيث انتهى من المواجهات المحدودة معه، وبدأ بالتفرّغ للمواجهات الكبيرة والواسعة. وبالتالي، فإنّ السنوات التي سبقت اندلاع حرب لبنان الثانية في صيف 2006، مكّنت الحزب فعلاً من توسيع إطار سلاحه الصاروخي، كمّاً ونوعاً. ووفقاً لما تسرّبه المصادر الأمنية الإسرائيلية، فإنّ حزب الله امتلك عشيّة اندلاع الحرب ما يقرب من 13 ألف قذيفة صاروخية، من طراز "غراد"، لأبعادٍ يصل مداها إلى 20 كلم، وآلاف القذائف الصاروخية الأخرى ذات الأبعاد الأكثر مدى.[4]

وقد أثبتت حرب لبنان الثانية، أنّ حزب الله نجح في استغلال القدرات الصاروخية، في حين ظهر جليّاً أنّ الجيش الإسرائيلي واجه صعوباتٍ حقيقية للتعامل مع التهديد الصاروخي، لاسيّما في ضوء قُدرة الحزب على أن يشمل بتهديده الصاروخي معظم أرجاء إسرائيل، وفقاً لما صرّح به وزير الدفاع "إيهود باراك".[5]

---

(4) عاموس هريئيل وألوف بن، رئيس «أمان»: حزب الله يمتلك قذائف صاروخية تصل منطقة «الشارون»/ هآرتس، 2004/7/27.

(5) جاءت تصريحات «باراك» خلال جولة ميدانية له في المنطقة الجنوبية/ موقع ويللا الإخباري، 2008/8/7. وحول تطوّر القذائف الصاروخية لمنظمة حزب الله بعد حرب لبنان الثانية، انظر «أمير كوليك»، حزب الله والحرب القادمة/ تقدير استراتيجي، العدد 3، نوفمبر/ تشرين الثاني 2007، ص33-42.

وفي ظلّ غياب الحلّ الإسرائيلي المجدي لمواجهة القذائف الصاروخية، فقد تشجّعت حركة "حماس" في قطاع غزة على المضيّ قُدماً في هذا الطريق. وبدأت فعلياً منذ شهر يونيو/حزيران 2007، بعد سيطرتها على قطاع غزة، في بناء القوّة العسكرية التي ركّزت أساساً على تخزين وتصنيع وتهريب كميّاتٍ كبيرةٍ من القذائف الصاروخية، ونجحت في تطوير قدراتها، وإطالة مدياتها.

كما تمكّنت "حماس" عملياً من تهريب صواريخ من طراز "غراد" يصل مداها إلى 40 كلم. وبعد عملية "الرصاص المصبوب" في غزة، خلال شهري ديسمبر/كانون الأوّل 2008 ويناير/كانون الثاني 2009، بدأت حركة "حماس" جهودها الحثيثة للحصول على قذائف صاروخية ذات مدىً أبعد وأطول.[6]

سوريا بدورها، استفادت هذه المرّة من نجاعة سلاح القذائف الصاروخية وخطورته، حيث أقام جيشها منذ سنواتٍ عديدة بُنيةً صاروخيةً متقدّمة، ذات أبعاد مختلفة، بما فيها صواريخ أرض-أرض، لأبعادٍ تصل مداها إلى مئات الكيلومترات.

وفي نفس الوقت، نظر السوريون بكثب إلى مسألة الاستفادة من حرب لبنان الثانية، ونجاح حزب الله في استهداف الجبهة الداخلية الإسرائيلية، من إطلاق نيران مكثّفة وقذائف صاروخية من جهة، وطبيعة استخدام هذه القذائف الصاروخية من النواحي التكتيكية البحتة من جهة أخرى.[7]

مبادئ أساسية في استخدام العدوّ للقذائف الصاروخية

من أجل تقييم مدى نجاعة الأجهزة المخابراتية في إحباط التهديدات الصاروخية، يبدو من الأهمية بمكان، محاولة فهم كيف يستخدم العدوّ القذائف، أيّاً كانت هذه القذائف.

وتحتّم علينا هذه المحاولة العودة إلى دروس حرب لبنان الثانية مع حزب الله، وحرب

(6) عاموس هريئيل، غزة بعد الرصاص المصبوب: حماس تتسلّح بقذائف صاروخية بعيدة المدى وصواريخ ضدّ طائرات/ هآرتس، 2009/4/22. وحول بناء القدرة العسكرية لحركة حماس، ومحاولتها استنساخ الطريقة القتالية لحزب الله، انظر: «أمير كوليك» بعنوان«لبنان لايت»: دروس الحرب على غزة والمعركة القادمة أمام حزب الله/ مجلة الجيش والإستراتيجية، العدد 1، أبريل/ نيسان 2009، ص45-58. وحول تطوير الذراع العسكري لحركة حماس، انظر: «غاي أفيعاد»، الذراع العسكري لحركة حماس في قطاع غزة: التطوّرات، طريقة العمل، التوقّعات/ الجيش والإستراتيجية، العدد 1، أبريل/ نيسان 2009، ص5-10.

(7) «يفتاح شابير»: تقوية الجيش السوري/ تقدير استراتيجي، العدد 2، أغسطس/ آب 2007، ص16-21.

"الرصاص المصبوب" مع حماس في غزة. فقد وصل التنظيمان إلى خلاصةٍ أساسيةٍ مفادها أنّ المبدأ المركزي من استخدامهما لهذه القذائف الصاروخية، يتمثّل في إحداث أكبر تهديدٍ ممكنٍ على الجبهة الداخلية الإسرائيلية، وإعاقة الجيش الإسرائيلي ميدانياً عن إحداث التقدّم الذي يصبو إليه.

وقد وصلت هذه التنظيمات المعادية إلى هذه القناعة من خلال عددٍ من المبادئ الأساسية التي حكمت استخدامها لهذا السلاح التهديدي، والمبادئ هي:

أ- اعتبار الجبهة المدنية الإسرائيلية هدفاً مركزياً لصواريخها، وإيقاع الخسائر والأضرار فيها. ويُعتبر هذا المبدأ ذو قيمة وجدوىً كبيرة بنظر تلك المنظّمات، لاسيّما في ضوء التخزين الهائل المتواصل لهذه القذائف. ويُعتبر هذا التخزين، إلى جانب التطوير الحاصل في نوعية القذائف الصاروخية، الأكثر دقّة وإيلاماً وتأثيراً على صعيد الجبهة الداخلية الإسرائيلية. ومن هنا تكثّفت الجهود لامتلاك صواريخ أرض-أرض. فاستهداف الجبهة الداخلية يتعلّق بالأهداف المنتقاة، كالمناطق السكنية والأماكن الحيويّة، على أن تكون الرؤوس المحمولة في هذه الصواريخ ذات قدرة تفجيرية كبيرة.[8]

ب- الانتشار الواسع، سواء من قِبل مقاتلي "حزب الله" في لبنان، أو "حماس" في قطاع غزة، أدّى تلقائياً إلى نشر المزيد من منصّات إطلاق الصواريخ على أوسع رقعة جغرافية ممكنة من المنطقتين. وهو ما حصل فعلياً في عملية "الرصاص المصبوب" في قطاع غزة، حيث أُطلِقت قذائف صاروخية باتّجاه "إسرائيل" من منطقة شمال القطاع، ومدينة غزة، وجنوب القطاع أيضاً. أمّا في لبنان، فالوضع يزداد خطورة، فالمساحة الأرضية تبلغ أضعافاً مضاعفة عن مساحة قطاع غزة، حيث نشر حزب الله خلال حرب لبنان الثانية قذائف في منطقة جنوب نهر الليطاني، وإلى الشمال منه أيضاً. ووفقاً للحادث الذي أسفر عن قصف سلاح الجوّ الإسرائيلي لقافلة صواريخ "زلزال"، فقد تبيّن أن هناك مخازن ومنصّات موجودة في قلب العاصمة اللبنانية بيروت أيضاً.[9]

---

(8) لمعرفة طبيعة استخدام القوى النارية وتفعيل القذائف الصاروخية، انظر: عوزي روبين، حملات إطلاق القذائف الصاروخية ضدّ إسرائيل خلال حرب لبنان 2006/ مركز بيغن-السادات للدراسات الإستراتيجية، وحدة الدراسات الأمنية والشرق أوسطية، العدد 7، ص10-12.

(9) حول نشر القذائف الصاروخية، انظر: «يتسحاق بن يسرائيل، حرب الصواريخ الأولى: إسرائيل وحزب الله، صيف 2006/ تل أبيب.

وقد أدّى هذا الانتشار إلى أن يبذل الجيش الإسرائيلي جهوداً كبيرة في مجال تقصّي وجمع المعلومات، في محاولةٍ منه للعثور على هذه المنصّات، وإحباط مفعولها.

ج- تخفيف حجم الأضرار المادّية اللاحقة في منصّات الإطلاق. وتكمن أهمية هذا المبدأ في أنه يضع المزيد من الصعوبات أمام اكتشافها من قِبل سلاح الجوّ الإسرائيلي. يتمّ ذلك من خلال العمل على إطلاق القذائف الصاروخية وفق مسارين أساسيين:

- القيام بمعظم عمليات إطلاق الصواريخ داخل أو من جوار المناطق السكنية المدنية. ومن خلال هذا المسار، نفهم جيّداً كيف لجأت حركة "حماس" في قطاع غزة عند اندلاع عملية الرصاص المصبوب إلى المساجد، وحوّلتها إلى مخازن ومستودعات للقذائف الصاروخية، ووسائل قتالية أخرى.[10]

- المسار الثاني، العمل على إخفاء منصّات إطلاق الصواريخ في أماكن حرجيّة وعشبية، من خلال حفر خنادق ومخابئ تحت الأرض، أو في أعماق المنازل السكنية، لاسيّما منازل نشطاء التنظيم. تمثّلت أهمّ الأهداف التي أسفرت عنها هذه المبادئ، بتضييق الخناق على سلاح الجوّ الذي يستهدف هذه المنصّات، بحيث لا يبقى أمامه سوى لحظاتٍ معدودة للانقضاض على هذه المنصّة أو تلك.

فالفرصة الزمنية المذكورة، تبدأ حين يتمّ اكتشاف المنصّة، وتبدأ عملية الإطلاق، والتي لا يتجاوز وقتها المحدّد ثوانٍ معدودة، حيث تشتعل القذيفة على الفور، ما يجعل من الصعوبة بمكان العثور عليها، حتّى عبر الوسائل التقنية والإلكترونية. وتنتهي العملية إمّا بتدمير المنصّة في زمنٍ متأخر، وإمّا بنقلها إلى مكانٍ ومخبأ آخر.

د- عددٌ كبيرٌ من منصّات إطلاق الصواريخ يبدو وزنها صغير نسبياً، بسبب قناعة "حزب الله" و"حماس" أن الطيران الإسرائيلي لن يسمح بمرور الوقت والمنصّات موجودة في أماكنها،

جامعة تل أبيب، 2007، ص9.

(10) مركز تراث الاستخبارات والإرهاب، استخدام المساجد لأغراض عسكرية وسياسية من قِبل حماس، 1 مارس 2009، على الرابط:
www.terrorism-info.org.il/malam_multemedia/Hebrew/heb_n/html/hamas_065.htm

الأمر الذي جعل مقاتليها في عجلةٍ من أمرهم لإخلاء مكان الإطلاق. كما أنّ تدمير سلاح الجوّ لأيّ عددٍ من المنصّات المعدّة للإطلاق، لن يؤثّر كثيراً في حجم ونوعية ما تحوزه المنظمتان في مخازنهما ومستودعاتهما.

إليكم مثالاً عشناه في حرب لبنان الثانية: فقد نجح سلاح الجوّ الإسرائيلي في تدمير 93 منصّة صغيرة من منصّات صواريخ حزب الله، 50 منها تمّ تدميرها في طلعاتٍ جوّيةٍ في اليوم الأوّل لاندلاع الحرب. ودمّرت 33 منصّة تدميراً كاملاً من قِبل طائراتٍ كانت تحلّق في الأجواء اللبنانية، لتصيّد ولتعقب المنصّات.[11] ومع ذلك، فقد استطاع حزب الله أن يحافظ على معدّلٍ معقولٍ من إطلاق القذائف الصاروخية، وصلت في متوسطها يومياً إلى 130 قذيفة، وفي اليوم الأخير من الحرب، أطلق مقاتلوه 253 قذيفة صاروخية.[12]

هـ- وجود جهاز دفاع أرضيّ داعم للقدرات الصاروخية، يقوم باستكمال ما تقوم به تلك القذائف. ويُعتبر وجوده أمراً في غاية الأهمية والخطورة، بحيث يمكّن العدوّ من تحقيق تهديده الجدّي على طول الجبهة الداخلية الإسرائيلية.

ومن هنا، تبدو مهمّة هذا الجهاز الدفاعي الأرضي مركّزة في استيعاب أيّ تقدّم لقوّات الجيش الإسرائيلي أو إعاقتها. فهو يعمل على "شراء الوقت"، إتاحة في المجال أمام القدرات الصاروخية لتؤدّي دورها على أكمل وجه.

وبالتالي، فإنّ حزب الله أو حماس قد أقاما جهازاً للدفاع الأرضي إلى جانب قدراتهما الصاروخية، من خلال الخنادق ووضع العبوات الناسفة، و"تلغيم" الجبهات القتالية، بحيث تصبح كلّها معدّة للقتال بصورةٍ مسبقة. وكلّها في المحصّلة تسعى إلى تحصيل أكبر ثمنٍ ممكنٍ من الجيش الإسرائيلي، وإعاقة تحرّكه في الميدان البرّي.[13]

---

(11) وردت المعطيات في محاضرةٍ قدّمها قائد سلاح الجوّ الإسرائيلي السابق «إيتان بن إلياهو»، وفقاً لما سرّبه «يوسي ميلمان»: هكذا تبدو الحرب القادمة، هآرتس، 2008/7/6، ومعطيات أخرى مختلفة أوردها «بن يسرائيل» حول تدمير سلاح الجوّ لـ126 منصّة إطلاق صواريخ، ص46.

(12) ألون بن دافيد ويوآف ليمور، صدّام والقسام، واي نيت، 2008/4/17، روبين، ص13، 38.

(13) عاموس هريئيل وآفي يسسخاروف، هكذا يخطّط جيش حماس للحرب القادمة مع الجيش الإسرائيلي، هآرتس، 2008/12/26، جهاز الأمن الداخلي «الشاباك»، حماس: تعاظم القدرة العسكرية وبناء القوّة، 2008/11/30، على الرابط التالي:

تحدّي الإنذار

منحت نظرية الأمن القومي الإسرائيلي دوراً مركزياً لأجهزة المخابرات، حين كلّفتها بمهمة الإنذار عن وقوع حربٍ ما تستهدف "إسرائيل". يأتي هذا الدور الأساسي للمؤسسة الأمنية كجزءٍ محوريٍ من القوّة العسكرية الإسرائيلية وغير منخرطٍ في الخدمة العسكرية بصورةٍ مباشرة، ولا يزاول مهامه القتالية في ساحة المعركة. فـ"إسرائيل" دولة تفتقر إلى العمق الاستراتيجي والذي يحوّل قدراتها الأمنية والاستخبارية إلى حزامٍ دفاعيّ بالدرجة الأولى![14]

ولذلك، فقد تحوّل الإنذار من مغبّة حربٍ قادمةٍ تستهدف "إسرائيل" إلى المهمّة الأساسية والتقليدية لأجهزة المخابرات الإسرائيلية. فالإنذار لا يشكّل عمليةً مفاجئة لصنّاع القرار في المستويين السياسي والعسكري، إذا خاضت "إسرائيل" حروباً قائمة على نموذج الجيوش النظامية.

وتتلو عملية التحذير من مغبّة الحرب القادمة، مراحل متعدّدة في إعداد خططٍ هجومية، وتنظيم القوّات، وتجميع الشواهد والإشارات التي تدلّ على التحذير والتقدير، حتّى الوصول إلى تقدير موقفٍ تتّفق عليه الأذرع والأجهزة ذات الاختصاص في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية.

و يمكن للخبراء الأمنين الإسرائيليين أن يحذّروا الدولة فعلياً من أنّ دولةً أو مجموعةً من الدول تنوي مهاجمة "إسرائيل"، ويوضحوا طبيعة الهجوم، الأماكن المستهدفة، الموعد المرشّح، وطريقة القتال المتوقّعة![15] وبذلك، فالتحذير الذي دأبت على توجيهه أجهزة المخابرات الإسرائيلية من هجومٍ لدولٍ بعينها، يحظى بالعديد من الشواهد التاريخية والأدّلة السياسية. من جهةٍ أخرى، يمكن لنا أن نقسّم طبيعة التحذيرات الصادرة عن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية إلى مبدأين أساسيين:

---

www.shabak.gov.il/publications/study/pages/gaza-hamas-terror-report.aspx

(14) يسرائيل طال، ص86-87.

(15) «أليعازر يعاري»، التقديرات الأمنية في ظروف خاصّة لدولة إسرائيل، فصل من كتاب بعنوان: المخابرات والأمن القومي، من تحرير «تسابي عوفر وآفي كوبر، تل أبيب، دار معرخوت، 1987، ص216.

المبدأ الأوّل: التحذير من توجّهٍ استراتيجيٍ لاستخدام السلاح بغرض تحقيق أهدافٍ سياسية وغيرها.

المبدأ الثاني: التحذير من استعداداتٍ حرجةٍ لحربٍ على الأبواب.

حالياً، لا يقف أمام الجيش الإسرائيلي تحدٍ أو تهديد يتعلّق بإمكانية شنّ جيشٍ آخر هجوماً عليه. بل أصبحت التقديرات الأمنية والاستخبارية منشغلةً أكثر في البحث عن تهديداتٍ تتعلّق بهجماتٍ من قذائف صاروخية، ودمج هذه التهديدات في الصورة الكلّية للتحذير الذي يتطلّب إعطاء فكرةٍ كاملةٍ عن قدرات العدوّ القادمة في أيّ حربٍ متوقّعة.

أمّا في حالة الدول النظامية، فيبدو الأمر أهون من ذلك بكثير. فالمهمّة المتعلّقة بتوجيه التحذيرات، من الممكن القيام بها بدون أيّة مشاكل بُنيوية، لكونها تتعلّق بالدرجة الأولى في متابعة تحرّكات جيوشها، والبحث عن ملاحظاتٍ أمنيةٍ يمكن الاستعانة بها لتعزيز التحذير. ولكن، في حالة الأنظمة غير الدولانية، والقوى غير النظامية، مثل حالتي حماس وحزب الله، فتبدو الشواهد على ذلك ملأى بالإشكاليات والتعقيد. فعلى المستوى الاستراتيجي، فإنّ دائرة صنع القرار المتعلّقة بالتحذيرات الواردة بشأنها تبدو مغلقة وضيّقة على أناسٍ محدّدين لا يُسمح بدخول غيرهم إليها. وعلى المستوى التنفيذي الميداني، فالقوّات الأساسية هي من المقاتلين المنتشرين في الساحات العامّة. والقدرة على حصول معلوماتٍ أمنيةٍ تُعدّ مهمّة صعبة. ولذلك، فإنّ بذل المزيد من الجهود الاستخبارية والأمنية لمتابعة جهود القوى غير النظامية في تحصيل القدرات الصاروخية، يبدو عاملاً مؤثّراً وحاسماً من الناحية العملياتية، ويحظى بأهمّيةٍ بالغة. فالبُنية التحتية اللوجستية والقوّة البشرية المطلوبة لتشغيل القدرات الصاروخية، إلى جانب التحضيرات التقنية اللازمة لخوض المواجهة، كلّها توفّر شواهد وإشارات على اقتراب حربٍ ما أو ابتعادها.[16]

(16) من خلال إجراء مراجعة ميدانية، وقراءة سياسية، لطبيعة وأساليب العمليات العسكرية التي قامت بها حركة حماس، خرج جهاز الشاباك الإسرائيلي في دراسة حديثة بعدد من الاستنتاجات التالية:

أ- تركيز حماس على بناء القوّة العسكرية المتنامية لجناحها المسلّح، لتأدية دوره التاريخي المناط بحركة حماس، من أجل أن تتصدّر وظيفة الكفاح المسلّح ضدّ إسرائيل من داخل قطاع غزة. ومن خلال الملاحظة، تبيّن أن الذراع العسكري لحماس يمتلك وسائل هجومية، تتركّز معظمها في الصواريخ والقذائف، بكميّاتٍ كبيرة، وبقوّةٍ متناميةٍ مع مرور الوقت؛ وهو ما يشير إلى رغبة حماس في مواصلة

وبالتالي، فإنّ متابعة المنظمات غير الدولانية، والأذرع العسكرية غير النظامية، تكتسب أهميةً قصوى في إطار الحرب، ليس فقط في ضوء قراءتنا لضرورة فهم طبيعة القدرات العسكرية لهذه المنظمات فحسب، وإنّما- وهنا الأهمّ- لمعرفة طبيعة النوايا الحقيقية التي يحضّرها الأعداء في ظلّ تقديرهم لحجم قوّتهم العسكرية.

وإلى جانب النظرة التقليدية المتعارف عليها بين أجهزة الأمن، في تحذيراتها الدورية من إمكانية نشوب حربٍ ضدّ "إسرائيل"، فإنّ القدرات الصاروخية للقوّة غير النظامية تشكّل تحدّياً جديداً، لاسيما أنّ العدوّ هذه المرّة قد يستخدم أسلحةً لم تشهدها حروب إسرائيل السابقة، مثل:

1- استخدام المواد الكيماوية من خلال هذه الصواريخ،

2- استهداف أماكن في "إسرائيل" لم تعرف تهديداتٍ مماثلة من قبل،

3- التخوف الإسرائيلي يأتي أيضاً إضافة لما سبق، من رغبة العدوّ في الاستخدام "التدريجي" لقوّته النارية، الأمر الذي يُلقي مزيداً من المسؤوليات على عاتق الجهات الأمنية لإنذار قيادة الجبهة الداخلية، بالأماكن التي ستستهدفها الصواريخ المعادية.

استهداف المواقع الإسرائيلية، المدنية والإستراتيجية في العمق الإسرائيلي، وإطالة أمد تلك الصواريخ.

ب- بناء القوّة الدفاعية لحركة حماس، سعت من خلالها إلى «الامتداد الأفقي»، داخل مناطق سكنية مختلفة قطاع غزة، وإقامة شبكة أنفاق كبيرة، داخل تجمّعات سكّانية مزدحمة. وقد سعت حماس من خلال تلك الوسائل والأساليب إلى إيصال «رسائل ردعية» لـ«إسرائيل»، ومنعها من القيام بأيّ عملية عسكرية برّية في داخل قطاع غزة، عبر منح الذراع العسكري القدرة على إعاقة أيّ تقدّم أو تحرّك لقوّات الجيش الإسرائيلي إذا ما قرّرت الدخول إلى القطاع، والحصول منها على ثمن باهظ في الجنود والمقاتلين!

ج- تراوحت سياسة العمليات العسكرية لحركة «حماس»، بين الامتناع عن تنفيذ الهجمات المسلّحة، وبين تصعيد ميداني مدروس، يحافظ على استمرار الهدوء النسبي في القطاع، والاكتفاء باستخدام القذائف الصاروخية ضدّ «إسرائيل». طبعاً، يتمّ ذلك بالتوافق التام مع مطالب حماس واحتياجاتها، ومن بينها: المحافظة على استقرار الأمن في القطاع، بقاء الدعم الشعبي الفلسطيني الواسع لها، تجنيد وتحشيد الرأي العام العالمي إلى جانبها، من خلال التضامن مع سكّان القطاع، لاسيّما في الدول الغربية، العمل على حرمان إسرائيل من أيّ «شرعية» لعملياتها الموجّهة ضدّ قطاع غزة؛ ومن خلال متابعة نتائج تلك السياسة التي تبنّتها حماس، يتّضح لنا أن مواطني إسرائيل، ومواقعها الإستراتيجية، قد تحوّلوا مع اليوم الأوّل لعملية «الرصاص المسكوب» إلى أهداف أساسية: توسيع رقعة النار التي أطلقتها حماس، عدد القذائف، الأبعاد الطويلة للصواريخ، تقوية الرأس المتفجّر لها، وكلّ ذلك من أجل تكبير حجم المتضرّرين الإسرائيليين، وتوسيع رقعة الأهداف داخل الأراضي الإسرائيلية، التي أصبحت تحت تهديد هذه الصواريخ، بما في ذلك: محطّات الكهرباء، مخازن الوقود، مصانع، مستشفيات؛ وتقوية البنية التحتية العسكرية لحماس داخل قطاع غزة، وذلك بهدف ردع «إسرائيل» عن إدخال قوّاتها العسكرية البرية إلى القطاع، وتقليص حجم العمليات «الإحباطية» للقوّات الإسرائيلية، خاصّة استهداف البنى العسكرية لحماس، ومنح باقي المنظمات المسلّحة الحرّية الكاملة في تنفيذ عملياتها، وبناء قوّتها العسكرية، وإطلاق صواريخها باتّجاه الأهداف الإسرائيلية، حتّى في أعقاب نهاية عملية «الرصاص المسكوب»، وتقلّص المساحة السياسية والعسكرية الممنوحة للفلسطينيين في مواجهة إسرائيل، فقد بقي استخدام القوّة العسكرية بنظر «حماس» أمراً مشروعاً، بما في ذلك إحداث نوع من «المشاغبات» الميدانية بغرض وضع حدٍ لحالة الجمود السائدة، والعمل على تحصيل حقوقٍ سياسيةٍ للحركة؛ سواء من «إسرائيل» أو من السلطة الفلسطينية في الضفّة الغربية. (المترجم)

ومن هنا، تبرز الارتباطات التي تحيط ببناء القوّة الاستخبارية المحيطة بتقدير التهديد المتوقَّع من قِبل تلك القوى المعادية. ولعلّ أهمها في هذا المجال مدى القدرة على تحقيق "اختراق استخباري" داخل تلك المنظمات، والوصول بهذا الاختراق إلى مستوى صانعي القرار فيها؛ بحيث يوفّر قدرة على "تحديث" المعلومات الأمنية عند انطلاق الحرب! فالقرارات المتعلّقة بتكثيف الهجمات الصاروخية تأتي من المستويات القيادية الرفيعة في المنظمات المعادية، وليس من قِبل الدوائر الميدانية العاملة في ساحة المعركة.

تحدّي الحسم

على الرّغم من أهمية "الإنذار" من حربٍ جديدة، والتحذير من مواجهةٍ متوقّعة، فإنّ التحدّي الأمني والاستخباري يبقى ماثلاً، ويُعتمد عليه في الكثير من سياقات الحروب والمواجهات المتوقّعة. أمّا فيما يتعلّق بمبدأ الحسم الكامل لأيّ مواجهة مفترضة، فإنّ الأجهزة الأمنية والاستخبارية تولي مسألة التهديدات الصاروخية اهتماماً جديراً بالدراسة، في ضوء مركزية الحسم وخطورته.

تُعدّ صيغة "الحسم" التي باتت تشغل بال صنّاع القرار في "إسرائيل" منذ سنوات، حول الصراعات المتزايدة مع القوى غير النظامية، صيغةً معقّدةً. ولذلك، فهي بحاجةٍ لإجراء نقاشٍ وتحليلٍ لها خارج إطار هذه الدراسة. وعموماً، فإنّ ما تقدّره النظرية الأمنية الإسرائيلية في مسألة الحسم يتعلّق بما أسماه يوماً "يسرائيل طال" بقدرة إسرائيل على "الإطاحة بالقدرات العربية"[17] وقد جاءت الطرق والوسائل لتحقيق هذه الصيغة الحاسمة، وفق ما اقترحه "طال"، بـ"تدمير القوّة العسكرية للعدوّ، من خلال قتالٍ نظامي، وفي مستوياتٍ أقلّ، احتمال احتلال بعضٍ من أراضيه، والسيطرة على أماكن انتشار قوّاته المسلّحة، واستهداف حلفاء هذا العدوّ، من خلال ضرب وتدمير مرافقه الاقتصادية، والتهديد باستهداف عاصمة بلاده![18]

وبالفعل، فقد طبّقت "إسرائيل" هذه المبادىء خلال سنوات الخمسينيات، حين كان الجيش

(17) «طال»، ص56.

(18) «طال»، ص56-60.

الإسرائيلي في مواجهة أعداء نظاميّين وقوّةٍ منظّمة، تحوز على مقدّراتٍ ميدانية، وتقوم تحافظ عليها وتدافع عنها من خلال جيوش نظامية.

ولذلك، فإنّ محاولة العمل على "استنساخ" ونقل تجربة الجيش الإسرائيلي ضدّ تلك الجيوش مع قوىً مسلّحةٍ غير نظامية، أمثال حزب الله وحماس، تتطلّب عملاً حثيثاً من الشرح والملاءمة، الأمر الذي لن نجد مكانه في هذه الدراسة أيضاً[19]. وقد أصبح من الواضح أنّه في أيّ مواجهةٍ مع القوى غير النظامية التي ستلجأ لتكثيف استخدامها للقدرات الصاروخية، كإستراتيجية أساسية، ستضطرّ "إسرائيل" فيها للتعامل مع استهداف جبهتها الداخلية على أنها تهديدٌ قائمٌ فعلاً خلال كلّ مجريات الحرب.

وكجزءٍ من مواجهة تلك الحالة، فإنّ الوصول مع العدوّ، حماس أو حزب الله، إلى مرحلة الحسم، تتعلّق بتحقّق ثلاثة مؤشّراتٍ أساسية:

1. وقف أو تقليص إطلاق القذائف الصاروخية على الجبهة الإسرائيلية الداخلية،
2. المسّ بأهدافٍ إستراتيجيةٍ لدى العدوّ،
3. مدى قدرة الجبهة الداخلية على الصمود.

وفيما يتعلّق بالمؤشّر الأخير، فإنّ مدى قدرة الجمهور الإسرائيلي على مواجهة مثل ذلك التحدّي، مرتبطة حتماً بعددٍ من العناصر والمحدّدات الأساسية، تلعب فيها أجهزة المخابرات دوراً محورياً، إلى جانب باقي المركّبات الأخرى. وتتمثّل خطورة المركّب الأمني في قدرته على الإشارة إلى طبيعة التهديدات المتوقّعة خلال مجريات الحرب، سواء من جهة بناء القوّة العملياتية لهذه الأجهزة، أو رفع مستوى الثقة التي يوليها لها الجمهور في "إسرائيل" من جهةٍ أخرى. وذلك، إلى جانب قدرة هذه الأجهزة على التنبّؤ بإمكانية استخدام العدوّ لأسلحةٍ غير تقليدية، ومدى تأثيرها على "تشويش" الحياة العامّة لمواطني البلاد في مثل هذه الحالة.[20]

---

(19) لمعرفة هذه الصيغة، انظر «غبريئيل سيبوني، نظرية الردّ على ضوء حرب لبنان الثانية/ نظرة من أعلى/ العدد 74، معهد أبحاث الأمن القومي، 1 أكتوبر / تشرين الأول 2008.

(20) تشير عملية الاستقراء للحرب الإسرائيلية، إلى أنّ قرار الحرب الإسرائيلي، سيواجه المزيد من الصعوبات. وبرغم أنه ممكن الحدوث، فإنّ عملية صنع قرار الحرب في حدّ ذاتها، ستتضمّن المزيد من توفير الإجابات الواضحة للأسئلة الصعبة، والتي مصدرها إشكالية كيفية

وفيما يتعلّق بالعنصرين الأوّل والثاني: وقف أو تقليص إطلاق الصواريخ، والمسّ بأهدافٍ إستراتيجيةٍ لدى العدوّ، فإنّ المؤسسة الأمنية والأجهزة الاستخبارية تتولّى دوراً في غاية الأهميّة والخطورة، وهو ما سينشغل به التحليل التالي.

تقليص إطلاق القذائف الصاروخية نحو الجبهة الداخلية الإسرائيلية

ترتبط مسألة التقليص الفعليّ لإطلاق القذائف الصاروخية باتجاه الجبهة الإسرائيلية بطبيعة تشغيل واستخدام القذائف لدى كلٍ من: حماس، حزب الله، وسوريا.

وهذه الطريقة تقوم- كما بات معروفاً-على عددٍ من الأسس والاعتبارات، أهمّ ما فيها:

1- النشر الواسع للقذائف الصاروخية،

2- الوجود المادّي في أدنى حدوده،

3- وجود أكبر عددٍ ممكنٍ من المنصّات.

التغلب على العوامل الحاكمة في سيناريو الحرب، ومنها:

أ- جبهة المواجهة: وفقاً للتطوّرات الراهنة، فـ«إسرائيل» لن تستطيع هذه المرة السيطرة على العمليات العسكرية ضمن خطوط الحدود الجغرافية، وباعتراف الخبراء الإسرائيليين أنفسهم، فإنّ مرتفعات الجولان فقدت أهميتها الجيو-إستراتيجية كنقطة تمركز لحماية الداخل الإسرائيلي، كما أنّ الخطوط العسكرية الإسرائيلية تواجه صعوبة كبيرة في بناء خطّة توفّر الحماية لمنطقة القلب الحيوي، التي بلا شكّ، ستظلّ لفترة طويلة قادمة مكشوفة تماماً أمام النيران والضربات العابرة للحدود.

ب- الخسائر البشرية: إذا كانت تقديرات الإسرائيليين تركّز على الخسائر البشرية، بفعل الاستخدام المكثّف للوسائط المدرّعة في مسارح العمليات، فإنّ انكشاف العمق الإسرائيلي يجعل من هذه التقديرات مجرّد حسابات واهمة، إلاّ إذا قامت «إسرائيل» بتوفير وسائط مدرّعة، تكفي لحمل كلّ الشعب اليهودي الموجود داخل الكيان!

ج- الخسائر المادية: نجد أنّ تكلفة الحرب ستحتاج في أسبوعها الأوّل فقط إلى تريليون دولار أي (ألف مليار دولار)، فمن أين تحصل إسرائيل على هذا المبلغ، طالما أنّ الإدارة الأمريكية الحالية تجاهد للحصول على أقلّ من هذا المبلغ لتغطية تكاليف برنامج الضمان الصحّي للمواطنين الأمريكيين، وحتّى إذا قرّرت الإدارة الأمريكية تقديم هذا المبلغ لـ«إسرائيل»، فمن أين تحصل عليه، واقتصادها يعاني من ضغوط الأزمة المالية، وأصبحت العشرات من منشآتها الاقتصادية على حافة الإفلاس.

د- الجانب النفسي-المعلوماتي: كيفية التغلّب على مشكلة الرأي العام العالمي، خاصّة وأن العمليات العسكرية الأخيرة التي نفّذتها «إسرائيل»، بدءاً بالعدوان ضدّ لبنان صيف عام 2006، والعدوان ضدّ قطاع غزة مطلع عام 2009، بدأت ضمن موقف نفسي-معلوماتي، قدّمت فيه إسرائيل نفسها على أساس «الضحية في مواجهة الجلاّد»، ولكن، بعد اندلاع الحرب، انقلبت صورتها، بحيث أصبح الرأي العام العالمي يدرك أنها هي الجلاّد، ويطالب حكوماته بضرورة التصدّي لمهمة معاقبة الإسرائيليين باعتبارهم المسؤولين عن هذه الحروب العدوانية.

هـ- الاستقطاب الجيو- سياسي: وكيفيّة حصر المواجهة، بحيث تبقى بين إسرائيل والعرب، خاصّة وأن العديد من الدول بدأت تظهر تأخذ مكانها إلى جانب الطرف العربي في الصراع مع إسرائيل، بحيث أصبح الرأي العام والحكومة التركية، والرأي العام والحكومة الإيرانية، أكثر التزاماً بمواقفهم في أيّ صراع جديد ضدّ إسرائيل.

و- ضبط التوازنات: وكيفية حماية وجود «أصدقاء» إسرائيل في الساحتين اللبنانية والفلسطينية، بحيث ستؤدّي الحرب الإسرائيلية إلى «نحر» حلفائها في الساحتين، إضافة إلى إنهاء نفوذ الأطراف الفلسطينية التي ظلّت تراهن على عملية سلام الشرق الأوسط، والأخطر من ذلك سيتمثّل في تحويل زمام المبادرة في الضفة الغربية من معسكر خيار تحقيق التسوية بالمفاوضات إلى معسكر خيار المقاومة بالسلاح.

ز- إدارة العمليات العسكرية: وكيفيّة السيطرة على فترة الحرب؛ بمعنى أن قرار إشعال الحرب لا يزال بيد إسرائيل، لكنّ قرار إنهائها لن يكون هذه المرة بيدها، لأن خصومها في المنطقة أصبحوا يدركون أن تفوّقها النوعي سيترتّب عليه إلحاق المزيد من الخسائر بها. (المترجم).

وبالتالي، فالمواجهة المدروسة والتعامل القائم على معطياتٍ ميدانيةٍ جيّدةٍ ومقبولة، يؤهّلان "إسرائيل" بصورة ناجحة للتكيّف مع الهجمات الصاروخية. فقد جاء جزءٌ أساسيٌّ من النجاحات التي حقّقتها "إسرائيل" بفضل الاستخبارات العسكرية في ساحة المعركة.

المشكلة: النشر الواسع للقذائف الصاروخية، والوجود المادّي في أدنى حدوده

الحلّ: جمع المعلومات بصورةٍ مركّزة

يبدو أنّ الطريقة المثلى التي تتعامل بها حركة حماس، ومنظمة حزب الله، وسوريا أيضاً، أنهم جميعاً باتوا يفضّلون نشر منصّات إطلاق الصواريخ، ويعملون على تخزين القذائف الصاروخية في مناطق سكنيةٍ مزدحمة وواسعة؛ مع التقليل قدر الإمكان من ظهور عناصرهم بصورةٍ فيزيائيةٍ بارزة. وتهدف هذه الطريقة لوضع المزيد من الصعوبات على الجيش الإسرائيلي، لاسيّما سلاح الجوّ، في تعقّبهم والإمساك بهم. في مثل هذه الحالة، يرتفع مستوى الاعتماد على أجهزة المخابرات، وخصوصاً باتجاه تقديم بعض أولوياتها نحو تحصيل أكبر قدرٍ ممكنٍ من المعلومات حول هذه المنصّات وأمكِنتها ومن يشغّلها، مع التنسيق الكامل مع الأجهزة العملياتية على الأرض. علماً بأنّ نشر المنصّات والقذائف في أماكن واسعةٍ جداً، كما هو عليه الحال في الأراضي اللبنانية والسورية، قد لا يجعل مهمّة جمع المعلومات أمراً متاحاً لدى عناصر الأجهزة الأمنية وعملائها. لذا، يتطلّب الأمر من الجهات التنفيذية توجيه ضرباتٍ سريعةٍ وخاطفةٍ ومؤلمةٍ لكلّ من يقوم بتشغيل هذه المنصّات فور العثور عليه.

وتشير التجربة الماضية في لبنان وغزة، إلى أنّ هذه المنصّات منتشرة بصورةٍ غير منتظمةٍ في جميع المناطق المفتوحة. كما أنّ حجم النيران الصادرة من منطقةٍ ما لضرب أهدافٍ بعينها، قد لا يساوي بالضرورة كمّية أخرى صادرة من منطقةٍ مغايرةٍ أو مجاورة.

وفي ذلك، أجرى "اَفي روبين" بحثاً ميدانياً من وقائع حرب لبنان الثانية، حين أطلق حزب الله قذائفه الصاروخية من مناطق معيّنةٍ عدّة. فقد شكّلت أحراش منطقة "صور"- على سبيل المثال- قاعدة ملائمة لإطلاق الصواريخ؛ لاسيّما من خلال استهداف المناطق الواقعة غربي

الحدود الإسرائيلية، بدءاً من الساحل الشمالي، وتحديداً مدينة حيفا. كما انطلق الحزب في قذائفه الصاروخية من منطقة الجنوب، وتحديداً في البقاع اللبناني الذي أطلق منه صواريخ باتجاه هضبة الجولان[21]. وفي نموذجٍ مشابه، وقع الأمر ذاته تقريباً أثناء عملية "الرصاص المصبوب"، حيث أُطلقت قذائف صاروخيةٌ باتجاه مدينة "أسدود" انطلاقاً من منطقة شمال قطاع غزة.

وهنا تبرز التوصية بضرورة استغلال هذه المواقع باتجاه تحديد أولويّاتٍ جغرافيةٍ لمعالجتها، ووضع إجاباتٍ أمنيةٍ على هذه التحدّيات الميدانية، من خلال منح كلّ منطقةٍ بعينها معالجة أمنية على حِدة.

1- **في المرحلة الأولى**: يجب على أجهزة المخابرات أن تشير إلى جميع المناطق المتوقّع أن تنطلق منها القذائف الصاروخية باتجاه الجبهة الداخلية الإسرائيلية؛ أي أماكن سكنية مزدحمة مثل منطقة "غوش دان" وسط البلاد، و مواقع إستراتيجية خاصّة بمرافق البنية التحتية. فالعمل الاستخباري الخاصّ بهذه المرحلة، يتطلّب من أجهزة الأمن جمع معلوماتٍ مكثّفةٍ حول عددٍ من المؤشّرات والعناصر، أهمّها: الأرض، السكّان، انتشار العدوّ، وطبيعة القذائف الصاروخية الموزّعة في المنطقة، قدرة المخابرات على العثور على أهداف مرشّحة للعدوّ.

2- **في المرحلة الثانية**: يجب إعداد قوائم استخبارية خاصّة ملائمة لكلّ منطقةٍ مستهدفة. فنصل في النهاية إلى إعداد خطّةٍ استخباريةٍ عامّةٍ وشاملةٍ لجميع المناطق دفعة واحدة، تستطيع بموجبها أن تقدّم رداً مناسباً على أيّ تهديداتٍ على "إسرائيل" في أيّ لحظة، من أيّ مجالٍ جغرافيٍ متوقّع. فالمواجهات السابقة التي خاضتها "إسرائيل" شهدت استخداماً مكثّفاً لعملياتٍ جويّةٍ متواصلة، وحملات برّية كبيرة، سواء باتجاه مدينة صور، أو شمال الحزام الأمني، ترافقت مع دخولٍ مكثّفٍ لقوّاتٍ برّية، دون انتظار لإطلاق زخّاتٍ هائلةٍ من القذائف الصاروخية. وبناءً عليه، على "إسرائيل" أن تعدّ ردوداً برّية تناسب المنطقة المستهدفة منذ بدء القتال، وإفساح المجال أمام الجهود الاستخبارية، فتنطلق العمليات الجوّية إلى مناطق أخرى تحتوي على أهدافٍ أكثر خطورة وأهمّية لدى العدوّ.

(21) روبين، مرجع سابق، ص11-12.

وهنا، تبرز أهمّية دور أجهزة المخابرات الإسرائيلية، لتقديم المساعدة اللازمة والعون المطلوب لكل من سلاح الجوّ وقوّات المشاة. ويتطلّب ذلك إعداداً وتخطيطاً للمراحل الأولى التي تسبق انطلاق العمليات القتالية في ساحة المعركة مع العدوّ. ويتّسع هذا المعطى ويأخذ حيّزاً أكبر، إذا ما علمنا أنّ تعاظماً متزايداً آخذاً في التنامي لدى كلٍ من حزب الله وسوريا. ومن المحتمل أن تشهد الحروب القادمة أسلوب الاستخدام المكثّف وغير المسبوق للقذائف الصاروخية البعيدة المدى، والتي تنطلق من عمق الأراضي اللبنانية والسورية.[22]

أمّا من الناحية الأمنية الاستخبارية البحتة، فيُفضّل أن يبدأ العمل بهذه النظرية ومعالجة تهديد الصواريخ مع انطلاق العيار الأوّل للحرب. ويعتمد ذلك على: حجم إطلاق الصواريخ، وضع قوّاتنا العسكرية، طبيعة الظروف التي يحياها السكّان الإسرائيليون في مناطق ومدن قد تصبح هدفاً مفضّلاً لأيٍ من المنظمات المعادية. فمن المتوقّع أن تستهدف المواجهات العسكرية

(22) التقديرات الإسرائيلية تشير إلى أن حزب الله يمتلك صواريخ كاتيوشا (روسية في الأساس) تقدّر بـ13 ألف صاروخ. معظم مدياتها تتراوح بين 12 و25 كيلومتراً. بالإضافة إلى:

أ- صاروخ رعد: وهو صاروخ إيراني الصنع. تمّ إنتاجه عام 2004 بعد إخضاعه لعدد من التجارب. وفق كلام سابق لوزير الدفاع الإيراني «علي شامخاني» آنذاك. ويعمل على الوقود السائل وتبلغ نسبة دقّته في إصابة الأهداف 75%. ويمتلك الحزب «رعد 1» وهو صاروخ ذو مهمّة تدميريّة. ويستطيع حمل رأس متفجّر بوزن 100 كيلوغرام. وتمّ استخدامه لأوّل مرّة في حرب 2006.

ب- صاروخ فجر: صاروخ إيراني الصنع بدعم صيني وكوري شمالي. يتمّ إطلاقه من قواعد وعربات متحرّكة. يمتلك حزب الله منه سلسلة «فجر3» ذات مدى 45كم. و«فجر 4» و«فجر 5» ذو مدى 75 كم. وتشير ذات التقديرات إلى امتلاك الحزب لما يزيد عن 500 صاروخ منها. تتيح له القدرة على الوصول إلى حيفا.

ج- صاروخ زلزال: صاروخ بالستي عرضته إيران مؤخّراً في عرض عسكري. بجانب صاروخ «شهاب 6». يعمل الصاروخ زلزال واحد على الوقود الصلب. ويبلغ مداه حوالي 150 كيلومتراً. وهو يستطيع الوصول إلى تل أبيب. مّا يجعله في منظومة الصواريخ المتطوّرة جداً والتي قلّما يمكن لجماعات مقاومة مسلّحة امتلاكها. ما لم تكن هناك قوّة كبيرة تدعمها وتؤمّن الغطاء المطلوب لها لتزويدها بها. وبحسب بعض التقديرات. فإن الحزب يمتلك منه ما بين العشرة والعشرين صاروخاً وهناك من يطرح إمكانية وجود صاروخ «زلزال2» لدى الحزب. وهو صاروخ يبلغ مداه حوالي 200 كيلومتر. ويستخدم لضرب المواقع المهمّة المتعلّقة بالمدن والاتصالات وبالمواقع الحيوية. لأن في استطاعته حمل رؤوس تحتوي على مواد متفجّرة قد تصل إلى 600 كيلوغرام. لكنّ المشكلة في هذه الصواريخ هي أنها لا تصيب أهدافها بدقّة. وذلك لأنها لا تحتوي على أجهزة تحكّم ذاتية تمكّنها من تحديد الأهداف. ويمتلك الحزب صواريخ قصيرة المدى شبيهة بالطراز الأوّل ومن تطوير سوري. والمشكلة التي تعاني منها إسرائيل تكمن في الصواريخ القصيرة المدى. فباستثناء صاروخ «زلزال 2». لا تستطيع منظومة الدفاع الإسرائيلية اعتراض الصواريخ الأخرى التي تسقط عليها. وذلك لأن هذه الصواريخ شبه بدائية وتطير على علوٍ منخفض. وتأتي على شكل رشقاتٍ أو دفعات. لذلك. فإن منظومة Patriot أو Arrow الصاروخية الدفاعية الاعتراضية غير فعّالة في مثل هذه الحالات.

د - صاروخ Stinger: صاروخ أرض- جوّ أميركي الصنع. يعمل على ارتفاع منخفض من خلال إطلاقه من على الكتف. وهو يُستخدم في عددٍ محدودٍ من الدول نظرا لأهميّته الإستراتيجية في مواجهة الطائرات. لاسيّما العمودية منها بالإضافة إلى الحربيّة. وقد اكتسب هذا الصاروخ شهرته وأهميته العالمية عندما استخدمه المقاومون في أفغانستان ضدّ الاحتلال السوفياتي. حيث كان العنصر الأكثر فعالية في إسقاط أكبر جيش في العالم في ذلك الوقت. فقد استطاعوا آنذاك إسقاط حوالي 250 طائرة حربية سوفييتية بواسطته. وبنسبة نجاح تبلغ 80% رغم تدريبهم المحدود عليه.

هـ- صاروخ Igla: صاروخ أرض- جو روسيّ الصنع. من فصيلة صواريخ «سام» المضادّة للطائرات. وهو يطلق من على الكتف أيضاً. يمتلك هذا الصاروخ رأساً متفجّرة بوزن 2 كيلوغرام. ويبلغ مداه حوالي 5 كلم بارتفاع أعلاه 3.5 كيلومترات. وكانت سوريا حصلت على هذه الصواريخ من روسيا خلال السنوات القليلة الماضية؛ و هناك معلومات عن إمكانية حصول الحزب عليها في العام 2002-2005 . وقد استخدم تنظيم القاعدة هذا النوع من الصواريخ في هجوم شنّه على طائرة إسرائيلية في كينيا في تشرين الثاني (نوفمبر) من العام 2002(المترجم).

القادمة مدناً إسرائيلية بعينها، الأمر الذي يتطلّب من الجيش الإسرائيلي، السعي لإيجاد ردّ عملياتي سريع لمعالجة الأخطار المحدقة بهذه المنطقة، حتّى لو لم تكن هذه المدينة ضمن الأولويات الأولى لقيادة الجيش بصورةٍ مُسبقة.

المشكلة: عدد كبير من منصّات إطلاق الصواريخ

الحلّ: تخطيط عملياتي ذو نتائج مؤلمة وعلى نطاق واسع

المبدأ الثالث الذي تعمل وفقه حركة حماس، حزب الله، وكما يبدو سوريا أيضاً، يتعلّق بنشر أكبر عددٍ ممكنٍ من منصّات إطلاق الصواريخ.

تجدر الإشارة إلى أنّ تلك المنظمات نجحت في تقليل وزن المنصّة من جهة، وعملت على ألاّ يؤثّر استهداف بعض المنصّات في مناطق متفرّقةٍ على اتساع رقعة النار التي تستهدف الجبهة الداخلية الإسرائيلية من جهةٍ أخرى. وفي إطار مواجهة ما بات يُعرف في "إسرائيل" بـ"التحدّي الكمّي" للقذائف الصاروخية، فإنّ لأجهزة المخابرات مهمّة مزدوجة في هذه الحالة: التخطيط والتنفيذ.

يأتي ذلك في ضوء القناعات السائدة داخل الأوساط الأمنية والعسكرية، بأنّ العدد الكبير لمنصّات إطلاق الصواريخ التي تملكها تلك المنظّمات، يجعل من الصعوبة بمكان القضاء عليها دفعة واحدة. وذلك يدفع بأجهزة المخابرات للعمل بصورةٍ مبكرة، قبل أن تبادر الجهات المعادية لاستخدامها بصورةٍ مؤلمةٍ لـ"إسرائيل". فعلى سبيل المثال، إنّ استخداماً مكثّفاً فعّالاً لمنصّات إطلاق الصواريخ، وبصورةٍ منتظمة، وخلال فترةٍ زمنيةٍ ممتدّة، يتطلّب نوعاً مركزياً من القيادة والتحكم، ويتضمّن عدداً من المتطلّبات، أهمّها: قيادات محلّية، بُنىً تحتية إعلامية، وغيرها. وهنا بالذات تبرز أهمّية دور جهاز المخابرات في مرحلة التخطيط لما قبل تنفيذ العملية، من أجل تعقّب وملاحقة جميع الأهداف المقترحة لدى العدوّ.

ففي حرب لبنان الثانية، كما يرى "آفي روبين"، فإنّ حزب الله رفع وخفّض من وتيرة إطلاقه لقذائفه الصاروخية نحو الجبهة الداخلية في "إسرائيل" وفقاً لرغبته هو![23]. حدثٌ كهذا،

(23) روبين، مرجع سابق، ص13-14.

يتطلّب نوعاً جديداً من القيادة والتحكّم؛ وهو ما أشار إليه "يتسحاق بن يسرائيل" من أنّ حزب الله منظمة امتلكت قدراتٍ جديرة بالانتباه في حروب الاستنزاف، لاسيّما لناحية العمليات السرّية، والملاحقة. ومن جهةٍ أخرى، فالحزب مثّل بالفعل منظّمة عسكرية تقليدية، ذات مواقع تحكّمٍ وقيادة، وأدوات إعلامية متقدّمة، ومخازن أسلحة ومستودعات، وبُنىً تحتية قائمة، ووحدات إقليمية لمقاتلين متدرّبين جيّداً[24]. وقد توصّل "بيدل وفريدمان" إلى نتيجةٍ مشابهة؛ وبعد أن قاما بإجراء تشريح ميداني لوقائع إدارة حزب الله للحرب في صيف 2006، تبيّن لهما أنّ الحزب خاض مع الجيش الإسرائيلي مواجهةً شرسةً عنيفة، كما لو كان قوّةً عسكريةً نظاميةً أكثر من كونها منظمة تخوض حرب استنزافٍ متفرّقة[25]. الأمر الذي يحضّ سوريا على تكثيف استخدامها قوّة النار، على اعتبار أنها مركّبٌ أساسيٌ من مركّبات الجيوش النظامية. الأمر ذاته ينطبق على بناء القوّة العسكرية لحركة حماس في قطاع غزة، حيث تسعى الحركة لتثبيت مواقع القيادة والتحكّم. وبالتالي، ستتحوّل مع مرور الأيام إلى ما يشبه قوّة نظامية بصورةٍ أو بأخرى.

وأمام كلِّ واحدةٍ من هذه القوى المعادية، يجب أن يقف جهازٌ أمنيٌ يراقب حجم وحدّة التهديد القادم من أيِّ طرف ومدى انتشار قوّاته، ونواياه العدوانية تجاه "إسرائيل". والمطلوب أن تتنبّه الأجهزة الأمنية لتلك المخاطر في مرحلة التخطيط قبل البدء بقرار الحرب، لأنّ استهدافها في المرحلة المبكرة سيعمل حتماً على استخراج جميع ما لديها من قوّةٍ ناريةٍ تدّخرها ليوم المواجهة المحتوم. العنصر الأخر الذي يرتبط بمدى قدرة مواجهة الكمّيات الهائلة من القذائف الصاروخية، يتعلّق بإمكانية نجاح أجهزة المخابرات الإسرائيلية في إعداد قاعدة أهدافٍ مرشّحةٍ لمهاجمتها عند اندلاع الحرب. ففي حالة الجيوش النظامية الحديثة، تُعتبر قوّة النار من المركّبات الأساسية لاستهداف مواقع العدوّ، التي توفّرها بالدرجة الأولى أجهزة المخابرات المركزية. لذا، لابُدّ من أن تحدّد المخابرات الأهداف المرشّحة، وأن تضع يدها على أماكنها بدّقة، في حين يتطلّب من قوّات الجيش ضرب هذه الأهداف واستهدافها، حتّى لو تضمّن مخاطرة نسبية بمصادر

(24) بن يسرائيل، مرجع سابق، ص10.

(25) ستيفن بيدل وجيفري فريدمان، حرب لبنان 2006 وقراءة في السياسة الدفاعية العسكرية، مؤسسة الدراسات الإستراتيجية، كلّية الجيش الأمريكي، سبتمبر 2008، ص35-73.

المعلومات التي استقت منها أجهزة المخابرات.[26] فالدور المركزي لأجهزة المخابرات، غدا أساسياً أكثر في ظلّ الحروب المستندة فعلياً إلى سلاح القذائف الصاروخية، الأمر الذي يحتّم عليها أن تفهم جيّداً طبيعة العدوّ المواجه بوقتٍ كافٍ نسبياً، وليس عشيّة اندلاع الحرب.

ومن هنا، فالأمر يتطلّب مزجاً ودمجاً ما بين مركّبين أساسيين:

1) المعرفة المخابراتية: من خلال العلم بوسائل العدوّ وأدواته القتالية، وطرق تشغيلها، في كلا المستويين التكتيكي والاستراتيجي.

2) القدرات التكنولوجية المتقدّمة، المتعلّقة أساساً بالملاحقة والهجوم.

ولهذا، فإنّ الاكتفاء بمركّبٍ واحدٍ فقط، المعرفة المخابراتية أو القدرة التكنولوجية، سيعمل على توفير حلٍ عملياتيٍ جزئيٍ فقط للتهديد، وليس حلاً كاملاً.

استهداف مواقع إستراتيجية للعدوّ: العلاقة بين "الحسم" و"الردع"

يُقصد باستهداف القوّة العسكرية للعدوّ، سواء كان حماس أو حزب الله، هو إبادة عددٍ كبير من منصات إطلاق الصواريخ وتدميرها، وتفكيك الخلايا التنظيمية الفاعلة. فالوصول مع العدوّ إلى مرحلة "الحسم" النهائي يتمثّل في ضرب مواقعه الإستراتيجية بصورةٍ مباشرة.

أمّا في مواجهة دول نظامية بعينها، فإنّ "الهدف الاستراتيجي" يتضمّن القائمة التالية:

أ- المواقع الحيوية، من الوجهة الأمنية،

ب- مؤسّسات السلطة ذاتها،

ت- البُنى التحتية الوطنية،

ث- المستودعات الاقتصادية المركزية، وغيرها.

ولكن، ما هي المواقع الإستراتيجية لتنظيماتٍ هي غير دولانية، وأجسامٍ سياسيةٍ غير نظامية، على طراز "حماس" و"حزب الله"؟

(26) يعقوب عميدرور، المخابرات: العقيدة والسلوك، تل أبيب، إصدارات وزارة الدفاع، 2006، ص76.

المقصود هنا هو منظّمات لا تملك مواقع سياسية بذاتها؛ فهي ليست بدولٍ قائمة. لذا، لا بُنىً تحتيةً قوميةً لها أو مؤسسات سلطوية. ومع ذلك، فإنّنا حين نقوم اليوم بدراسة حالتي حماس وحزب الله، سنرى أنّ لهما مواقع معيّنة. وربّما من المبكر أن نُطلق عليها صفة "الإستراتيجية".

أمّا في الواقع، فمركز الثقل لهذه المنظّمات المعادية يتمثّل أساساً في قلب التجمّعات السكانية التي تقدّم لها الدعم والتأييد والتعاطف. ومن خلالها، يستطيع المقاتلون العمل بحرّيةٍ وطلاقة. وبالنسبة لحركة "حماس" على سبيل المثال، فمخيّمات اللاجئين في قلب قطاع غزة تُعدّ هدفاً استراتيجياً للحركة، وبمثابة موقع محوري لها[27]. وبالنسبة إلى حزب الله، فمنطقة الجنوب اللبناني، ووسط وشمال مناطق البقاع- المساحة الواصلة بين بعلبك والهرمل- والأحياء الجنوبية في العاصمة بيروت، تُعدّ صورة تقليدية كمناطق محصورة بنشطاء الحزب. وبالتالي، فإنّ احتلال هذه المناطق في غزة ولبنان على حدٍّ سواء، احتلالاً جزئياً أو كاملاً، هو بمثابة مسٍ خطيرٍ وضررٍ استراتيجي لهاتين المنظمتين.

وفي كلا الحالتين، فإنّ حماس وحزب الله على حدٍ سواء، يعملان من داخل الأوساط السكّانية المكتّظة، ويقيمان معهم علاقاتٍ وصلاتٍ وثيقة، وروابط متينة، من خلال شبكة "الدعوة"، وهي المؤسسات الاجتماعية التي تقدّم للسكّان خدماتٍ مادّية ومعونات اقتصادية.

وفي هذا الخصوص، نجح حزب الله في إقامة ما يمكن أن نسمّيه "حكومة ظلّ"، من خلال "المجلس التنفيذي"، المسؤول فعلياً عن تقديم الخدمات المختلفة للجمهور اللبناني، مثل: التعليم، الصحّة، البناء والإسكان، الدعم الاجتماعي، المجال التربوي، المواعظ الدينية

---

(27) تبدي أوساط إسرائيلية نافذة قناعتها بأن حضور حركة حماس في ميدان المقاومة المسلّحة لم يكن ليأتي على هذا النحو من القوّة والثبات والتطوّر، لولا الحضور الراسخ داخل ساحة الفعل الاجتماعي، مما منح الحركة فرص التمدّد وامتلاك القدرات الفاعلة في مختلف النواحي الخاصّة بمفاصل الواقع الفلسطيني. وإذا كانت آلة الفعل المقاوم قد أدّت دورها والذي يبدو دوماً ظرفياً رغم أهميته من حيث طبيعة وقتية وقوعه، وخاصّة عندما يكون شاملاً وكثيفاً، فإن آلة الفعل الاجتماعي تظلّ دوماً في صدارة المشهد وبؤرة التطلّعات. ويمكن حصر الفوائد التي جنتها حركة حماس من العمل الاجتماعي في: تمكين الحركة من التطوّر وتراكم الخبرات؛ الاحتكاك بالجماهير، والعمل لكسبها، واستقطاب أجزاء مهمّة منها؛ جعلها بمنأىً عن كثير من المشكلات التي تفتك بالتنظيمات المعزولة الجامدة.
إلى جانب إتاحة الفرصة للحركة للاحتكاك بالناس، والتعرّف إليهم، واختيار العناصر الملائمة، وإعدادها وتهيئتها، ممّا يسّر على التنظيم زيادة أعضائه كماً وكيفاً؛ وتوفير الإمكانية للعناصر القيادية والكفوءة لأن تجد لها أدواراً فعّالة تكشف عن بعض قدراتها ومواهبها، وتساعد على تطويرها، ما ساعد على إبراز قيادات جديدة، وأتاح لها الفرصة للمشاركة المناسبة، وأصبح المجال مفتوحاً لكلّ أصحاب المواهب والطاقات والقدرات القيادية أن تجد لها دوراً داخل التنظيم. وأصبحت هذه المؤسسات والجمعيات والمدارس، بعد فترة من تأسيسها، تُنتج «الخامة» التي تشكّل جماهير التجمعات التنظيمية التابعة لحماس هذه الأيام. (المترجم).

للطائفة الشيعية. ولتأمين هذه الخدمات، تمّ تكليف جهاتٍ رسميةٍ داخل الحزب يُطلق عليها "البُنية البشرية" لتلائم مثل هذه الأعمال والتخصّصات، من خلال إصدار التعليمات للعناصر الميدانية، والإجراءات البيروقراطية المتعارف عليها، وتأمين "البُنية المادّية" المتعلّقة بـ: المكاتب، المخازن، المباني، وغيرها. فهذه المرافق التابعة لكلا البنيتين: البشرية والمادّية، تشكّل بالفعل هدفاً استراتيجياً لحزب الله يمكن استهدافه وإيلامه بقوّةٍ من خلال ضربها.

في السياق عينه، يُمكن اعتبار عددٍ من الأهداف والشخصيات والمواقع "كنوزاً إستراتيجية" ينبغي استهدافها مثل: ناشط ميداني سيكون بعد فترةٍ من الزمن قيادياً مستقبلياً للتنظيم، مجموعة من المواقع الاقتصادية الاستثمارية التي تديرها مجموعة من نشطاء التنظيم. وبالتأكيد، فإنّ استهداف مثل هذه المواقع لن يؤثّر مباشرة على تقليص أو وقف إطلاق القذائف الصاروخية على "إسرائيل"، خلال الحرب؛ لكنّها بالتأكيد ستعمل على خلق شعورٍ وتخوّفٍ بأنّ "الضربة القاضية" آتيةٌ في الطريق لدى عناصر التنظيم وقياداتهم.

من الجدير ذكره بأنّ النظرية الأمنية الإسرائيلية التي تطالب بالوصول إلى مرحلة الحسم مع تلك المنظمات، مطلوب منها بشكلٍ مسبق، وعلى طول الزمن، تحديث صيغة الردع الإسرائيلي[28].

(28) يعتبر الإسرائيليون أنّ هناك خصوصية لتطبيق سياسة الردع تجاه حركة «حماس». فالاعتبارات المتعلّقة باستمرارية المقاومة الفلسطينية المسلّحة لا يبدو أنّ لها نهاية في المدى المنظور. و عمليات إطلاق صواريخ القسّام ستستمرّ وعلى مستويات مختلفة من حيث الكثافة والحدّة. كما أنّ مواجهة الصواريخ تهدف إلى الحدّ من إطلاقها. وليس بإمكان أحدٍ أن يوقفها تماماً. وعلى «إسرائيل» أن تتوقّع تطوّراً في الأساليب التي يتبّعها المسلّحون من تطوير للصواريخ. فالحرب الإسرائيلية على «الإرهاب» الذي ينطلق من قطاع غزة، هي موضع اهتمام وقلق سياسي دولي. وما يحدّ من فعاليتها فقط هو تغيّر الشروط الموضوعية لقوّات الجيش الإسرائيلي التي تسمح باستمرار عملياته بعد انسحابه من القطاع. ويجب أن تؤخذ هذه الاعتبارات بالحسبان في أية عملية تستهدف حلّ هذا الوضع المتأزم.

لكنّ الخصوصية المميّزة لتطبيق استراتيجية الردع اتجاه حركة حماس هي تلك التي يشرحها نخبة من الاستراتيجيين الإسرائيليين، الذين يفرّقون فيها بين الردع بمعناه الاستراتيجي والردع بمعناه التكتيكي: فالعلاقة بين إسرائيل وحركة حماس غير نظامية بطبيعتها، وتجعل من المذاهب القائمة على الردع، والتي صيغت من أجل العلاقات بين الدول، حلولاً غير ملائمة في العديد من الحالات. لذا، يجب التفريق بين الردع بمعناه الاستراتيجي والردع بمعناه التكتيكي: فقد نجحت إسرائيل في المحافظة على الردع الاستراتيجي في تعاملها مع الدول المجاورة، بامتلاكها قدرات تقليدية عالية على الأرض وفي الجوّ، وعبر افتراض تلك الدول بأن إسرائيل تملك قدراتٍ غير تقليدية. إلاّ أن ردع المنظمات المسلّحة كحماس وحزب الله يعتمد أساساً، في حال وجِد، على الردع التكتيكي من خلال القيام بالأعمال اليومية، التي تولّد هدفاً ردعياً يتغيّر باستمرار. أمّا تطبيق الردع التكتيكي مع حركة حماس، فله عدّة مظاهر:

ينبع هذا الردع التكتيكي من أعمال حقيقية مقابل إطلاق التصريحات والإشارات التي تشكّل مجمل الصورة الردعية في حالة الردع الاستراتيجي. وحماس تعرف بأن هجوماً من أيّ نوع سيتسبّب في مستوىً معيّن من ردّ الفعل. وينبغي أخذ ذلك في الاعتبار. كما أن الردع التكتيكي يبدأ بالتلاشي حال تنفيذه على الأرض؛ وفي حال لم يتمّ تجديده بالأفعال بين الحين والآخر، فسيفقد فعاليته؛ وهذا بالطبع يختلف عن مذاهب الردع الاستراتيجي التي تعتمد على تصوّرٍ أكثر ثباتاً لقدرات الطرف الآخر والظروف التي ربّما يعمل في ظلّها. إلى

وبناءً عليه، فإنّ مواجهة تنظيم يستخدم بفعاليةٍ سلاح القذائف الصاروخية، محظورٌ عليها أن تقتصر على المواجهة الميدانية المادّية لهذه الصواريخ. بل هي حلقة في سلسلةٍ متّصلةٍ من الحرب المستمرّة، يأتي في سياقها فرضيّة وقف هذه الصواريخ أو تقليصها. عندها، تستطيع "إسرائيل" أن توصل رسالة ميدانية لكلٍ من حماس وحزب الله، مفادها بأن استهداف الجبهة الداخلية الإسرائيلية ضرره أكثر من نفعه.

أمّا أجهزة المخابرات في مثل هذه الحالات، فهي تتقلّد دوراً مركزياً، بل وحاسماً، لأنها هي من ستؤشّر بإصبعها على طبيعة الأهداف المؤلمة والمؤذية لتنظيم معادٍ. فهي تقدّم تصوّراً كاملاً ومسحاً ميدانياً شاملاً للأهداف التي تشكّل مواقع مؤلمة، ومفاصلَ محورية لدى حماس وحزب الله، عبر المعلومات الحثيثة، وإعداد هذه المواقع لضربها من قِبل الأسلحة الميدانية الإسرائيلية؛ سلاح الجوّ تحديداً.

الخلاصة

بات سلاح القذائف الصاروخية يشكّل تهديداً جدّياً لـ"إسرائيل"، ويحمل في طيّاته سلسلة من التحدّيات العديدة للنظرية الأمنية الإسرائيلية. وبات من الضروريّ إجراء تحديثٍ للتفكير الإسرائيلي حول المبادئ الأساسية التي يجب الانطلاق منها لمواجهة مثل هذه التحدّيات، وهي: الرّدع، الإنذار، الحسم.

وفي إطار الحرب الأمنية والمواجهة الاستخبارية القائمة بين إسرائيل من جهة، والمنظمات المعادية لها من جهةٍ أخرى، تبدو الحاجة ملّحة ولازمة لـ"توأمة" الجهود التي تبذلها مختلف الأجهزة الأمنية الإسرائيلية على أكثر من صعيد، وفي أكثر من مجال، حتى تستطيع الدولة بصورةٍ ناجحةٍ أن تواجه هذه التحدّيات الماثلة أمام الجبهة الداخلية.

ويشير ذلك إلى حقيقةٍ تاريخيةٍ مفادها، أنّ رجال الأمن والاستخبارات كانوا على الدوام منخرطين في الحرب؛ ليس من خلال جمع المعلومات فقط، وإجراء تقديرات الموقف، وإنّما عبر

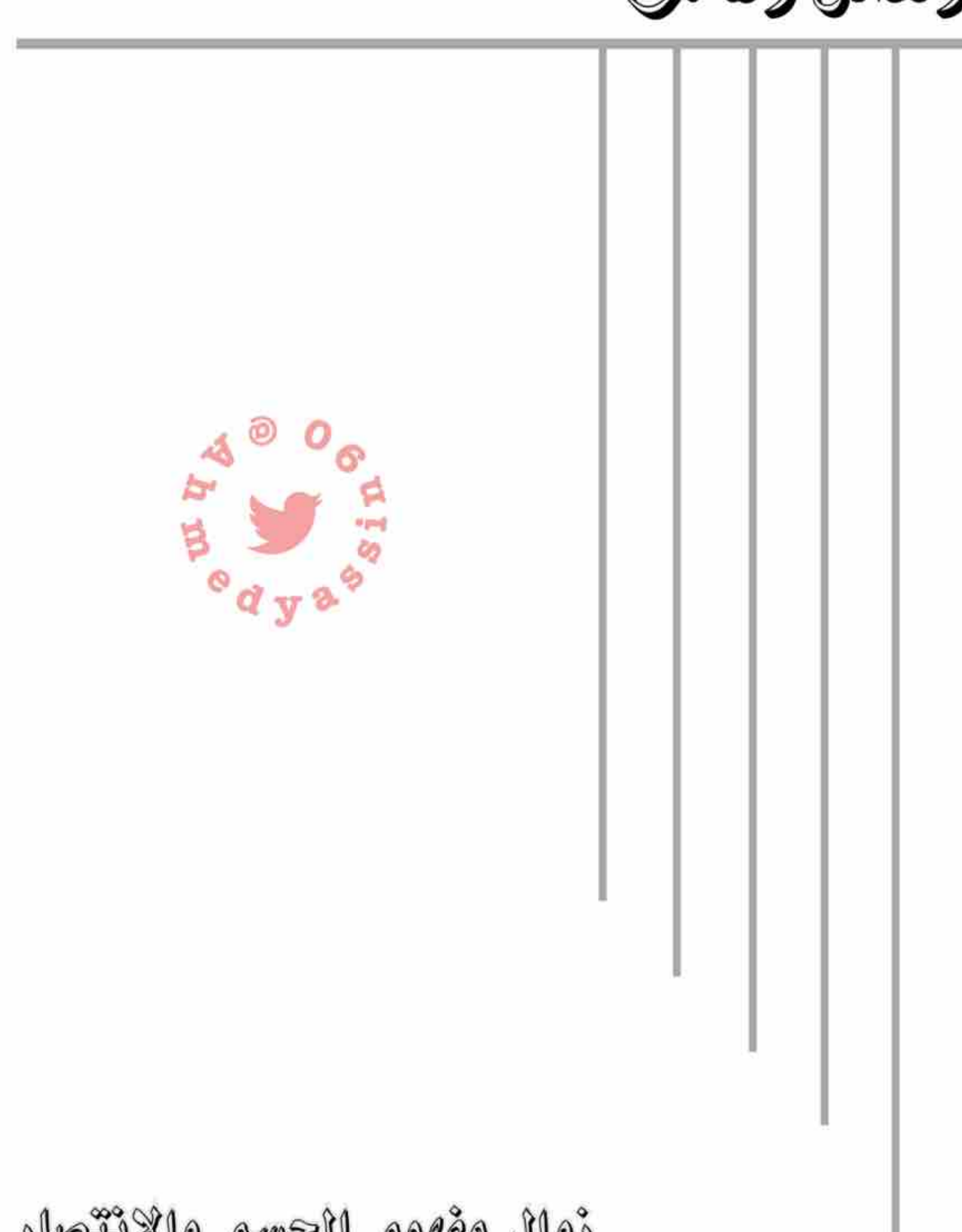
جانب الاعتماد على تنفيذ التهديد، في مقابل التعريف الجوهري للردع الذي هو تهديدٌ بإنزال العقوبة. فالتهديد بمعاقبة جهاتٍ غير معلومةٍ أشدّ غموضاً بكثيرٍ من عقوبةٍ تُقاس بشكلٍ يومي. (المترجم)

تقديم خارطةٍ تفصيليةٍ بأهمّ الاحتياجات العسكرية لدى المنظمات والدول المعادية أيضاً، مثل: بناء القوّة التسليحية، التخطيط الميداني، العمليات الخاصّة، تحقيق الإنجازات.

في الوقت نفسه، فإنّ تعاظم التهديد الصاروخي أمام "إسرائيل" من شأنه أن يرفع من مدى "تورّط" وتدّخل أجهزة المخابرات في المواجهات المستقبلية التي ستخوضها "إسرائيل"، من خلال مشاركة عناصرها في عمليات التخطيط العملياتي خلال مجريات المعركة، من تحديدٍ لأهدافٍ جاهزةٍ للضرب، وإدارةٍ للمعركة بصورةٍ عامّة.

وبالتالي، فإنّ النجاح الموعود للمواجهة الإسرائيلية المرتقبة ضدّ هذه القذائف الصاروخية، ليس مرتبطاً بمدى نجاح عناصر الأجهزة الأمنية، ولا بقدرة جنود الجيش الإسرائيلي في الميدان فحسب، وإنّما من خلال القيام بحملة "تشبيك" بين الجهازين على مدى الوقت. وفي مثل هذه الحالة فقط، يمكن لـ"إسرائيل" أن تواجه التهديدات الصاروخية بصورةٍ أفضل بكثيرٍ عمّا شهدته المواجهات السابقة.

الفصل الثالث



زوال مفهوم الحسم والانتصار

"د. غابرييل سيبوني"[1]

مقدّمة

قبل الخروج بعملية "الرصاص المصبوب"، أجرى الجيش الإسرائيلي و جهاز الأمن نقاشاتٍ كثيرة تتعلّق بمدى الحاجة إلى وجود عملية عسكرية في قطاع غزة، وما الهدف الإستراتيجي للعملية. أُجريت النقاشات على خلفية التوصيات الحادّة للجنة "فينوغراد" التي جاء في تقريرها الآتي[2]:

- فوجئنا باتضاح الضعف الكبير للتفكير العميق والتخطيط الإستراتيجي المتعدّد الأبعاد، العميق والمحكم، المطلوب في حلباتٍ مركّبة وفي ظروف ردٍ سريعٍ وعدم يقين.

- تخطيط الحرب وإدارتها، أو استعمال قوّة عسكرية على نحو ذكي آخر، يجب أن يشتملا أيضاً على تنبّهٍ لمبادئ التفكير الاستراتيجي.

(1) رئيس برنامج الدراسات العسكرية، ومحرّر مجلة «الجيش والإستراتيجية»، في معهد أبحاث الأمن القومي، جامعة تل أبيب. ذو خبرة طويلة في الخدمة العسكرية، والمجال الأمني، والاستشارات العملياتية. عمل قائداً في وحدة «غولاني» في المنطقة الشمالية. ويعمل محرّراً في دورية The Wisdom of Action، ومساعداً لرئيس «معهد بناء القوّة العسكرية»؛ لديه خبرة في مجال التكنولوجيا العسكرية، وإدارة النزاعات، والطاقة والبيئة. حاصلٌ على شهادتي البكالوريوس والماجستير في مجال الهندسة الميكانيكية من جامعة تل أبيب، ودرجة الدكتوراه في علوم الأنظمة الجغرافية (GIS)، من جامعة بن غوريون في النقب.(المترجم).

(2) تقرير لجنة «فينوغراد»، الفصل الثاني عشر، توصيات للجيش، البند 7، ص416.

- إنّ التفكير في مخطّطٍ لإنهاء حرب أو الخروج منها لا يُعدّ علامة ضعف، بل هو عنصرٌ ضروريٌ في التخطيط للحرب. فالأمور لا تتطوّر دائماً كما خُطِّط لها. لذا، يجب أن تكون هناك خطّة تقوم على معلوماتٍ وسيناريوهات.

- يجب أن يطمح الجيش في الحرب إلى النصر. وإذا كان معلوماً سلفاً أنّه لا يوجد استعدادٌ أو إمكانٌ للتوصّل إلى نصر، فيُستحسن أن يمتنع الجيش منذ البداية عن الخروج للحرب. بل أن يمتنع أيضاً عن اتخاذ أيّ إجراءاتٍ قد تُفضي إلى الانزلاق نحوها. وهذا ما لم نجده في تفكير الجيش الإسرائيلي خلال خوضه حرب لبنان الثانية، ولا في المادّة التي عرضها على المستوى السياسي. وهو ما مثّل إخفاقاً شديداً.

إنّ إرادة توصية لجنة فينوغراد، حتى لو لم يقل متّخذو القرارات الكلام بصراحة، سبّبت طول النقاشات. وتقديرات الوضع الإستراتيجي سمحت بإطلاق الصواريخ وقذائف الرّجم من قطاع غزة نهاية عام 2008، لتصبح العملية العسكرية محتومة.

لكن، وبرغم كبر وعظم المواد الأوّلية، فإنّ مسارات التفكير الإستراتيجي وتقديرات الوضع لدى القرار السياسي و الجيش في "إسرائيل" قبل العملية، لم تفضِ إلى وضع كان فيه الخروج إلى عملية "الرصاص المسكوب" يقع تحت مخطّطٍ استراتيجي واضحٍ أو مخطّط خروجٍ واضح. ويُجسّد الكلام الآتي للّواء في احتياط "غيورا إيلاند"، الفرق بين المستويين العسكري والسياسي في العملية ضدّ غزة.

- "لم يكن واضحاً عندما خرجنا في "الرصاص المسكوب" ما الذي أرادت الحكومة إحرازه. وكان التحديد كما أُعطِي في المستوى السياسي إحداث ظروفٍ أمنيةٍ أفضل.

- نريد أن يكون الوضع أفضل، ليس هذا تحديداً ما يمكن أن يُترجم للمستوى العسكري. وبعد ثلاثة أيام فقط بدأ النقاش.

- ماذا كان الهدف عندما بدؤوا "الرصاص المسكوب"؟ أقول لكم، لم يكن محدّداً.[3]

(3) «غيورا إيلاند»، حرب لبنان الثانية- دروس في المستوى الاستراتيجي. مجلّة الجيش والاستراتيجية. العدد 2. أكتوبر 2009.

سأزعم في هذه الدراسة أنّ أهداف حرب دولة "إسرائيل"، في ظلّ التهديد الذي نشأ في السنين الأخيرة، هي أهدافٌ ثابتةٌ يمكن إحرازها بمبادئ عمل ثابتة. كما سأعرض مدى صحّة استعمال مصطلح "النصر" ومصطلح "الحسم" في الخطاب الاستراتيجي في دولة "إسرائيل"، وسيتّضح بذلك لماذا كان ضرر توصية لجنة "فينوغراد" أكثر من فائدتها، فضلاً عن أنها توصيةٌ غير واضحةٍ وغير قابلةٍ للتطبيق.

أهداف الحرب العسكرية

يقف تهديد إطلاق الصواريخ المائلة المسار اليوم على رأس قائمة التهديدات التي يجب على دولة "إسرائيل" أن تواجهها.[4] فهذا التهديد يقوم على استعمال سلاحٍ تقليدي: صواريخ وقذائف صاروخية وقذائف رجم بمقدارٍ كبير. ويأتي هذا التهديد إلى جانب التهديد التقليدي الكلاسيكي الذي قام على استعمال أُطرٍ عسكريةٍ كبيرةٍ في معارك مناورة. يمكن أن نسمّي هذين التهديدين تهديداً تقليدياً، وتهديدات مختلفة في ماهيّتها: تهديدٌ غير تقليدي، وتهديد "الإرهاب" في الداخل وفي الخارج.[5]

أمّا هذه الدراسة، فتتناول أهداف محاربة التهديد التقليدي. فوضع دولة "إسرائيل" الجغرافي-الإستراتيجي لم يتغيّر منذ إقامتها. فهي لا تستطيع إنهاء "الصراع" مع جيرانها باستعمال القوّة. لذلك، هي تعمل وفق مبادئ إستراتيجية دفاعية أساسها: محاولة الحفاظ على الوجود القومي في "إسرائيل" وتحصينه. وبالتالي، فجميع حروب "إسرائيل" تقريباً انبثقت عن هذا التصوّر الإستراتيجي.[6]

وفي هذا السياق، أوضح "بن غوريون" وضع دولة "إسرائيل" الخاصّ، بحديثه أمام قادة الجيش الإسرائيلي، حين قال: "يوجد فرقٌ عميق... بين وضعنا في هذا النزاع وبين وضع العرب

(4) «زاكي شالوم»، هل يبدو الجيش الإسرائيلي مستعدّاً لحرب نظامية ضدّ دول عربية؟ الجيش والاستراتيجية، العدد 1، أبريل/ نيسان 2009، «غبريئيل سيبوني»، السلاح المائل وحرب الاستنزاف وأثرها على النظرية الأمنية»، التقدير الاستراتيجي، العدد 4، فبراير/ شباط 2008.

(5) محاربة الإرهاب قائمة على عمليات مكثّفة، نحو إحباط العمليات المسلّحة، هذه صيغة غير معدّة للنقاش في هذه الدراسة.

(6) يحسن أن نخرج من هذه النقاشات. فما حصل في عملية «سلامة الجليل» شهد انتهاج إستراتيجية مكثّفة من الهجمات العسكرية، بهدف تغيير الوضع السياسي في لبنان بصورة أساسية. لكنّ ذلك لم يقدّم فرضية إستراتيجية شاملة.

فيه. هاجمنا العرب؛ إنتصرنا. إنّهم يدبّرون لجولةٍ ثانية؛ لنفرض أن تأتي جولةٌ ثانيةٌ في سنة وننتصر ثانية، سيبادرون آنئذٍ إلى جولةٍ ثالثة. لا يوجد عندنا إمكان حلٍ نهائي للنزاع بيننا ما دام العرب لا يريدونه... ولا إمكان عندنا أن نُنهي النزاع، لكنّهم يستطيعون؛ وآنئذٍ سينقضي النزاع بيننا".[7] إنّ الزّعم التاريخي والتأسيسي لـ"كلاوزفيتس"، في شأن غلبة الأهداف السياسية للحرب على الأهداف العسكرية ساري الفعل هنا أيضاً.[8] لكن، في ضوء وضع دولة "إسرائيل" الخاصّ، كما وصف "بن غوريون" أعلاه، فإن الهدف السياسي لاستعمال القوّة العسكرية لديها، هو هدفٌ دفاعيٌ ثابت، ينحصر في الحفاظ على الوجود القومي فيها.

وبالتالي، فإنّ هدف استعمال الجيش الإسرائيلي للقوّة العسكرية هو تثبيط تدبيرات العدوّ العربي للمسّ بوجود الدولة وسيادتها. جاء ذلك نتيجة إدراك الجيش أنّه بعد كلّ جولة مواجهة، لا بدّ وأن تأتي جولةٌ أخرى. فيُحسن أن نفحص ما هو الإنجاز المطلوب من الجيش الإسرائيلي في جولات المواجهة. وفي حال لا يمكن تحقيق إنجازٍ سياسي كهدفٍ مباشر للحرب، يجب أن يكون المطلب الأعلى للجيش الإسرائيلي أن يزيد المدّة بين جولات المواجهة، ويُضائل- قدر المستطاع- أمد كلّ جولة مواجهةٍ وضررها، وأن يتمّ إحراز المدّة بردع العدوّ عن مواجهة دولة "إسرائيل". عندها، يمكن أن نحدّد صورتي عمل أساسيتين يستطيع الجيش الإسرائيلي تحقيقهما:

1- **ضربةٌ ومسٌّ شديدٌ بالعدو**: على الجيش الإسرائيلي أن يستعمل عنصري قدرته الرئيسين وهما: النار والمناورة، للمسّ بعناصر القدرة العسكرية وبعناصر البنية التحتية السياسية والتنظيمية.

يتمثّل هدف المسّ بأن توسم ذاكرة العدوّ، وتدفع عملية أخرى منه في مواجهة "إسرائيل" لسنين،وتجعله مشغولاً بترميمٍ طويلٍ ومتواصلٍ لموارده. فالعدوّ الذي يريد الامتناع عن هذه الضربات، يعمل على نحوٍ متهكّمٍ وعن عمدٍ من داخل تجمّعاتٍ سكنيةٍ مدنية، من أجل هدفين:

(7) «ديفيد بن غوريون» الوحدة والمستقبل. أقوال موجّهة للقادة/ دار معرخوت. تل أبيب 1971. ص207.

(8) «كارل فون كلاوزفيتس». عن الحرب والنظريات التقليدية. لندن. 1982. ص109. 401-410.

- الأول: تقييد قدرة "إسرائيل" عن العمل بحرّية.

- الثاني: عرض "إسرائيل" على أنّها تعمل في مواجهة المدنيين.[9]

وللامتناع عن المسّ بغير المشاركين، يعمل الجيش الإسرائيلي على إجلاء السكّان عن مجال القتال والتفريق بين المدنيين والعدوّ. فتطوير هذا التوجّه وتحسينه سيمكّنان من تعميق قوّة إصابة العدوّ مقابل مضاءلة الضرر بالسكّان المدنيين غير المشاركين.

2- **تقصير أمد جولة المواجهة وضررها**: يحتاج الجيش الإسرائيلي للعمل على مضاءلة الضرر الواقع بدولة "إسرائيل" نتيجة الحرب. ويتمّ إحراز مضاءلة الضرر بعدّة أعمال:[10]

أ- عزل حلبة المواجهة: يحتاج الجيش الإسرائيلي للعمل على عزل حلبة القتال عن سائر حلبات المواجهة، استعداد قوّاتٍ تعمل في هذه الحلبات، واستعمال القوّة بمقادير تلائم الحاجة لردع العدوّ عن فتح حلبة قتالٍ أخرى.[11]

ب- مضاءلة مقادير إطلاق الصواريخ على دولة "إسرائيل": يتمّ ذلك من خلال إطلاق نيرانٍ دقيقةٍ موجّهةٍ إلى مصادر وموارد الإطلاق: المستودعات، مواقع القيادة والسيطرة، قواعد الإطلاق وما أشبه، وبمناورةٍ نحو مناطق ومواقع لها تأثير مباشر في مضاءلة مقادير الإطلاق.

ج- تقليص الضرر: يتمّ ذلك من خلال استعمال وسائل لمضاءلة الضرر الذي يقع على نسيج الحياة المدنية الإسرائيلية في جولة المواجهة.

د- تقصير مدّة القتال: يجب على الجيش الإسرائيلي أن يعمل من أجل مقدار ضربة وقوّتها يفضيان بالعدوّ إلى إدراك أن الاستمرار بالقتال مناقضٌ لمصلحته. ومن جهةٍ ثانية، ينبغي وقف القتال بعد أن يُحرز إصابة بالغة للعدوّ، كما حدّد أعلاه.

كما أنّ خصائص هذه العملية ثابتة، وملائمة لتهديد ثابت نسبياً، ولا تقتضي فحصاً متجدّداً

---

(9) العرب ومن يدعمهم في العالم يعملون على سلب الشرعية عن أيّ عمل إسرائيلي في حرب لبنان الثانية، وعملية الرصاص المسكوب، من خلال تقرير غولدستون.

(10) عمليات الجيش الإسرائيلي في وسط الجبهة المدنيّة، تقع تحت الحاجة لتقليص أيّ أضرار تلحق بها، لاسيما مرافق البنية التحتية.

(11) وهو يُضاف حتماً إلى رسائل التهدئة أو التهديد التي يرسلها المستوى السياسي إلى تلك الجهات المعادية.

قبيل كلّ مواجهة. فعلى الجيش الإسرائيلي أن يبني القوّة ويستعملها ساعة الامتحان كي يُثبّت المبادئ. وقد بيّنت تجربتي "حرب لبنان الثانية" وعملية "الرصاص المسكوب"، أنّ الاستعمال الجزئي لهذه المبادئ يمكّن من إحراز نتائج إستراتيجيةٍ ذات بقاء. فضمّ مبادئ العمل المتعلّقة بالدفاع والانتقال إلى الهجوم، من خلال نقل القتال إلى أرض العدوّ، يصفان الصورة الكاملة لمبادئ الردّ. كما أنّ وضع دولة "إسرائيل" الجغرافي - الاستراتيجي، يقتضيها أن تستغلّ على نحوٍ أفضل الفترات الزمنية بين المواجهات لإحراز ثلاثة أهداف رئيسة:[12]

1- الهدف الأمني: من خلال بناء القوّة العسكرية استعداداً للمواجهة المقبلة؛ وبناء الشروط السياسية استعداداً لها، مثل بناء الشرعية الدولية.

2- تطوير الدولة في مختلف مجالات العمل، ومنها: الهجرة والاقتصاد والتربية والمجتمع وغير ذلك.

3- محاولة المستوى السياسي للعثور على سُبلٍ للتوصّل إلى تسوية سياسية مع العدوّ. فالعمل السياسي الذي يؤدّي لإعطاء الجيش الإسرائيلي سياقاً لعمله، يُعدّ أمراً حيوياً بالفعل.

وبرغم تحديد هدف الحرب كما وصفنا أعلاه، يجب على القرار السياسي أن يقدّم ضرورات استعمال القوّة، وأن يصف كيف تُستعمل العملية العسكرية في رأيه لتصبح إنجازاً سياسياً.[13] ففي حالاتٍ كثيرة، حين ينعدم فهم المبادئ الموصوفة آنفاً، يقدّم القرار السياسي توجيهاً غامضاً ليكون من الممكن إحداث "وهم" إنجاز "نصر" في وعي الجمهور الإسرائيلي.

النصر والحسم

في ضوء تحليل مبادئ العمل أعلاه، من المناسب أن نتبيّن ما معنى مفهومي "النصر" و"الحسم" في خطاب دولة "إسرائيل" الاستراتيجي. فمن الصعب أن نفهم ما الذي قصدت به

(12) أشار «بن غوريون»، إلى أنّ الاعتبار الأساسي في سلوك «إسرائيل» يجب أن يتمثّل في الاعتبار الأمني. وذلك من خلال قوله: «أنا أعتبر الأمن أوّلاً. وإذا لم تُطبّق النظرية الأمنية. فلن يكون هناك شيء على الأرض». بن غوريون. المرجع السابق. ص209.

(13) تُعدّ الرغبة في وضع هدفٍ سياسي طويل المدى لأيّ عملية عسكرية أمرٌ معقولٌ ومشجّع. ولكن. يجب أن لا ننسى أنّه في البيئة الجيو- السياسية المحيطة بـ«إسرائيل». لن يكون ممكناً لـ«إسرائيل» تحقيق ذلك على الدوام. وبالتالي. يأتي دور ومهمّة المستوى السياسي بأن تصل الأمور في نهاية العمليات القتالية لتحقيق الأهداف الموضوعة سلفاً.

لجنة "فينوغراد" عندما قرّرت أنه "يجب على الجيش في أيّ حربٍ يخوضها أن يطمح إلى النصر، فإذا كان معلوماً مسبقاً أنه لا يوجد استعدادٌ أو إمكانٌ للتوصل إلى نصرٍ كهذا، فإنه يُحسن الامتناع منذ البدء عن الخروج إلى الحرب. وهنا نطرح السؤال التالي: ما الذي قصدت به اللجنة بقولها "نصر كهذا"؟ يبدو أن قولها هذا مأخوذٌ من المصطلحات التكتيكية أكثر من كونه مأخوذاً من المصطلحات الإستراتيجية.

فقد رأى "كلاوزفيتس" النصر محدوداً في المستوى التكتيكي في المعركة، وزعم أنه "لا يوجد في الإستراتيجية ما يسمّى نصراً".[14] أمّا "هركابي"، فاعتبر في كتابه أن "النجاح الاستراتيجي-السياسي في الحرب يُشخّص بمعايير من خارج المجال العسكري".

وتستطيع وحدةٌ تكتيكيةٌ أن تجزم بيقينٍ أن العدوّ الذي يواجهها هُزم، وأنها انتصرت في المعركة، في حال كفّ العدوّ عن أن يصبح ذا صلةٍ في تلك المعركة.

يكون ذلك مع وجود واحد من ثلاثة أوضاع:

1. القضاء المادّي على العدوّ؛
2. انحلاله كإطارٍ مقاتلٍ وهزيمته في ميدان القتال؛
3. إستسلامه لقوّاتنا.

ليست هذه المعايير ذات صلةٍ في الخطاب الاستراتيجي، لأنه لا يمكن القضاء مادّياً بالفعل على كيان العدوّ الذي تواجهه دولة إسرائيل. كما يصعب تخيّل وضعٍ يُرفع فيه علمٌ أبيض على القصر الرئاسي في سوريا.

وكما يقول "هركابي": "الحكم على "النصر" في المعركة تلقائيٌ إذن، مطويٌ في ذاته، كما أنّه حكمٌ من الفور، مع انقضاء المعركة. أمّا الحكم على الحرب فليس تلقائياً، بل هو مشروطٌ بنتائجها غير المباشرة، بل هو في الأساس مؤخّرة"[15]. ويكون أعضاء لجنة "فينوغراد" وقعوا

(14) «يهوشفاط هركابي»، الحرب والاستراتيجية، دار معرخوت، تل أبيب، 1990، ص593.

(15) المرجع السابق.

ضحيّة لإقرار مقياس وعي لنتائج الحرب، ولتصوّر وعي الجمهور على أثر الحرب، ووعيه للنصر. فقد تعوّد الجمهور الإسرائيلي سنين طويلة أن يستعمل مصطلح "النصر"، وإن لم يكن ذا صلةٍ البتّة. وأفضى تغيّر التهديد إلى وضعٍ يصعب على الجمهور فيه بعد حرب لبنان الثانية أن يعترف بـ"المنتصر" مع انقضاء جولة القتال مباشرة. وازدادت الصعوبة عندما نشأ في "إسرائيل" "رقص أشباح" تحت غطاءٍ إعلاميٍ من جهة، فيما الجانب الأخر ازدادت احتفالاته بـ"النصر الإلهي".

وعلى الرّغم من أن عنصر الوعي في "إسرائيل" في الداخل والخارج مهمٌ وذو وزن، فليس فيه ما يمكّنه من الوقوف إزاء إحراز هدف استراتيجي ذي بقاء، في صورة ردع العدوّ عن مهاجمة "إسرائيل" لسنين. وينبغي ألاّ نستخف بقوّة ذلك. فقبل الخروج لعملية "الرصاص المصبوب"، انشغل الجيش الإسرائيلي والقرار السياسي اللّذان كانا ما يزالان تحت تأثير تقرير "فينوغراد"، بهذا الموضوع كثيراً. وقد جرت نقاشات عديدة حاولت أن تُدرك ما الذي يُحدّد "النصر" و"الحسم" في الجنوب؛ وذلك على الرّغم من ازدياد إطلاق الصواريخ على الحدود مع غزة، والمسّ الشديد بنسيج حياة الإسرائيليين. وقد اقتضى الأمر عملاً سريعاً لوقف إطلاق الصواريخ ولردع العدوّ عن اتخاذ طريقةٍ مشابهةٍ في المستقبل، بغير صلةٍ بمشهد "النصر" المأمول.

فبين الإنجاز الذي يجب على الجيش الإسرائيلي أن يقدّمه لدولة "إسرائيل"، وبين مفهوم "النصر"، لا توجد أيّ علاقةٍ البتّة. والمُراد من الجيش الإسرائيلي أن يُبعد المواجهة المقبلة قدر المستطاع، وأن يكون هذا هدفه الأعلى. أمّا مقياس امتحان هذا الإنجاز، فهو واضح، ويُقاس بقوّة الضربة التي تلقّاها العدوّ وبمدّة سنيّ الهدوء بين جولات المواجهة.

ففي الوسط الذي نعيش فيه، لا يمكننا دائماً أن نرى النتيجة بوضوحٍ مع انقضاء القتال. ويجب ألاّ تؤثّر فينا البتّة أقوال تبجّح العدو. وينبغي أن يُسمح في المستقبل باستعمال مصطلحي "النصر" و"الحسم" في مصطلحات القتال التكتيكي، وعدم استعمالهما استعمالاً غير مناسبٍ في خطاب دولة "إسرائيل" الاستراتيجي.[16]

---

(16)منذ عدّة سنوات، يجري النقاش في الكيان حول الأسباب التي تقف وراء أفول قدرة الردع والحسم الإسرائيلية، والتي يرتبط بعضها بتآكل الردع في المجال التقليدي، في حين أن معظمها يكمن في غياب الردع في مجال «النزّاعات منخفضة القوّة». وقد تمّ تحديد مجمل

الخروج للحرب

إنّ هدف استعمال القوّة العسكرية هو إحراز أهدافٍ سياسية. لذا، يمكن اعتبار أنّ الأهداف السياسية البعيدة المدى في سياق دولة "إسرائيل" الخاصّ هي أهدافُ ثابتةٌ في جوهرها، تتمثّل في الحفاظ على الوجود القوميّ في الدولة وتحصينه. ومن هنا اشتُقّت مبادئ استعمال القوّة. ومن أجل تعميق النقاش، يُحسن أن نفحص في أيّ سيناريوهاتٍ يُراد أن تخرج دولة "إسرائيل" للحرب، أو في عمليةٍ عنيفةٍ ذات قوّةٍ كبيرة.

ويجب على دولة "إسرائيل" الخروج للحرب في واحدٍ من السيناريوهات الثلاثة الآتية:

1- وقفُ عملٍ عنيفٍ للعدوّ: الذي يتسلّح من الشمال والجنوب بسلاح مائل المسار. وهو سلاحٌ موجّهٌ يُستخدم ضدّ أهدافٍ مدنيةٍ وعسكريةٍ في "إسرائيل". فكلّما احترس العدوّ من استعمال هذا السلاح، ولم يمسّ نسيج الحياة المدنيّة في المنطقة، فإنّ غاية استعمال قوّة "إسرائيل" تكون في الحفاظ على الردع، والمسّ قدر المستطاع بإجراءات بناء العدوّ لقوّته. لكن، مع تحقّق هذا التهديد، يجب على "إسرائيل" العمل سريعاً، كي تُنشئ ردعاً جديداً. وبهذا السيناريو، تردّ على التهديد المتحقّق بالفعل.

2- تثبيطُ تهديد محدّدٍ ومحسوس: حيث توجد أوضاع ينشأ فيها تهديد، ترى "إسرائيل" في وجوده واحتمال استعماله خطراً كبيراً. لهذا، يبقى استعمال القوّة كآخر بديلٍ في مسار إدارة الأخطار، وبعد استعمال أدوات تثبيطٍ ليست في مجال القوّة: إقتصادية وسياسية. وفي حالةٍ كهذه، تُستعمل القوّة لإحداث ضربةٍ استباقيةٍ هدفها الأعلى تثبيط طاقة التهديد الكامنة. وفي هذا السيناريو، تبادر "إسرائيل" إلى استعمال قوّتها على احتمال تهديد العدوّ.

أسباب أفول الردع في محدّداتٍ ثلاثة: أسباب تتعلّق بالجيش الإسرائيلي من حيث الخطّ البياني الهابط لانتصاراته، وفقدان الجيش لميزة الحصرية، لاسيّما سلاح الجوّ؛ وأسبابٌ أخرى تتعلّق بالزعامة والمجتمع الإسرائيلي، عبر الإحجام عن استخدام القوّة وفقدان إرادة الانتصار، وغياب قدرة الصمود اللازمة، وعقد الآمال الأمنيّة على العرب والفلسطينيين؛ إلى جانب تراجع هيبة «أقوى جيش في الشرق الأوسط» بنظر العرب، ورواج مقولة «بيت العنكبوت» بين العرب المقيمين حول «إسرائيل».

وتتلخّص أسس قوّة الردع العسكري وضمان الأمن القومي الذي تبنّته «إسرائيل» منذ سنوات الخمسينات فيما يلي: الاعتماد الأساسي على التفوّق الجوّي، القادر على شل تام لحركة العدوّ، وضرورة حسم المعركة خلال فترة زمنية قصيرة، وضرب وتدمير البنية التحتية، وقتل المدنيين، قد يسهم في ردع العدوّ عن المباشرة والهجوم، مع تصدير الحرب بشكل كامل إلى أرض العدوّ لتفادي الخسائر البشرية، وذلك لكون «إسرائيل» غير قادرة على تحمّل أية ضربة كبيرة على المدنيين، فهي لا تملك عمقاً استراتيجياً واسعاً؛ ناهيك عن خوض الحرب من دون تكبّد خسائر بشرية، أي خوض حرب «نظيفة» دون ضحايا. (المترجم).

3- ردٌّ استراتيجيٌ على عملية للعدوّ: يوجد أحياناً وضعٌ يتحقّق فيه احتمال تهديد، وليست من عملية لوقفه ذات صلة. مثلاً، عندما تتعرّض "إسرائيل" لهجوم لمرّةٍ واحدةٍ بصواريخ بعيدة المدى، أو تواجه عملية مسلّحة كبيرة[17]، على "إسرائيل" آنذاك أن تستعمل قوّة هدفها ضرب موجزات إستراتيجية موجّهة إلى أهدافٍ مختارةٍ عند العدوّ. وبذلك، تردّ "إسرائيل" على تحقيق العدوّ بتهديدٍ بالفعل. أمّا المشترك بين جميع مخطّطات استعمال القوّة، فيتمثّل بالإستراتيجية الدفاعية في إدراك أنّ استعمال القوّة في "إسرائيل"، لا يأتي بخدمة أهدافٍ سياسيةٍ بعيدة المدى؛ بل يُبعد التهديد عن جدول العمل، ويمنح سنين من الهدوء، تُمكّن القرار السياسي من القيام بعمله حتّى يقبل العرب وجود "إسرائيل" في المنطقة.

وفي السيناريوهات الثلاثة كلّها، مبادئ عمل ثابتة للجيش الإسرائيلي ، والعناصر المتغيّرة تتعلّق في الأساس بصورة التسوية التي تأتي إثر العملية العسكرية. وكما قال "بن غوريون"، ليس الحديث هنا عن تسوية سياسية سلمية، بل عن تسوية مكانية تأتي لإحداث ظروفٍ توقف إطلاق النار. وهنا يؤثّر السياق السياسي المحدّد في صورة استعمال القوّة؛ لكنّ هذا التأثير يبقى ضئيلاً لأنّ إطار العمل يبقى ثابتاً. أمّا النقاشات المتعدّدة التي حصلت قبل الخروج إلى المعركة في قطاع غزة، في حين كانت تطلق مئات الصواريخ على "إسرائيل"، فكانت بلا معنىً، ولم تكد تُسهم في فاعلية العملية العامّة.

في هذا السياق، يسترعي كلام "إيهود باراك" الانتباه، إذ قال: "إنّ نقاشاً آخر وجلسة أخرى وتقديراً آخر لن يحلّ المشكلات التي نواجهها؛ أكان نقاشاً آخر في مقرّ قيادة الحرب ليغيّر شيئاً ما؟ في النهاية يوجد قادة وتوجد قيادة".[18]

لذا، ينبغي أن نقرأ من جديدٍ توصية لجنة "فينوغراد": "إذا كان معلوماً سلفاً أنّه لا يوجد استعدادٌ أو إمكانٌ للتوصّل إلى نصرٍ كهذا، فإنّه يُحسن الامتناع منذ البدء عن الخروج للحرب". وأن نُقرّر أنّ هذا قولٌ ليس فيه أيّ إدراكٍ يُمكن تحقيقه في واقع دولة "إسرائيل" الجغرافي - الاستراتيجي.

(17) يطرح استهداف الكيان بأسلحةٍ غير تقليدية، تحدّياً إستراتيجياً فعليّاً أمام «إسرائيل».

(18) «إيهود باراك» خلال جلسة للحكومة بتاريخ 2009/9/13.

الخلاصة

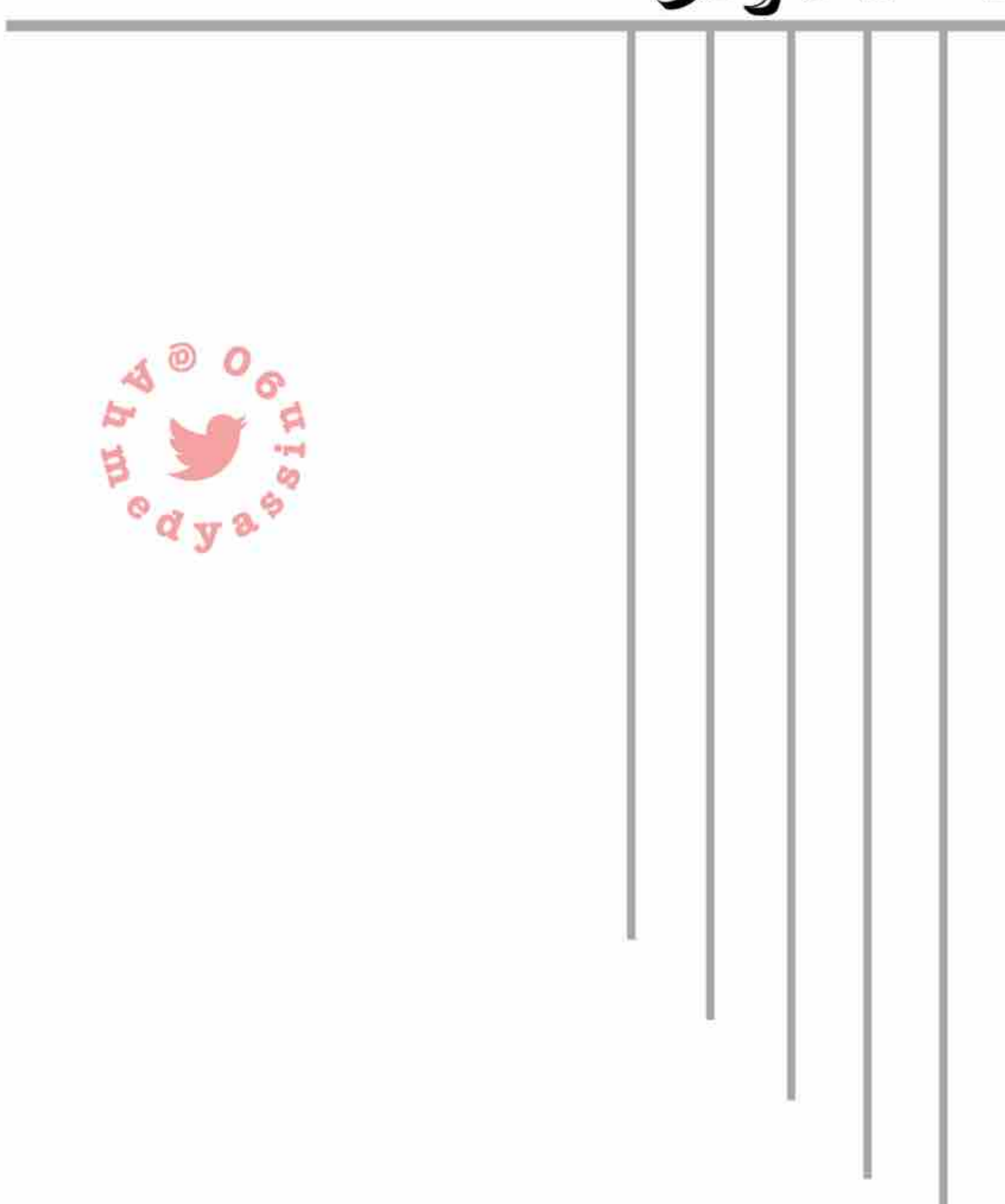
يبدو أنّ حرب الأيام الستّة وخصائصها لن تتكرّر مرّة أخرى. لذا، تحتاج الحروب القادمة إلى وضع مفاهيم جديدةٍ تنسّق بين توقّعات الجيش الإسرائيلي والقرار السياسي ومواطني الدولة. ويجب أن يقوم هذا التنسيق على خطابٍ استراتيجيٍ ذي صلةٍ بهدف الجيش الإسرائيلي الأعلى، حيث يجب فيه إحراز إنجازاتٍ ثابتة. وينبغي أن يبتعد الخطاب الاستراتيجي في "إسرائيل" عن مصطلحات مثل "نصرٍ" و"حسمٍ" سريعين مطلقين، أو أن يُحدّدا على الأقلّ من جديدٍ في سياقات التهديد الحالي. أمّا استعمال لجنة "فينوغراد" لهذه المصطلحات، فقد أضرّ بالقدرة على إقامة خطابٍ استراتيجيٍ مناسب.

أضف إلى ذلك، فإنّ ما يُراد من متّخذي القرارات في "إسرائيل" هو تبنّي مساراتٍ تعتمد على نقاشات تقدير الوضع في الوقت المناسب، والتركيز على نقاشات الدراسة في الأوقات العادية. فنقاشات تقديرات الوضع في الوقت المناسب تستهلك موارد زمنية ثمينة، وهي ليست مُجدية، ولا تؤثّر كثيراً في خصائص استعمال القوّة. لذا، يجب أن تُشتقّ هذه النقاشات- كما قلنا- من مبادئ العمل الثابتة.

في مقابل ذلك، فإنّ لنقاشات الدراسة أهمية كبيرة في إنتاج وتعميق لغة، وفهمٍ مشتركٍ للتحدّيات الأمنية وتحليل الحالات والرّدود.

لذا، ينبغي توخّي الحذر من أن نكون مستعبدين لتوصيات لجنة "فينوغراد" التي تريد تحديد وتعريف "النصر" سلفاً، أو صياغة استراتيجية الخروج قبل الحرب. فقد تبيّن خصائص البيئة الإستراتيجية لـ"إسرائيل" أنّ هذه المسارات قد تسبّب الشلل للجهازين العسكري والأمني.

الفصل الرابع



الجيش الإسرائيلي ومواجهته لتحدّيات المستقبل

"يوفال بازاك"[1]

مقدّمة

كشفت حرب لبنان الثانية عن سلسلةٍ من الأخطاء والإخفاقات في أداء الجيش الإسرائيلي ضدّ منظمة حزب الله. وقد أدّت تلك الإخفاقات إلى وضعٍ لم يتمكّن فيه الجيش الإسرائيلي من تحقيق أهدافه التي تطلّع إليها من تلك الحرب. وقد أدّى الكشف عن هذه الإخفاقات إلى قيام الجيش الإسرائيلي بعملية تحقيقاتٍ معمّقةٍ ومكثّفة، لمحاولة استخلاص الدروس والعِبر من تلك الحرب. كما أنّ تطبيق التوصيات والاستنتاجات التي خرجت بها لجان التحقيق المكلّفة، تستلزم المرور بمرحلةٍ طويلة.

لجنة "فينوغراد" التي شكّلتها الحكومة الإسرائيلية لفحص أخطاء وإخفاقات الحرب الإسرائيلية على حزب الله، عثرت على ثغرات أساسية في طبيعة إدارة الحرب، والخُطط التي أُعدّت لها. وقد خلصت اللجنة إلى أنّ "الجيش الإسرائيلي بصورة عامّة، لاسيّما في مواقعه القيادية العليا وسلاح المشاة، حقّق فشلاً ذريعاً في عدم وضعه إجابة ميدانية عسكرية كافية

(1) الملحق العسكري السابق في السفارة الإسرائيلية في بولندا، ومحاضِر حول الطريقة العملياتية للجيش الإسرائيلي في هيئة الأركان.

للتحدّي الذي واجهه خلال مجريات الحرب في لبنان، ولم يوفّر للمستوى السياسي قاعدة عسكرية تؤهّله للتقدّم في العملية السياسية".[2]

لذا، فإنّ "الإحباط" الذي ولّدته حرب لبنان الثانية لم يأتِ من فراغ، بل جاء في ظلّ انعدام قدرة القيادة العسكرية. وذلك على الرّغم من سلسلةٍ من الانتصارات الميدانية التي حقّقها الجيش الإسرائيلي في مواجهاتٍ عسكريةٍ ضاريةٍ خلال السنوات الأخيرة. ظروف عدّة أدّت إلى بروز انتقاداتٍ جماهيرية، وشعور بـ"خيبة الأمل"، وصلت ذروتها كما هو معروف، في أعقاب نشوب حرب لبنان الثانية.

لاشكّ في أنّه ومنذ حرب يوم الغفران عام 1973، حصلت تغييرات جوهرية في طبيعة المواجهات التي خاضتها "إسرائيل"، ومن بينها- بالتأكيد- طبيعة العمليات التي أدارها الجيش الإسرائيلي، وفيها تمّ الانتقال من المرحلة "الكلاسيكية" في مواجهة الجيوش النظامية إلى المرحلة "الحديثة" من مواجهاتٍ غير مسبوقة قبل تلك الحرب.

هذه المواجهات الجديدة تلخّصت في خوض الجيش الإسرائيلي لعملياتٍ قتاليةٍ ضدّ منظماتٍ عصابيةٍ تخوض حرب استنزافٍ متواصلة، تتركّز معظم عملياتها داخل المناطق السكّانية المدنيّة؛ كما أنّ هذه المنظمات تخوض حربها في كسب الرأي العام لصالحها. هكذا فعلت حماس في عملياتها الانتحارية، وهكذا أُطلقت صواريخ القسّام من قطاع غزة؛ وهي الطريقة نفسها التي انتهجها حزب الله في حرب لبنان الثانية.

وكما هو متوقّع، فإنّ سوريا ستخوض حربها القادمة بذات النهج. هذه التغييرات تتطلّب من الجيش الإسرائيلي بصورةٍ أساسيةٍ العمل على مواءمة أنشطته العسكرية، حتى يكون مستعدّاً بصورةٍ جيّدةٍ جداً لمواجهة التحدّيات الأمنية الماثلة أمام دولة "إسرائيل". وفي ضوء هذه المفاهيم الواضحة، ظهر في السنوات الأخيرة نقاشٌ من نوعٍ جديدٍ تمحور حول كيفية مواجهتنا لتلك التغييرات والتطورّات، في ظلّ النداءات التي شهدتها "إسرائيل"، والتي تطالب بوقف عهد

(2) تقرير فينوغراد، الفقرة 17، ص550.

"جيش الشعب"[3]، واستبداله بجيشٍ من المتطوّعين المهنيّين، لكي يتناسب مع البيئة الجديدة، والتحدّيات التي بدت في مواجهة الجيش.

آخرون قالوا أنّ كل ما هو مطلوب من الجيش الإسرائيلي هو أن يقوم بإجراء تغييرٍ تنظيميٍ مكثّف، يُحسّن قدراته القيادية وجدواه العملياتية. بمعنىً آخر، على الجيش الإسرائيلي أن يقوم بعملية تطويرٍ داخليةٍ في بُنى ونموذج الجيش ذاته. وفريقٌ ثالث، اعتبر أنّ "طبيعة الحروب قد تغيّرت"، وحذّر من أن الجيش الإسرائيلي يعاني أزمةً واضحة، تتطلّب طريقة عملٍ جديدة للخروج منها، لا تعتمد بالضرورة على قوالب نظريةٍ تقليديةٍ كان قد بُني الجيش عليها منذ بداياته الأولى.

إلاّ أنّ مستوى النقاش في السنوات الأخيرة، تمّ حصره للإجابة عن السؤال المحوري التالي: انطلاقاً من أنّ الجميع وافق تقريباً على أنّ تغييراً ما قد حصل في البيئة الخارجية، فما هو المطلوب تغييره في الجيش الإسرائيلي؟

عند النظر في الآراء التي يتداولها قادة الجيش، نلحظ، وبوضوح، اختلافاً ملموساً بينها:

- ففي حين يطالب البعض بإحداث ثورةٍ داخل الجيش، والإعلان عن "موت" الجيش الإسرائيلي كـ"جيش الشعب"، وإعادة بنائه من جديد من مجموعة من المتطوّعين،

- يرى آخرون أنّ نموذج "جيش الشعب" ما زال قائماً، بل ومطلوباً، سواء كان ذلك لأسباب أخلاقية، أو قيادية، وغيرها. كما كان يجب إجراء بعض التغييرات الآنية، في المسائل التنظيمية البحتة، والتكنولوجية، أو حتّى إجراء تغييراتٍ جوهريةٍ أساسية.

هذه الدراسة تحاول تقديم زاويةٍ أخرى في النقاش الحاصل حول ضرورة تحويل الجيش

(3) تلقّت المكتبة الإسرائيلية مؤخّراً عدداً من الدراسات والكتب المنشورة حول انتقال الجيش الإسرائيلي من صيغة «جيش الشعب» إلى أسلوب الجيش المحترف. والمقصود بذلك، هو اتباع أسلوب خدمة مستمرّة في الجيش كلّه مع أجر كامل من اليوم الأوّل للتجنيد؛ وهذا البديل مرتبط بعدّة تغييرات أخرى، مثل تقليص أو وقف مطلق لتدخّل الجيش في النشاطات غير العسكرية تماماً كالتعليم واستيعاب الهجرة، وضمان أن تتمّ نشاطات معيّنة من قِبل أوساط مدنية خارجة عن الجيش على الرغم من أهميتها، كإدارة المطابخ العسكرية في قواعد كبيرة مقامة في المدن، وإقامة قواعد وصيانة وإدارة القوّة العاملة، وإقامة الأكاديمية العسكرية المختصّة بتعيين مرشحين لسلك الضبّاط وتأهيلهم، إلى جانب اتباع أسلوب أجر يستند أساساً على كفاءات مهنية، وليس فقط على التدرّج في الوظائف العسكرية، وتوسيع الإمكانية الممنوحة للقوى البشرية المهنية التي تخدم أجهزة داعمة للقتال لزيادة الاتصال المهني مع أوساط مقابلة في الوسط المدني، وتغيير سياسة التجنيد من خلال تقديم حوافز مادّية وتغيير في الأجر الأساسي وفرص التعليم العالي. (المترجم)

الإسرائيلي إلى جيش مهنيّ يستطيع مواءمة قدراته القتالية، لمواجهة التحدّيات التي يتطلّبها، مع المحافظة على نموذج "جيش الشعب" الذي سيبقى دوره حيوياً طالما بقيت التهديدات نفسها على دولة "إسرائيل" في ظلّ وضعها الجيو- استراتيجي.

فالعمل لا يجب أن ينطلق من إجراء تغييراتٍ تنظيمية، وتحسيناتٍ تكنولوجيةٍ فحسب، بل يجب أن ينطلق على أساس المواءمة العميقة لجميع المركّبات ذات الصلة، وفي مقدّمتها تلك المهنية الخاصّة بسلاح المعركة، والواقع الميداني الذي يعمل فيه الجيش الإسرائيلي، لمواجهة التحدّيات الموجودة.

القيادة الحيويّة المهنيّة..مفتاح مواجهة المستقبل

جاء في التقرير الإجمالي للجنة "فينوغراد" في الفقرة الخاصّة بالتوصيات ما يلي: "المهنيّة العسكرية هي مسألةٌ ذاتية، ترتبط بصورةٍ أساسيةٍ بمسائل القيادة، الإدارة، المعرفة التقنيّة، تشغيل الأجهزة التكنولوجية، والبحث عن أفضل الخيارات لتخليص الجنود من حالات الضغط، وهم الذين يعرّضون وقادتهم حياتهم للخطر.

ولذلك، فإنّ الاستثمار في تطوير القدرات البشرية للجنود والضبّاط ربّما يكون في بعض الأحيان أكثر جدوىً وقيمة من بذل الجهود في المجالات التسليحية المادّية.[4] وبالتالي، لم يعد هناك مجالٌ للاختلاف في جميع الآراء على أنّ الحيوية واللياقة التي تتمتّع بها قيادة ساحة المعركة في الجيش الإسرائيلي، ستجد آثارها وبصماتها على طبيعة تنفيذ الجيش لمهمّاته.

وتقوم هذه الخبرة في أساسها على أربعة مرتكزاتٍ رئيسة: اختيار القادة، تأهيل الضبّاط في النظامي والاحتياط، عدد الضبّاط ونسبتهم إلى عدد الجنود. وأخيراً، تحديد جيل الاحتياط، والفروقات المختلفة التي قد تنشأ بين الضبّاط خلال فترة الخدمة العسكرية.

وبالتالي، فالنظر إلى التأهيل الحيويّ الشامل للقيادة العسكرية بات مهمّاً بدرجةٍ كبيرة. وتقوم الخبرة على أربعة مرتكزاتٍ ذكرناها آنفاً، بحيث تبدو جميعاً في ذات المكانة من الأهمية

(4) يتلقّى الجنود في الوحدات القتالية التابعة تحديداً لسلاح الجوّ، دورات تدريبية رائعة، تفوق في تفاصيلها ما تتلقّاه جيوش نظيرة.

والخطورة. وأيّ ضعفٍ قد يطرأ على واحدةٍ منها، سيعني عملياً المسّ بمنظومة التأهيل بصورةٍ عامة.

والسؤال المشروع في هذه الحالة، هو: كيف يمكن تحسين القدرات الحيوية لأيّ قيادةٍ عسكرية، في إطار الجهود التي يبذلها الجيش الإسرائيلي، بما في ذلك: البُنية الاجتماعية، الإدارة الحكومية، الكنيست والمجالس البرلمانية، ومركّبات أخرى، من أن تعمل على إنجاح الجيش في مواجهة التحدّيات الماثلة أمامه.

ويُعدّ هذا السؤال أساسياً لما سيأتي بعده من أسئلةٍ واستفسارات، تؤدّي بمجملها إلى وضع جدولٍ زمنيٍّ يؤثّر على القوّة العسكرية للجيش الإسرائيلي.

اختيار القادة

يأتي اختيار القادة في المرحلة الأولى والأساسية من إجراء التغييرات المطلوبة في قيادة الجيش المنوط بها تطبيق المهمّة الأساسية المتعلّقة بنجاحه في مواجهة التحدّيات الماثلة.

والجدير ذكره، أنّ الانتماء لطبقة الضبّاط والقادة، هو بمثابة المفتاح الأساسيّ لإحداث التغيير المطلوب في تركيبة الجيش الإسرائيلي وبُنيته .

تجري هذه المهمّة في الجيش الإسرائيلي على مرحلتين أساسيتين:

1- **المرحلة الأولى**: تبدأ فور دخول الجنديّ حقبة الخدمة العسكرية، حيث يتمّ إخضاعه لأيٍ من الوحدات الملائمة له. وتُفيد هذه العملية بأنّ طبيعة هذا الجنديّ مناسبة للدخول في أطوار الترقيات القيادية أم لا.

2- **المرحلة الثانية**: تأخذ تفاصيلها وحيثيّاتها خلال فترة الخدمة العسكرية؛ وذلك على عكس معظم الجيوش في دول العالم فالجيش الإسرائيلي يبدأ إدخال جنوده مرحلة الترقية "من بين الصفوف"[5]؛ أي من داخل الوحدات التي يخدمون بها، ويأملون بالحصول على درجاتٍ

(5) لعلّ المقصود هنا، هو الوحدات القتالية النخبوية، من المقاتلين الميدانيين والطيّارين، ومن أهمّها: وحدة «شلداغ»، ووحدات الإنقاذ.

قيادية متقدّمةٍ فيها. أهميّة هذه الطريقة تتمثّل في قدرتها على تشخيص مدى أهلية وكفاءة هذا الجنديّ أو ذاك، من خلال اختبارات، بحيث يكون القائد العسكري الأكثر دراية في مدى أهليّة جنوده وانخراطهم في الوحدات العسكرية المختلفة.

بكلماتٍ أخرى، فإنّه وعلى عكس معظم جيوش العالم، حيث يتمّ اختيار القادة والضبّاط وفقاً لمعايير وقواعد معدّة سلفاً، فإنّ الجيش الإسرائيلي يمنح قادته وضبّاطه الصلاحيّة لمعرفة وترشيح أيٍ من جنوده قد يصلح لأن يصبح في صفوفهم بعد سنواتٍ قليلة.

هنا يمكن الإشارة إلى عددٍ من النقاط الإيجابية التي تحيط بفرضيّة اختيار الضبّاط من بين الجنود بصورةٍ مباشرة، دون الحاجة لقواعد مُقرّةٍ مسبقاً. كما أن الجيش الإسرائيلي يشهد مراحل ترقياتٍ متعدّدةٍ منذ ابتداء فترة التجنيد. وهي عملية مُجدية، حيث تستطيع قيادة الجيش بموجبها تحديد من يصلح من جنوده للعمل في سلاح الأجهزة الأمنية، وآخرون يلائمون العمل في مجال الوحدات العسكرية الخاصّة، وفريقٌ ثالثٌ يجدر به الانخراط في الوحدات التطوّعية[6]. وبالتالي، يمكن منح هذه الوحدات الأفضلية والأولوية لانخراط الجنود في صفوفها، من خلال البدء بعملية "غربلة" مبكرة لجميع الجنود منذ الأيام الأولى لدخولهم مرحلة التجنيد العسكري الإلزامي.[7]

وفي ضوء أنّ الغالبية العظمى من المجنّدين الإسرائيليين تصلح للعمل في الوحدات العسكرية والتطوّعية، فإنّ طريق معظم من أراد الدخول في سُلّم الترقيات القيادية منهم يجب أن يمرّ بالدرجة الأولى مع توفّر المعايير والمؤهّلات المادّية الملموسة، ولنقل الجسمانية مثلاً[8]، بحيث لا يتحتّم عليهم سوى الدخول في تلك الوحدات بالدرجة الأولى؛ الأمر الذي يعني عمليّاً اقتصار الترقيات على المنخرطين في صفوف الوحدات المختارة.[9]

وكتيبة المظلّيين. وإفساح المجال أمام أيّ جندي يرى في نفسه الكفاءة والأهلية للانخراط في صفوف هذه الوحدات.

(6) من الجدير ذكره، أنّ الجيش الإسرائيلي يقوم بتمويل الوحدات المختارة بصورة تختلف كليّاً عمّا تقوم به معظم جيوش العالم.

(7) المقصود بهذه الغربلة هو القيام بعملية «تشبيك» بين القدرات الشخصية لكلّ جندي، مع ميّزاته الجسمانية والنفسية والقيادية التي يتمّ اختبارها خلال التدريبات الأوّلية عند انخراطه في صفوف الجيش.

(8) يمرّ الجندي الإسرائيلي عادة في ثلاث أو أربع مراحل تدريبية حتّى يحقّ له الانخراط في وحدةٍ ما من وحدات الجيش النخبوية. وفي حال لم ينجح بصورة عامّة، يتمّ نقله بصورة تلقائية إلى الوحدات القتالية الميدانية.

(9) كلّف الجنرال «موشيه ديان» الوحدة 101، بأنّ تقوم بدور مركزي حسّاس في الجيش، بحيث غدا الجنود العاملون في صفوفها يُعتبرون

وفي المستقبل، سنرى حجم الترقيات التي ستظهر في الوحدات والكتائب والألوية العملياتية الميدانيّة، وهي التي ستشكّل العصب المركزي للجيش الإسرائيلي؛ فيما سيكون نصيب الجنود الذين يذهبون إلى وحداتٍ أخرى من الترقيات متواضعاً جداً.

كميّة الضبّاط

من الواضح أنّ الوحدات النخبوية في الجيش الإسرائيلي هي التي منحته تلك السمعة الرّاقية في تحقيق عددٍ من إنجازاته الظاهرة. وتُعتبر هذه الوحدات الحضن الأساسي لأيِّ ترقياتٍ تحصل في أروقته وصفوفه القيادية. أمّا النتيجة المستخلصة من هذه الحقيقة، فمزدوجة:[10]

– من جهةٍ أولى، هي توجب على قيادة الجيش الإسرائيلي توسيع رقعة المستفيدين من الجنود من حالة الترقيات السائدة في صفوفه، دون حصرها في وحداتٍ دون أخرى.

– ومن جهةٍ ثانية، توجب إمكانية دخول الجنود إلى تفاصيل تلك الوحدات، والبحث في ثناياها عمّن يمكن أن يكون مؤهّلاً للترقيات، دون أن يكون ظاهراً للعيان مدى أهليّته وكفاءته[11]

في مثل هذه الحالة، يبدو الجيش الإسرائيلي مطالباً أكثر من أيِّ وقتٍ مضى، بالعمل على "تقليص" حجم الترقيات الحاصلة في صفوف جنوده، حتّى لا ينشأ وضعٌ يكون فيه الضبّاط أكثر من الجنود؛ وهم بالتالي من يفرضون على الجيش أجندته وجدول أعماله.

في الكتاب الصادر بعنوان" أزمة قيادة"، يقدّم الباحثان "غبريئيل وساوغي"، الأسباب الحقيقية الكامنة وراء فشل القيادة الأمريكية في فيتنام، وقد تمّ تشخيص الإخفاق القياديّ كعنصرٍ مركزيٍ في عدم النجاح الأمريكي في حرب فيتنام. ولعلّ أحد الأسباب الرئيسة التي

من «نخبة النخبة» في الجيش الإسرائيلي، بما يوازي كتيبة المظلّيين.

(10) المقصود هنا، هو سلاحا الجوّ والبحرية اللذان يقدّمان دوراتٍ تأهيلية لجنودهما تفوق ما يقدّم في أسلحة أخرى. وهو ما نراه متمثّلاً في عدم مغادرة جنودهما للتوّ فور انتهاء خدمتهم العسكرية.

(11) تكمن تبعات هذا القول في أنّه ومنذ 25 عاماً في صفوف الخدمة العسكرية، دأب الجيش الإسرائيلي على منح الآلاف من جنوده رتبة ضابط. وربّما توجد نسبة كبيرة منهم في غير وضعها العام الذي يؤهّلها للحصول على هذه الرتبة.

تمّ تشخيصها، كمنت في عدد وحجم الضبّاط الكبير في الجيش الأمريكي؛ الأمر الذي أدّى إلى حدوث ظاهرتين سلبيتين أساسيّتين:[12]

1- **الظاهرة الأولى**: متعلّقة بمدى تأهيل الضبّاط.

2- **الظاهرة الثانية**: التراجع في المعايير المتوفّرة في أعدادهم.

وقد أسفرت هاتان الظاهرتان عن الإضرار الكبير بطبيعة الكفاءة المتوفّرة للوحدات القتالية، وهي الرّكن الرئيس في عصب أيّ جيشٍ حديثٍ في العالم.

أمّا الجيش الإسرائيلي، فيقوم من جهته، بعملية تأهيلٍ دورية سنوية لآلاف الضبّاط، الذين يدخلون دورات قيادية لمدّة 5-6 أشهر متواصلة[13]، ثمّ يتمّ تعيينهم في وحداتٍ قتاليةٍ مُنتقاة، ومعظمهم في مواقع عملياتية، إلى أن يتمّ تحريرهم من الخدمة العسكرية.

وبالتالي، فإنّ البحث عن المواقع الأكثر أهميّةً في الجيش الإسرائيلي، لا يرتبط بصورةٍ وثيقةٍ بحجم الضبّاط. فالجندي الإسرائيلي منذ يومه الأوّل في الخدمة العسكرية يدخل في مهام عملياتيةٍ ميدانية[14]، إلى أن تنتهي خدمته بصورةٍ رسمية، دون أن يحتاج الأمر إلى ترقيةٍ أو تقدّمٍ في السلّم القيادي.[15]

وربّما يعود ذلك إلى طبيعة المعايير العالية التي حدّدها الجيش الإسرائيلي لنفسه، في اختيار الضبّاط، وترقيتهم إلى مواقع قياديّة بارزة.[16]

قليلٌ أو كثير

تنبع التوصية- الأكثر اعتباراً- في هذا السياق، من فرضية أنّ الجيش الإسرائيلي بات مطلوباً

(12) في العادة، يخوض جنود سلاح الجوّ دورات تدريبية وتأهيلية تمتد بين 3-4 سنوات تقريباً.

(13) بما في ذلك اجتيازهم مرحلة الفحوصات الطبية التي يمرّون بها في صفوف الخدمة العسكرية.

(14) من باب المقارنة، يمكن القول أنّ الطيّار في سلاح الجوّ يخوض مرحلة تدريب وتأهيل لمدّة 5 أعوام، يتحوّل بعدها إلى طيّار محترف. وفي سلاح البحرية، يخوض الجندي تدريبات لمدّة 4 أعوام، يصبح بعدها مؤهّلاً لقيادة تنفيذ مهمّة بحرية في سلاح المشاة. ويخوض الجندي فترة تدريب تستمرّ عامين ونصف إلى ثلاثة أعوام، يصبح بعدها مؤهّلاً للدخول في عمليات قتالية ميدانية التحامية.

(15) فيما تحفل صفوف الجيش النظامي بنشاط مكثّف، فإنّ صفوف الاحتياط تشهد عدم رغبة بالدخول في مراحل تأهيل وتدريب.

(16) «ساغي تورجان» تأهيل القيادة القتالية في الجيش الإسرائيلي، رسالة دكتوراه في الفلسفة، الجامعة العبرية، القدس، 2008، ص87.

منه وبصورةٍ ملّحة، العمل على تقليص حجم وعدد الضبّاط في صفوفه، سواءً أكانوا في الخدمة النظامية أو الاحتياط.[17]

وهنا، لا بُدّ من استباق هذه التوصية بمعلومة تتعلّق بإمكانية إحداث تغيير جوهري في طبيعة النظرة السائدة لكلّ من يرغب بالانتقال للسُلّم القيادي مع الضبّاط[18]. وبغرض الوصول إلى واقعٍ يجعل الجيش الإسرائيلي يُقلّل من قاعدة الضبّاط في صفوفه، يجب عليه أن يمرّ عبر ثلاث مراحل أساسية:

1. إجراء التغيير في المعايير المتّبعة للترقيات.[19]
2. إفساح المجال للعمل في المجالات المدنيّة داخل صفوف الجيش الإسرائيلي.
3. إمكانيّة تمديد الخدمة العسكرية في بعض الوحدات والألوية.

نستذكر هنا، النقاش الذي دار في أروقة هيئة الأركان العامّة حول التوصيف الحقيقي، النظري والميداني، للخدمة العسكرية، وهل أن الجيش الإسرائيلي مهنيٌ أم منفّذ مهمّات؟

ففي نهاية النقاش الذي حصل في أواسط عام 2007، توصّل رئيس هيئة الأركان اللواء "غابي أشكنازي" إلى أنّه لا فرق بين التعريفين: فالجيش الإسرائيلي هو جيشٌ يقوم بتنفيذ مهامٍ ميدانيةٍ بصورةٍ مهنيّة. ولذلك، لاحظ الجميع حجم الزيادة في التأهيل والتمرين الذي بدا على وحداتٍ مختلفةٍ في الجيش الإسرائيلي منذ تولّي "أشكنازي" لمهامه العسكرية[20]. كما شهدت السنوات الأخيرة تغييراً دراماتيكياً بصورةٍ تختلف كلّياً عما كان عليه الوضع قبل 15-20 عاماً، من حيث اختلاف أعمار الضبّاط، ومدى أهليتهم في عمرٍ معيّنٍ لتولّي مناصب قيادية.[21]

(17) في الفترة الأخيرة، صرّح الجنرال في صفوف الاحتياط «أهرون خليووه»، أنّ أيّ جندي إسرائيلي يستطيع الالتحاق بدورة تأهيلية ولا يذهب، فهو بمثابة من ارتكب «جريمة» يمكن أن يقدّم على أساسها إلى محاكمة عسكرية!

(18) وكمثالٍ كبير على ذلك، ما ورد في تقرير «بروديت» الذي نظر إلى تشخيص المجالات المدنية في صفوف الخدمات الطبية العسكرية، وهي تضمّ في صفوفها أطبّاء في الخدمة النظامية والاحتياط على حدٍ سواء.

(19) يمكن النظر إلى حالة التغييرات الحاصلة في السنوات الأخيرة حول أعمار المجنّدين، وأولئك الذين يرتقون في السلّم القيادي لجيش الإسرائيلي، وهي تغييرات كانت ستُعتبر مستحيلة لو سمعنا عنها قبل عقدٍ من الزمن.

(20) خلال سنوات طويلة، تمسّك الجيش بقناعةٍ مفادها، أنّ الترقيات الحاصلة في صفوف الجنود قد تعمل على رفع وتيرة حماسهم باتجاه الانخراط أكثر فأكثر في مهام قتالية. لكنّه لم يسأل نفسه مرّة عن الأضرار الناجمة عن هذا التسابق، من وجهة النظر المهنية البحتة.

(21) إلى حين بدء سنوات التسعينات، كان متوسّط الخدمة العسكرية للمقدّم والرائد تتراوح بين عامٍ وعام ونصف.

وهناك محدّدٌ آخر قد يرتبط بحجم الترقيات والتأهيل، وهو الذي يتعلّق بصورةٍ أساسية بالموازنة العامّة المخصّصة لوزارة الدفاع. فالموازنة يُستلزم رفعها بصورةٍ سنويةٍ بسبب الزيادة الحاصلة، والمُطّردة في أعداد الجنود المنضمّين إلى "نادي الضبّاط".[22]

الخلاصة

لا يمكن التعاطي مع قضيةٍ بهذه الحساسيّة والخطورة، دون ربطها بعددٍ من العوامل الداخلية والخارجية على حدٍّ سواء، والتي تبرز من خلال:

1- اتفاق أيّ سياساتٍ يقوم بها الجيش الإسرائيلي في صفوفه مع ما يحدّده القانون الدولي،

2- الحصانة الاجتماعية للمجتمع الإسرائيلي،

3- الموازنة الاقتصادية العامّة،

4- طبيعة التهديدات الأمنية المحيطة بـ"إسرائيل"، وكيفيّة مواجهة الجيش لها.[23]

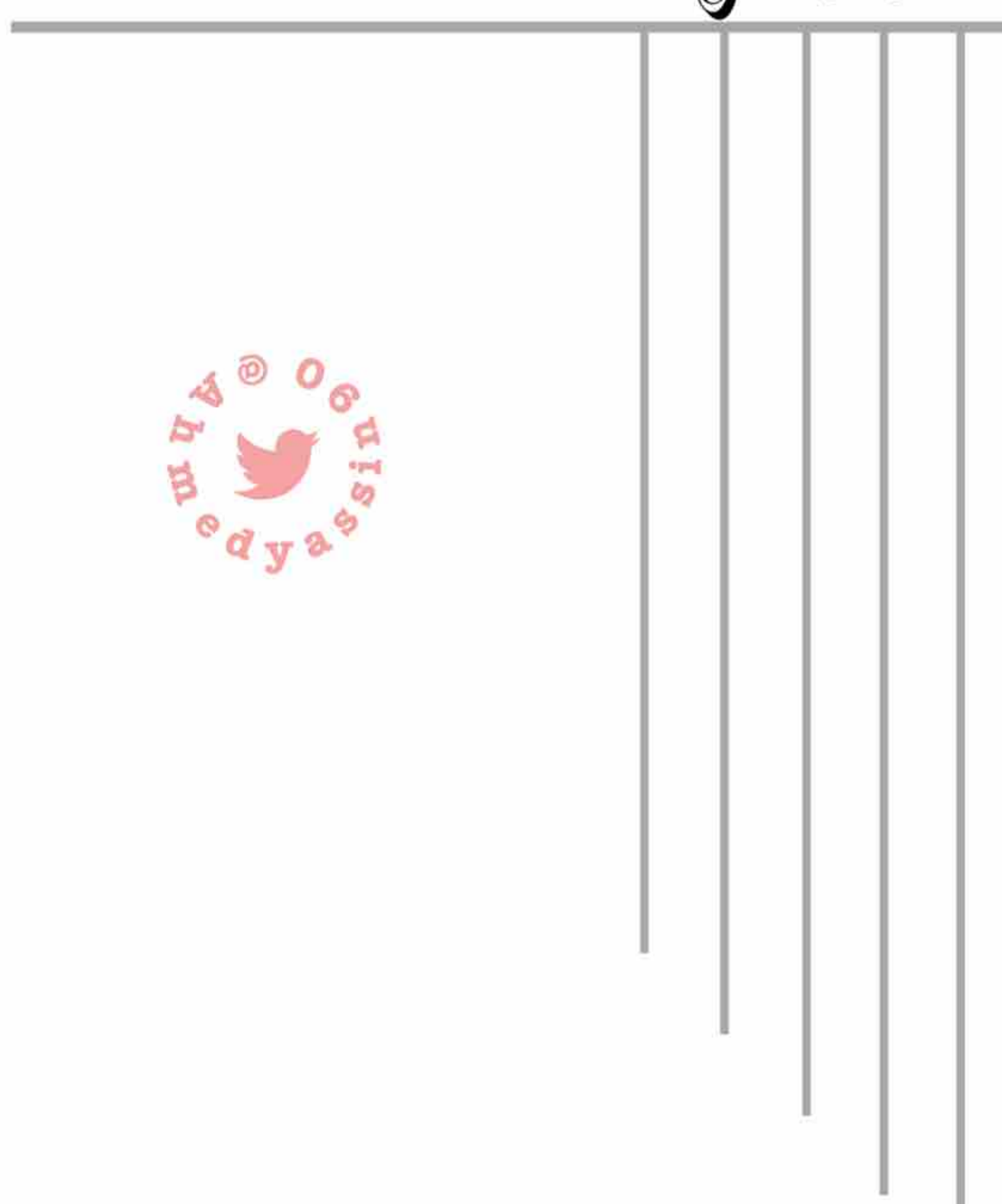
ولا يجب أن يُفهم للحظةٍ واحدة، أنّنا ندعو إلى إلغاء نموذج "جيش الشعب". بل هو يجب أن يبقى؛ لكن بما يتلاءم مع المستجدّات الميدانيّة التي يعيشها الجيش الإسرائيلي، والأخذ بعين الاعتبار المحدّدات السابقة، التي لا يستطيع صانع القرار أن يتغاضى عنها أو يتجاهلها بتاتاً، حفاظاً على أمن "إسرائيل": الدولة والمواطنين.

---

(22) ظاهرة معروفة في أوساط الجيش تتمثّل في أنّ الضبّاط في سلاح المشاة ممّن يصلون إلى درجة جنرال، يلتقون للمرّة الأولى مع «قيادة الأركان» كرؤساء للوحدات التابعة لهيئة الأركان العامة.

(23) الأمر الخطير بصورةٍ خاصّةٍ يتعلّق في أنّ الجيش الإسرائيلي هو جيش بَرّيّ بالأساس، وقيادته العامة تأتي بالعادة من سلاح المشاة، ما يشير إلى أفضليته على سواه من الأسلحة والأذرع.

الفصل الخامس



القواسم المشتركة بين الجيشين الأمريكي والإسرائيلي

"غيورا سيغل"[1]

مقدّمة

بدا واضحاً في عام 2003، أنّ الولايات المتحدة قد تورّطت وبصورةٍ كليةٍ في حربها على العراق. وفي هذه الدراسة، سأحاول أن أُجري مقارنةً بين حالتين: وضع الجيش الأمريكي في العراق، ووضع الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، وتحديداً في مناطق الضفة الغربية.

فقد اتضح أنّ ظاهرة الحرب في السنوات الأخيرة بدأت تتّجه نحو المواجهة غير المتناظرة. وهو أمرٌ بات متّفقاً عليه بين العديد من الأوساط العسكرية.[2]

وتقوم هذه الظاهرة على محدّدين أساسيين يرتبطان بطبيعة الحرب الدائرة[3]. ولذلك، يجدر

(1) باحث في وحدة الدراسات العسكرية، معهد أبحاث الأمن القومي. جنرال في الاحتياط. خدم في صفوف الجيش الإسرائيلي ما يزيد على ثلاثين عاماً، في سلاح الهندسة والمشاة، وعمل مدرّباً في كلّية التأهيل العسكري التابعة لرئاسة الأركان. يعمل اليوم في مجال بناء القوّة العسكرية للجيش الإسرائيلي، ويكتب مقالات ودراسات عديدة في هذا الجانب، لاسيّما علاقة هذه القضية بالحروب ذات الأهداف الإستراتيجية المتوقّعة التي قد تخوضها «إسرائيل». حصل على الشهادة الجامعية الأولى في الرياضيات من الجامعة العبرية، ثمّ درجة الدبلوم في الأمن القومي، ودرجة الماجستير في العلوم الاجتماعية من جامعة حيفا. يدرس حالياً للحصول على درجة الدكتوراه من الجامعة العبرية، ويعمل أيضاً في مشروع التطوير الأكاديمي العسكري من قِبل جامعة حيفا. تركّز جميع دراساته على المجالات التالية: التاريخ العسكري، مواجهة حروب الاستنزاف والعصابات، العمليات الميدانية للجيش الإسرائيلي، بناء القوّة العسكرية. **(المترجم)**

(2) «يهوشاع هركابي»، الجيش والإستراتيجية، دار معرخوت، تل أبيب، 1992، ص436-437. وحول الحروب غير المتناظرة ومواجهات الاستنزاف، يمكن الرجوع إلى حرب «البوريم» بين عامي 1899-1902، وهي ظاهرة غير جديدة في تاريخ الحروب.

(3) «وارنر هاهلوغ»، «كلاوزفيتس والإستراتيجية الحديثة»، لندن، 1986، ص127-133. وتشير هذه الدراسة إلى أن «كلاوزفيتس» تطرّق

بنا الحديث عن تطوّر هذه الظاهرة من الناحية المهنيّة البحتة.[4] فالمواجهة العسكرية بين دولٍ نظاميةٍ بعينها، قد تتطوّر إلى حربٍ تقليدية. وفي بعض الأحيان، قد تأخذ شكلاً من أشكال القتال غير المتناظر.[5]

هذا السعي إلى حربٍ تقليديةٍ بين دولٍ نظاميةٍ يرمي إلى تحقيق هدفين أساسيين:

1- العمل على تطوير القدرات اللوجستية للدول والطاقة التسليحية لديها بهدف الوصول إلى مكانة الجيوش النظامية، وتحدّيها فعلاً.

2- وضع المزيد من الصعوبات أمام الدول الديمقراطية ذات الجيوش التقليدية، خاصّة وأنّ هذه المنظمات تعمل انطلاقاً من المناطق السكنية المدنية، واستخدامهم كـ"دروع بشرية".

وبالتالي، فالجيوش النظامية قد تبدو مهيّأة لمواجهة مثل هذا السيناريو، لاسيّما وأنّ القوى غير النظامية تبذل جهوداً حثيثة للوصول إلى مستوياتٍ متقدّمةٍ من التدرّب والتأهيل، بحيث تبدو "جيشاً نظامياً".[6]

خلفيّة الحرب الأُمريكية في العراق

في عام 2003، وبعد احتلال العراق، أدارت الولايات المتحدة حكماً عسكرياً في أراضيه. وقامت الإستراتيجية الأمريكية في العراق بعد احتلاله على أنّه لا بُدّ من بناء وتقوية سلطةٍ حكوميةٍ محليّةٍ عراقية، مع توفير كافّة الشروط اللازمة لقيامها، على النّحو التالي:

1- تحقيق استقرار نسبيّ في السلطة السياسية الحاكمة،

أيضاً إلى صيغة الحروب الاستنزافية على أنها حربٌ صغيرة، حيث ذكر لذلك شواهد تاريخية، منها سقوط «بروسيا» عامي 1806-1807، ولاحقاً في الحرب التي شهدتها روسيا عام 1812. وقدّم «كلاوزفيتس» محاضرات عملياتية في المدرسة العسكرية في ألمانيا بين عامي 1810-1811، أشار فيها إلى حجم الفروقات بين مكوّنات الحروب المتوقّعة.

(4) «غيورا سيغل»، حيوية التدريبات لمواجهة الحروب غير المتناظرة، تقدير استراتيجي، العدد 4، فبراير 2008. وقد تطرّقت الدراسة إلى اختلاف الصيغ المتوقّعة للحروب، والفروق بينها وبين حروب الاستنزاف المتواصلة، وما يتطلّبه ذلك من محاولة «توأمة» الجهود العسكرية، لاسيّما وأنّ صيغة الاستنزاف تُعدّ الوصفة الأقدم في التاريخ للحروب العسكرية.

(5) «يورام شفايتسر»، حدود القتال ضدّ جيش إرهابي»، الجيش والإستراتيجية، العدد 1، أبريل/ نيسان 2009، ص33-38.

(6) برزت هذه الإستراتيجية بصورة واضحة في المؤتمر الدولي الثامن الذي عقدته منظمة JUW بتاريخ 8 أبريل/ نيسان 2008، وكان المحاضر «ديفيد كيلكولين» الذي يُعتبر أقرب المستشارين للجنرال «باتريوس». انظر «مواجهات الاستنزاف.. نظريات في إدارة القتال الصغير»، دار هيرست، لندن، 2009.

2- تخفيض مستوى العنف المحلّي إلى أقلّ قدرٍ ممكن،
3- توفير وتيرةٍ معقولةٍ من الظروف المعيشية للسكّان هناك.

وبالتالي، فإنّ تحقيق مثل هذه الشروط والاعتبارات يتطلّب توفير سلطةٍ حكوميةٍ محلّيةٍ في جميع المناطق العراقية، منطقة منطقة. ولتطبيق مثل هذه الإستراتيجية، يجب استحضار ثلاثة محدّداتٍ أساسيةٍ وفق النقاط الآتية:

أ- في المجال الاقتصادي، يجب تقديم مساعدات إنسانية دولية، من خلال العمل على تطوير مرافق البُنى التحتية الاقتصادية الإقليمية، بما في ذلك إدارة التطوّر الحاصل في حقول القدرات الاقتصادية.

ب- في مجال الحكم والإدارة، يجب العمل على إعادة بناء السلطة السياسية في العراق، وتأسيس الحكومة العراقية وتقويتها، عبر بناء قدراتٍ قياديةٍ في المرافق المدنيّة والترميم الاجتماعي.

ت- في المجال الأمني، يتمّ تخفيض مستوى العنف من خلال شنّ معركة شرسة ومباشرة من قِبل الولايات المتحدة ضدّ القوى المسلّحة المعادية، و بناء الجيش العراقي، وترميم القدرات الشرطية المحلية، ورفع مستوى الأمن الشخصي للمواطنين العراقيين، وتعزيز الأمن الشعبي والجماهيري. فضلاً عن كلّ ذلك، يأتي العمل على الارتقاء بمستوى المعيشة المادّي للسكّان.

ومع تعيين الجنرال "بترايوس" لقيادة القوّات الأمريكية في العراق في صيف 2007، عزّز الأمريكيون تواجدهم الميداني العسكري في العراق، وبذلوا جهوداً حثيثة، تمثّل هدفها الأساسي في إحباط أيّ عمليةٍ مسلّحةٍ معادية، وتعطيل قدراتها العسكرية. وقد شكّلت هذه الجهود، النواة الأولى لما بات يُعرف باسم عملية "Surge".[7]

من ناحيةٍ أخرى، فقد تلخّصت الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في العراق في تعزيز القوّات

(7) «ويست فرانسيس»، الحرب والسياسة في العراق، دار بينغ راندون للنشر، نيويورك، 2008، ص247-279. وهو ما وجد ترجمته في استراتيجية الجنرال «بترايوس» وطاقم مستشاريه ضدّ العنف، والتي قامت على الملاحقة المكثّفة المتواصلة لجميع المجموعات المتمرّدة، من خلال تجنيد مختلف الأسلحة والأذرع العسكرية ضدّ عناصر تلك التنظيمات المعادية.

العسكرية في المناطق الميدانية، والقيام بمعارك مكثّفةٍ على مدار الساعة ضدّ المجموعات المسلّحة المحلية، والناشطة داخل التجمّعات السكنية. جرى ذلك من خلال التنسيق الفاعل بين مختلف الجهات الأمنية في العراق.[8]

ومنذ شهر يونيو/حزيران 2007، وبعد مرور أربعة شهورٍ على إعلان هذه الإستراتيجية، حصل فعلاً تراجعٌ ملموسٌ في أعمال العنف الميدانية في مختلف الأراضي العراقية. إلاّ أنّ التوتّرات الحاصلة في ملفّ السياسة الداخلية العراقية، والإشكالات الحزبية القائمة بين مختلف مكوّنات الحكومة العراقية، سواء ما تعلّق منها بإشكاليات الشيعة والسنّة، والعرب والأكراد، أوما تعلّق منها بالاستقطابات الطائفية والقبلية والدينية، أدّت إلى تجدّد العنف.

لذلك، يمكن القول بكلّ تأكيد، أن ما يحدث في العراق من أحداث عنف، وعمليات دموية، يقوم فعلياً على أُسسٍ طائفية من جهة، وعلى أساس "المقاومة" من جهةٍ أخرى.

ومن وجهة النظر الأمريكية، فإنّ الإستراتيجية التي اتّبعتها منذ ذلك التاريخ، قد حالفها النجاح[9]؛ سواء من قِبل العدد الآخذ في التراجع في العمليات الميدانية المسلّحة، خاصّة في المناطق التي تسيطر عليها القوّات الأمريكية بالكامل، أو من جهة الاستقرار النسبي الذي تحسّن في ذات المناطق.

إلى جانب ذلك، يمكن القول أنّ هذا التحسّن أخذ بعض أبعاده الميدانيّة من خلال التنسيق الحاصل، والتعاون الميداني بين العراقيين الأميركيين على المستوى الميداني. ويمكن ملاحظة المؤشّر الأهمّ للتثبّت من المزاعم الأمريكية حول نجاح استراتيجيتها تلك، حين أقدمت واشنطن على قرارها المفصليّ بنقل قوّاتٍ كبيرةٍ من العراق إلى أفغانستان.[10]

العراق والضفّة الغربية..طبيعة التهديدات

منذ سنواتٍ عديدة، غدت الضفّة الغربية مع تهديدات القوى المسلّحة المعادية ساحة مواجهةٍ

(8) «ديفيد كيلكولين»، مرجع سابق.

(9) «أفرايم كام» المستنقع العراقي...هل هناك من نورٍ في نهاية النفق؟ تقدير استراتيجي، العدد 3، نوفمبر/ تشرين الثاني 2007.

(10) المرجع السابق.

حقيقيةٍ للجيش الإسرائيلي، التي خاضت معه حرب استنزافٍ مُضنية، إلى جانب التهديد القادم من قطاع غزة المتمثّل بالقذائف الصاروخية.

ففي ساحة الضفّة الغربية، يواجه الجيش الإسرائيلي تهديد العمليات المسلّحة كمعركةٍ طويلة الأمد، تقوم على الاستنزاف الميداني لكلا الجانبين. وقد أنهكت هذه المواجهة مختلف جوانب الحياة المدنية للفلسطينيين والإسرائيليين، فضلاً عن الجوانب الأمنية، وجعلت من واقع سير الحياة بصورةٍ طبيعيةٍ أمراً غير قائمٍ إطلاقاً.

إلاّ أنّ حجم هذا التهديد تراجع بصورةٍ واضحةٍ منذ تنفيذ عملية "السور الواقي"، ومواصلة المعركة التي أعلنها الجيش الإسرائيلي ضدّ المنظّمات المسلّحة المعادية. وهي معركةٌ قامت بها بصورةٍ فعليةٍ قيادة المنطقة الوسطى، وباقي الأذرع الأمنية الإسرائيلية.

وربّما يمكن إبراز أوجه الشبه بين التهديدين الحاصلين في العراق والضفة الغربية، من خلال المركّبات التالية:

1. استخدام حروب الاستنزاف ضدّ قوّات الجيش العسكرية.
2. تفعيل سلاح القنّاصة، في المناطق السكنية والمفتوحة.
3. إطلاق النار من مبانٍ مزدحمة وعلى مفترقات الطرق العامّة الرئيسة.
4. إطلاق قذائف الهاون والصواريخ مختلفة المدى بصورةٍ مكثّفة.
5. "الانتحاريون" الذين يستهدفون المواقع العسكرية والحواجز الميدانية.
6. استخدام السيارات المفخّخة في عملياتٍ معقّدة.
7. محاولات اختطاف الجنود وموظّفي المنظّمات الحكومية.[11]

وقد تبدو المقارنة "مشروعة" بين إدارة القتال في الضفة الغربية ومنطقة الأنبار في غرب العراق، بين عامي 2003-2009، بما يسمح باستخلاص الدروس والعِبر.[12]

(11) «مالكولم براون»، عن الحرب والسلام، لندن، 2005، ص274-284.

(12) الفرق واضح بين محافظة الأنبار في العراق، وبين الضفّة الغربية، سواء في المساحة الجغرافية، أو حجم السكّان. ومع ذلك، فهناك

فقد شهد شهر سبتمبر/ أيلول 2007، وفي ذروة تطبيق الإستراتيجية الأمريكية الحربية في العراق، تكليف الجنرال "مولن" الذي قاد القوّات الأمريكية الموجودة غرب العراق[13]، بتنفيذ عددٍ من المهمّات الأساسية المركزية:

1. إدارة العمليات القتالية ضدّ مواجهات الاستنزاف والمنظمات التي تخوض حرب العصابات، من أجل تحقيق الاستقرار الأمني والمدني،
2. العمل على "إخضاع" تنظيم القاعدة بالقوّة،
3. وضع حدٍ لظاهرة الأعمال الجماهيرية المعادية ضدّ الأميركيين،
4. بناء القدرات الأمنية العراقية المحلّية،
5. ترميم الحكم المحلّي، وإمكانية التطوير الاقتصادي،
6. إجراء التنسيق اللازم في كلّ تلك المهام مع الجهات العراقية والطواقم الأمريكية.

وبالتالي، لم يوضع سقفٌ زمنيٌ لانتهاء العمليات المسلّحة، لأنّ تسليم السيطرة والوصاية الأمنية للقوّات العراقية مرهونٌ بتحقيق الأمن والاستقرار في تلك المناطق[14]. وتمثّلت العمليات الهجومية الأمريكية في منطقة الأنبار التي تقع على الحدود السورية في الخطوات التالية:

أ- حملات الاعتقالات والتحقيقات الأمنية،

ب- أعمال الإحباط المركّز،

ت- الاقتحامات الميدانية المكثّفة،

ث- نصْب الحواجز والتمشيطات،

ج- الاستخدام المكثّف للوسائل الأمنية والاستخبارية، بما فيها "الكلاب" المدرّبة.

وقد عملت الوحدات القتالية الأمريكية لتطبيق هذه الأهداف، على أصعدةٍ عدّةٍ أهمّها:

مجال لإجراء المقارنة في العمليات الميدانية والإستراتيجية. ما سيخدم بالتأكيد القائد العسكري الأمريكي في الأنبار، ونظيره الإسرائيلي في الضفة الغربية.

(13) «ويست فرانسيس». مرجع سابق.

(14) أُخِذت هذه الملاحظات من مقابلةٍ أجريت مع القائد العسكري الأمريكي لمنطقة شمال غرب بغداد بين عامي 2006-2008، وقائد القوّات الأمريكية في غرب العراق، وقائد الوحدات القتالية الأمريكية التي خاضت الحرب في مدينة الفلّوجة في عام 2004.

1- **الصعيد الأوّل**: عمليات هجومية ودفاعية؛ إلاّ أنّ الجهد تركّز أساساً في العمل الهجومي، واكتفى الأمريكيون بتنفيذ عملياتهم الدفاعية على حماية قوّاتهم وقواعدهم.

2- **الصعيد الثاني**: استخدام القوّات العراقية التي تمّ بناؤها حديثاً، بدلاً من القوّات الأمريكية، تمهيداً لسيطرتها على الوضع العراقي.

أمّا فيما يتعلّق بالوضع في الضفّة الغربية، فإنّ عمليات الجيش الإسرائيلي الهجومية في مناطقها، تقترب في طبيعتها من عمليات الجيش الأمريكي في العراق عموماً، وفي منطقة الأنبار خصوصاً.

فالجيش الإسرائيلي يبذل جهوداً مُضنية في عددٍ من الاتجاهات:

أ- عمليات هجومية مكثّفة ضدّ الأعمال المعادية، ومنفّذيها، والمخطّطين لها،

ب- عمليات دفاعية عن قواعده الميدانية العسكرية، والتجمّعات السكّانية الإسرائيلية،

ت- الخطوات المدنيّة باتجاه رفع مستوى البُنية التحتية لسكّان الضفّة الغربية من الفلسطينيين، وتحسين ظروف معيشتهم.

إلاّ أنّ هناك فروقاً واضحة بين الحالتين، يمكن تحديدها في المجالات التالية:

أ- العمليات التكتيكية ذات الأهداف الآنيّة الموضعية،

ب- التنسيق الأمني بين مختلف الأجهزة الأمنية ذات الاختصاص،

ج- التعاون البنّاء المطلوب ميدانياً بين مختلف الأسلحة والأذرع العسكرية.

وعند التدقيق في الحالة الأمريكية، نلحظ الجهات الاستخبارية وأجهزة المساعدة المدنية. وفي الحالة الإسرائيلية، نلحظ جهاز الأمن الداخلي الشاباك، والإدارة المدنية.

وفي فرقٍ واضحٍ عمّا يحصل في العراق، فإنّ أجهزة الأمن الأمريكية لا تُنسّق مع نظيرتها العراقية، لاسيّما فيما يتعلّق بالعمليات العسكرية التي تأخذ طابعاً حسّاساً وخطيراً، فيما يبدو الوضع لدى الجيش الإسرائيلي أفضل حالاً في تنسيقاته الميدانية مع الجهات الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية، وهو ما يجعله ينجح في إحباط عملياتٍ معاديةٍ له.

كما أنّ الضفّة الغربية شهدت في السنوات الأخيرة جهوداً ملحوظة لبناء سلطةٍ محليّةٍ قائمةٍ بذاتها، مثل: الشرطة المحلّية، وقوّات الأمن، لمعالجة حوادث الإخلال بالأمن والنظام العام.

وهنا، لا بُدّ من الإشارة إلى أنّ هذه الجهات الأمنية الفلسطينية تلقّت تدريباً مكثّفاً على أيدي طواقم أمريكية تعمل في منطقة "جنين" و"نابلس" شمال الضفّة الغربية، ومدينة "رام الله" في وسطها. وهناك توجّهاتٌ في الفترة القادمة لتوسيع مجالات عملها في باقي مدن الضفّة.

إلى جانب ذلك، فإنّ الخطوة الأمنيّة التي أقدمت عليها قيادة المنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي، بإزالة العديد من الحواجز العسكرية من أمام حركة السكّان الفلسطينيين في الضفة الغربية، عملت على الإخراج المادّي للوجود العسكري الإسرائيلي من داخل المدن الفلسطينية، وحصر مهمّتها الأساسية في حفظ الحدود المفتوحة مع الأردن، ما يسمح بانتعاشٍ اقتصاديٍ ما في تلك المناطق.[15] ونلحظ هنا الاختلاف الواضح حول حجم التدخّل العسكري للقوّات الإسرائيلية عن نظيرتها الأمريكية في "الأنبار".

ففي العراق، انخرطت القوّات الأمريكية إلى جانب عملياتها الهجومية المكثّفة في بناء أجهزةٍ شرطيّةٍ محلّية، ومحاربة الجريمة المنظّمة، وملاحقة العناصر المعادية. والقناعة الأمريكية الآخذة في التزايد هي أنّ محاربة مثل هذه الظواهر السلبيّة، تتطلّب تدخّلاً من قِبل الجهات المحليّة بالدرجة الأولى؛ وجاء هدف بناء الشرطة المحلّية لنقْل سيطرتها مستقبلاً على المناطق التي ستنسحب منها القوّات الأمريكية. وقد جاء هذا الأداء الأمريكي المتعلّق بهذه النقطة بالذات قائماً على أُسسٍ مركزيةٍ عدّة، أهمّها:

1- إقامة وحدات عراقية عسكرية لملاحقة العناصر المقيمة خارج المدن،

2- تقوية نفوذ الشرطة المحلّية داخل المدن،

3- تنبيه الوحدات العراقية العاملة على الحدود السورية، الأردنية، والسعودية،

---

(15) يمكن العودة إلى حادثة اغتيال نشطاء فتح الثلاثة الذين تورّطوا في قتل الحاخام «مائير حاي» في ديسمبر/ كانون الأول 2009. حيث فضّلت قيادة الجيش الإسرائيلي وأجهزة الأمن في حينه العمل بصورة مستقلّة كلياً. فيما تبيّن لاحقاً أنه كان بإمكان أجهزة الأمن الفلسطينية اعتقالهم.

4- إقامة ألوية مسلّحة مكوّنة من كتيبتين أو ثلاث كتائب أمريكية، تقوم بتنفيذ عمليات هجومية ودفاعية، وترميم للبُنى التحتية المدنية.

وبإمكاننا أن نعثر على فرقٍ جوهريٍ في الحالتين الأمريكية والإسرائيلية:

1- في العراق، يتركّز الهدف الأساسي الأمريكي على بناء جيش نظامي وقوّات عسكرية أمنيّة ذات تدريبٍ عالي، وقدراتٍ مُحكمة؛

2- أمّا في الضفّة الغربية، فالهدف يتمثّل ببناء قوّاتٍ أمنيةٍ غرضها الرئيس الحفاظ على الأمن الداخلي، وملاحقة العناصر المعادية (بدعمٍ إسرائيلي). وليس لإسرائيل أيّ نيّة أو توجّهات سياسية لبناء جيشٍ فلسطينيٍ ذو قدراتٍ عسكرية.

كما أنّ النجاح الباهر الذي يتفاخر به الأميركيون في "الأنبار"، يتركّز في قدرتهم على محاربة القاعدة، لأنّ الوضع الميداني لم يكن ليسمح بأن يبقى الجيش الأمريكي في حالة استقرار، دون ملاحقةٍ أو مطاردةٍ لتلك العناصر، وهي الحالة ذاتها تقريباً القائمة اليوم في الضفّة الغربية. فقد لاحظنا في بعض الأحيان حالة "الانتعاش" التي عاشتها بعض المنظّمات الفلسطينية في مناطق "نابلس"، "رام الله"، و"جنين".

وفي كلا الحالتين، العراقية والفلسطينية، يبدو القاسم المشترك واضحاً. فالوجود العسكري الميداني في المناطق، يُعدّ المؤثّر الأساس في وقف أيّ عملياتٍ معاديةٍ وإحباطها.

بمعنىً آخر؛ صحيحٌ أنّ القوّات الشرطية والأجهزة الأمنية الفلسطينية تسيطر على مناطقها، لكنّها تعمل تقريباً بصورةٍ لحظيةٍ بالتنسيق الكامل مع الجيش الإسرائيلي. وهو ما ينعكس بدوره على الوضع الميداني هناك من حيث الضبط الأمني والتطوّر الاقتصادي.

دروس إسرائيلية من القتال الأمريكي في بغداد

الاستعراض الميداني لطبيعة الأداء القتالي للجيش الأمريكي في العاصمة العراقية "بغداد"، لابُدّ وأن يمنح صانع القرار العسكري الإسرائيلي دروساً وتوصيّات غاية في الأهمية والخطورة.

ومن هذه الدروس المستخلصة:

أ- يُعدّ الوجود العسكري الميداني المكثّف في المناطق المستهدفة من العناصر المعادية، أمراً في غاية الأهمية، لأنه يعمل على ملاحقة القوى المعادية واستنزافها. وبالتالي، المطلوب من الجيش الإسرائيلي أن يبحث عن أفضل السّبل والخيارات التي تمكّنه من توفير حرّية الحركة الكاملة لقوّاته في مدن الضفّة الغربية، بهدف المحافظة على جاهزيةٍ دائمةٍ لمطاردة القوى المسلّحة التي تستهدف المسّ بحالة الاستقرار المتحقّقة هناك.

ب- ضرورة العمل على "تحديث" المعلومات الأمنيّة المتعلّقة بجهود القوى المعادية، وعدم الاعتماد على تقارير وبلاغاتٍ قديمة، قد لا تفيد كثيراً في الملاحقات اليومية واللحظية لها. يتمّ ذلك إلى جانب تنظيم عمل القوّات العسكرية، ونشرها في الأماكن المستهدفة من العمليات القتالية: كقطاع غزة مثلاً، والحدود الشمالية مع لبنان، لاسيّما بعد حرب لبنان الثانية. وعليه، فإنّ العمل على تأهيل هذه القوّات وجعلها في حالة استعدادٍ على مدار الساعة، أمرٌ ضروريٌ لمواجهة أيّ سيناريو غير مُعدٍ سلفاً.

ث- تنفيذ العمليات الخاصّة بين الحين والآخر وفي أكثر من منطقة، أمرٌ يتطلّب التنسيق على مستويين هامّين:

- المستوى الأوّل: التنسيق العملياتي الميداني، بحيث يكون قائد الكتيبة متدخّلاً في كلّ تفاصيل العملية،
- المستوى الثاني: التأكّد من أنّ أهداف العملية قابلةٌ للتحقيق في السقف الزمني المعدّ لها، والتحسّب لأي مفاجأة قد تحدث في منتصف الطريق، لاسيما في العمليات بعيدة المدى.

ج- الانتشار الميداني الخاصّ بلواء عسكري أمريكي في "بغداد"، لا يتناسب مع ما هو عليه الحال في الضفّة الغربية. فالوضع في الضفّة يحتّم نشر ألويةٍ عسكريةٍ في مختلف مدن الضفة، كلٌّ على حِدة، لذلك، يتمّ أحياناً تنفيذ بعض العمليات العسكرية الميدانية لهذه الكتيبة أو تلك، في هذه المدينة أو سواها، بمعزلٍ عن باقي الكتائب والألوية.[16]

(16) أُخِذت هذه المعلومات من مقابلة أجراها الباحث مع قائد إحدى الكتائب الأمريكية في العراق.

الخلاصة

خلال سنوات القتال الأخيرة، وبالتحديد منذ تنفيذ الجيش الإسرائيلي لعملية "السور الواقي" في الضفّة الغربية، تعلّم الأميركيون أشياء كثيرة من "إسرائيل". ونفس الدروس استخلصتها "إسرائيل" من سنوات القتال الأمريكية في العراق. فقد تحوّلت مدينة "بغداد" إلى نموذجٍ للقتال العملياتي. ويمكن بالتأكيد نقل ما واجهه الأمريكيون فيها من صعوباتٍ وإشكالياتٍ إلى مدنِ الضفّة الغربية، وبالعكس. ومن الضرورة بمكان، التوصية في نهاية هذه الدراسة، أن ينظر الأمريكيون وحلفاؤهم البريطانيون إلى أهميّة إشراك البُنية السكانية المدنيّة في حربهم ضدّ القوى المُعادية، التي تستهدف قتالهم، وفق نموذج حرب الاستنزاف. ولذلك، يبدو استنساخ هذه الطريقة التشبيكية في إدارة القتال، أمراً جديراً بالدراسة من قِبل الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية.

ومن الأهميّة بمكان، لمعرفة نتائج القتال المتوقّع، قراءة ما كتبه ضابط أمريكي[17]: "يمكن النظر إلى حالة الاستقرار الأمني في العراق وفق ما اتضّحت معالمه في ربيع 2009، كونه مقدّمة لانسحاب القوّات الأمريكية من البلاد، على أنّه "انتصار". إلاّ أنّ ذلك يتجاهل بصورةٍ واضحةٍ حالة التيه والفوضى التي عاشها الجيش الأمريكي في مختلف أنحاء العراق بين عامي 2006-2007. كما يتجاهل هذا القول حالة التناحر الداخلي بين الطوائف والقوميات العراقية. وما يمنع انفلات الأمور ميدانياً بصورةٍ دمويةٍ هو وجود القوّات الأمريكية في العراق، ليس أكثر".

أمّا حالة الاستقرار التي تشهدها الضفّة الغربية منذ عملية "السور الواقي" والمعركة المتواصلة ضدّ القوى المسلّحة المعادية، وبصورةٍ مكثّفة، فهي تستند فقط إلى العمل المبذول من قبل قوّات الجيش الإسرائيلي، وما تقوم به من عملياتٍ ميدانيةٍ لا تتوقّف لحظة واحدة.

وبالتالي، فإنّ أيّ تخفيضٍ في قوّات الجيش الإسرائيلي في الضفّة الغربية، سيعمل بلا أدنى شكّ، على إعادة موجة العمليات المعادية، ورجوع البيئة الميدانية إلى سابق عهدها من التدهور الأمني الذي عاشه الإسرائيليون قبل عملية "السور الواقي".

---

(17) انظر المقدّم «كلينت تسومبرونين»، طيّار سلاح الجوّ الأمريكي، في مقالته: الحفاظ على سلام متوتّر: القوّات المسلّحة الأمريكية والنزاعات الطائفية في العراق»، تقدير استراتيجي، العدد 2، أغسطس/ آب 2009، ص69-77.

الفصل السادس



الحرب ضدّ القوى الثورية ... العقيدة والسلوك

د. "تال طوبي"[1]

مضى ستّون عاماً من عمر دولة "إسرائيل"، وهي تخوض مواجهاتٍ عسكرية قاسية ضدّ منظّماتٍ معاديةٍ تواجهها بمنطق حروب الاستنزاف.[2] وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، بات يُطلق على هذه الظواهر نموذج الحروب الثورية، أو مكافحة التمرّد.

والمقصود هنا، هو حركاتٌ سياسية- ثورية، تحاول تحقيق أهدافها بالوصول إلى السلطة بوسائل عنيفةٍ تعمل على تجنيد السكّان المدنيين خدمة لأهدافها. ولذلك، ليس من الضروري أن نُطلِق عليها حرب "عصابات" أو "إرهاب" وفقاً للمفاهيم التقليدية؛ وإنّما هي حروبٌ تبدأ أوّل طريقها من خلال تكتيكاتٍ استنزافية، من داخل القرى والمدن، و محاولاتٍ تُبذَل من طرفها لإقناع السكّان المدنيّين المحلّيين بصدقيّة أهدافها وعدالة مطالب المشاركين فيها.[3]

النموذج الحيّ والحقيقيّ للحرب الثورية، تمثّل في ما عرِف بالحرب الأهلية الصينية، بين قوّات الحزب الشيوعي والقوّات الوطنية. وبالتالي، فالحرب الثورية ليست تلك الحروب التي تنشأ بين دولتين أو شعبين.

(1) أستاذ التاريخ العسكري في قسم التاريخ، جامعة بار إيلان.

(2) ما زالت المسافة ضيّقة في التعريف بين مصطلحي: الإرهاب والاستنزاف. ولذلك، سنستخدمهما معاً للدلالة على ذات الوصف.

(3) لمعرفة طبيعة الدعم السياسي للحركات الثورية، انظر: «آرئيل ميراري»، الإرهاب كإستراتيجية قائمة. القاعدة نموذجاً، بيركيلي، 2007، ص12-48.

فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وجدت الدول الأوروبية، والولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي، نفسها تتدخّل بين الحين والأخر في أماكن مختلفةٍ من العالم، في صراعاتٍ ونزاعاتٍ متعدّدة.

ويحاول هذا البحث الوصول إلى تعريفٍ يشير إلى أنّ "الحروب الثورية" التي وقعت بعد حقبة الحرب العالمية الثانية، هي التعبير الدقيق لمصطلح "الحرب الباردة": قوّتان عظميان: الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، لم تستطيعا أن تخوضا حرباً ثنائية مباشرة، بسبب آلة الرّدع النووي التي يمتلكها كلاهما. لذلك، فقد خاضتا حروباً بـ"الوكالة".[4]

ونلاحظ هنا -على سبيل المثال- أنّ الحروب الدائرة في أفغانستان والعراق، هي حروبٌ ثورية. فالولايات المتحدة وحلفاؤها يواجهون في هذين القطرين قوىً مسلّحة ثورية، تنتهج الوسائل والأساليب التي اتبعتها الحرب الأهلية الصينية في سنوات الثلاثينات من القرن الماضي. وبعكس ما واجهته "إسرائيل" في سنواتها الأولى من حروبٍ نظاميّةٍ تقليدية، فإنّها لم تعثر في حينه على حلول ومعالجات عسكرية للمواجهات التي خاضتها لاحقاً على هيئة الحروب الثورية الاستنزافية.[5] الجنرال احتياط "شلومو غازيت"، يزعم أنه بعد حرب الأيام الستّة، استعان الجيش الإسرائيلي بدروسٍ وتجارب خاضتها جيوشٌ أجنبيةٌ في تعامله مع ظاهرة "المقاومة الفلسطينية المسلّحة" في المناطق، لكنّه لا يقدّم تفاصيل في هذا الإطار.[6]

مهمّة هذا البحث، هي الوصول إلى صيغة مناسبة لمحاربة ظواهر "التمرّد" والمنظّمات الثورية، وفقاً لما توصّلت إليه التجربتان البريطانية والأمريكية، والإشارة إلى أهمّ الطرق لمواجهة القوّات المسلّحة غير النظامية.

المدرسة البريطانية

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، واجهت بريطانيا قوىً شيوعية محلّية في مختلف أرجاء

(4) ظاهرة الحرب الثورية. انظر: جون شيبي وتوماس كوليز. نحو صناعة إستراتيجية حديثة. برينغتون. 1986. ص817-819.

(5) لمعرفة طبيعة القوّة العسكرية للجيش الإسرائيلي. انظر: «حاييم نادل» بين حربين. تل أبيب. 2006. ص47-67. و«حانون بارطوب». 48 عاماً و20 يوماً. تل أبيب. 2002. ص109. «يسرائيل طال». الأمن القومي. تل أبيب. 1996. ص68-84.

(6) «شلومو غازيت». فخاخ منصوبة: 30 عاماً من الحكم الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية. تل أبيب. 1999. ص35.

إمبراطوريتها، بدأت عام 1948 واستمرّت تقريباً حتى عام 1960[7]. وقد ظهرت شخصية الجنرال "روبرت تومبسون"، أحد الضبّاط الأكثر شهرة في مكافحة التمرّد الشيوعي الذي أزعج بريطانيا كثيراً، ولخّص تجربته العسكرية في كتابه المعنون بـ: "مواجهة التمرّد الشيوعي: دروس من فيتنام وماليزيا"، الصادر عام 1966[8]. ويرى المؤلّف في كتابه- الذي جعله من أكثر الشخصيات العسكرية بروزاً على مستوى العالم في القرن العشرين- أنّ مواجهةً عسكريةً من هذا النوع تتطلّب تطبيق مبادئ أساسية هي:

1- **المبدأ الأوّل**: بناء مجتمع سياسي واقتصادي معارض بالكلّية للأفكار الشيوعية، لاسيّما وأنّ الشيوعيين في حينه قدّموا أنفسهم كبديلٍ عن الأزمة السياسية والاقتصادية التي سادت في وسط آسيا إبّان تلك المرحلة، ورأوا أنّه لا بُدّ من التحرّر من السيطرة الإمبريالية على الاقتصاد الآسيوي.[9]

ولذلك، يُطالب هذا المبدأ بضرورة استحداث نظام سياسي ديمقراطي، مستقرٍ من الناحية الميدانية والاقتصادية.

2- **المبدأ الثاني**: تطبيق الآليات الميدانية اللازمة لتحقيق المبدأ الأوّل: فالدولة التي تحارب مثل هذه المنظّمات مطالبةٌ بتطبيق عمليةٍ طويلة الأمد لتكون النموذج الأفضل في نظر السكّان. كما أن مواجهة مثل تلك القوى لا بُدّ أن تكون قائمةً على أسسٍ قانونيةٍ وفقاً لما هو سائدٌ في الدولة التي تشهد تلك المواجهة.[10]

3- **المبدأ الثالث**: العمل وفق خطّةٍ معدّةٍ سلفاً من قِبل قيادة الجيش، ويتمّ توجيه عناصرها إلى باقي وحداته العسكرية والمدنية القائمة. وهذا المبدأ بالذات، يعتمد على فرضيّة الموازنة بين الجهدين: العسكريّ والمدنيّ، ومحاولة التنسيق بين مختلف الجهات والأطراف ذات العلاقة في

(7) لمعرفة طرق عمل الجيش البريطاني، انظر: «تال طوبي»، التجربة الأمريكية في فيتنام 1959-1973، تل أبيب، 2006، ص54.

(8) الكتاب مترجم إلى العبرية، «روبرت تومبسون»، السلطة والتمرّد: دروس حرب فيتنام، تل أبيب، 1967.

(9) القومية والشيوعية في شرق آسيا، تل أبيب، 1954، ص7.

(10) لتقدير طبيعة عمل القوّات الخاصّة، انظر: «ريتشاد باست»، رجال الجيش والسياسة في الحرب الباردة، تل أبيب، 1981، ص156.

كلا المستويين لمواجهة التمرّدات المحلّية. وفي هذا المبدأ، يقرّر "تومبسون" حقيقة هامّة مفادها أنّ التوتّر الحاصل بالعادة بين المجالين العسكري والمدني ينبغي ألاّ يدوم طويلاً، خاصّة أنّ نتائج الجهد الأوّل ستظهر فوراً، فيما نتائج الجهد الثاني تأخذ وقتاً أطول[11]. ولهذا، نراه يحذّر من مغبّة تقديم الأولوية للجهد العسكري على حساب نظيره المدني، مطالباً بأن يأخذ ذلك بعض الوزن، ولو كان متواضعاً.

المدرسة الأمريكية

استقى التفكير الأمريكي- بمعظمه- لمواجهة حروب التمرّد ومنظّمات العصابات، من التجربة البريطانية، التي باتت تُعرف بـ"الإدارة المدنية الأمريكية"، المعروفة اختصاراً بـ"CORDS"؛ وهي التي عملت بصورةٍ مكثّفةٍ في جنوب فيتنام. الإدارة المدنية التي أُقيمت عملياً في شهر مايو/ أيار 1967، نفّذت جميع عملياتها الإنسانية والإغاثية تحت وصاية القوّات العسكرية. وترأّسها لأوّل مرّة "روبرت كومر" الذي عمل مستشاراً خاصّاً للرئيس الأمريكي الأسبق "ليندون جونسون".[12]

وما لبث أن عُيّن الجنرال "وليام كولبي" رئيساً لها في نوفمبر/ تشرين الثاني 1968، الذي ترأّس جهاز "السي.آي.إيه" في فيتنام. ولقد عملت الإدارة المدنية على تطبيق الإجراءات اللازمة لخروج القوّات الأمريكية من فيتنام، أواخر فبراير/ شباط 1973.[13]

وقد بدأ النقاش الأمريكي حول الطُرق المتّبعة لمواجهة حروب الاستنزاف في منتصف سنوات الخمسينات، حيث حفلت الأوساط الأكاديمية بهذه النقاشات الساخنة حول ما بات يعرف بـ"الحروب المحدودة".

---

(11) ظاهرة تجنيد القرويين لصالح الحركات الثورية كانت محلّ بحث في علم الإنثروبولوجيا في سنوات الـ60، والـ70، في مناطق شرق آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية.

(12) يمكن التطرّق هنا إلى البحث الذي انشغل بالوضع جنوب شرق آسيا، والذي أُجري عام 1961، وجاءت خلاصته بضرورة الاستعانة بالسكّان المحلّيين لمواجهة المد الشيوعي المتعاظم.

(13) عام 1957 قامت القوات الخاصة الأمريكية المعروفة باسم «الخضراء»، بتنفيذ عملية عسكرية باسم «العمليات الدفاعية المدنية» من أجل تدريب رجال القبائل، للدفاع عن أنفسهم، بغرض تنفيذ عمليات هجومية مستقبلاً ضدّ القوات الشيوعية الناشطة في فيتنام، التي تتسلّل من الدول المجاورة. ولمعرفة هذه العمليات، انظر: «كيلي» العمليات الخاصّة للجيش الأمريكي، 1961-1971، ص32-35.

أمّا الحافز الأكبر لإجراء مثل هذه النقاشات، فكان ظهور الحرب الكورية. وقد أجرى الباحث الأمريكي الشهير "روبرت أوزغود" بحثاً قيّماً حول صيغة الحرب المحدودة، وأثبت أنّ البُعد المدنيّ يحتلّ مكانةً متقدّمةً في وضع حدٍ لها. ولربّما تفوق في بعض الأحيان البُعد العسكري العملياتي، على تحقيق الأهداف الإستراتيجية. وقد شهدت هذه الحرب المحدودة قراراً أصدره الرئيس الأمريكي "ترومان" بمنع استهداف مواقع موجودة في قلب الأراضي الصينية، خوفاً من تدهور الوضع الأمني، مع العلم أنّه من الناحية العسكرية البحتة، كان منطقياً القيام بهذه الضربات الميدانية للصين، التي قدّمت مساعدات عسكرية لكوريا لا تُخفى على أحد.

حصل ذلك على عكس ما كان عليه الوضع في الحرب العالمية الثانية، حين قرّرت الولايات المتحدة تحقيق أهدافٍ سياسيةٍ بفعلٍ عسكريٍّ لا مفرّ منه بالدرجة الأولى، للإطاحة بقوىً كبرى مثل ألمانيا، إيطاليا، واليابان.

لذلك، لم يكن عبثيّاً أن ينشر البنتاغون، وزارة الدفاع الأمريكية، عشيّة أداء الرئيس الأمريكي "كينيدي" القسم، بحثين هامين حول كيفيّة مواجهة التمدّد الشيوعي في منطقة جنوب شرق آسيا. وقد كانت الكلمة المفتاحية في كلا البحثين تشدّد على ضرورة السيطرة على الشؤون المدنية والمعيشية للسكّان في تلك المناطق.

1- **البحث الأوّل**: الذي نُشِر في شهر مايو/ أيار 1960؛ ووصل إلى خلاصات النقاشات التي أجرتها الأوساط العسكرية والسياسية العليا في الولايات المتحدة الأمريكية، حول جهود الإدارة المدنية الأمريكية في مناطق لاووس وجنوب فيتنام. وتوصّلت النقاشات فيها إلى أنّ السكّان المحلّيين لا يعلمون شيئاً عن طبيعة الأيديولوجيا التي تحكمهم، وحقيقة الأفكار السياسية التي تقودهم.

لذلك، فإنّ الحلّ الأمثل لجلب السكّان إلى جانب صفوف القوّات الأمريكية، هو العمل على تحسين ظروف حياتهم، وتطوير مقدّراتهم الاقتصادية، داخل قراهم وتجمّعاتهم السكّانية.

2- **البحث الثاني**: جاء عبارة عن تقريرٍ لمساعد وزير الدفاع للعمليات الخاصّة، الجنرال

"إدوارد لينسديل"، الذي اعتُبِر متخصّصاً في شؤون حروب "العصابات"، لاسيّما في منطقة شرق آسيا، وكان من أكثر المستشارين قُرباً من الرئيس "كينيدي" في هذا الخصوص.

التقرير الذي نُشِر في أغسطس/ آب 1960، أعطى أسباباً رئيسية عدّة حول عدم دعم السكّان المحليّين في القرى لـ"وايت كونغ"، وجاءت معظمها في نقطتين أساسيتين:

أ- الغضب الشعبي على القوّات الحكومية التي دمّرت المساكن، وهدمت مرافق البنى التحتية الاقتصادية، وأضرّت بمصالح السكّان المحلّيين، والخوف من الإرهاب الذي استخدِم ضدّهم.

ب- في أوائل عام 1962، نشرت مجلّة "شؤون خارجية" دراسة هامّة لـ"فرانكلين ليندساي"، الخبير المتخصّص في ظاهرة التمرّد العسكري، وصياغة النظريات العسكرية لمواجهتها. البحث يشير إلى أنّ الحلّ الأكثر نجاعة لمواجهة حروب الاستنزاف هو سيطرة المقاتلين على السكّان المحلّيين؛ وقد استحضر لإثبات نظريته نموذجاً تاريخياً وقع إبّان السيطرة الفرنسية على منطقة الهند الصينية. وبحسب رأيه، فقد خسر الفرنسيون في فيتنام، لأنهم فقدوا الدعم الشعبي، فيما نجح الفيتناميون لأنهم تمكّنوا من إثارة مشاعر السكّان ببعضٍ من الأيديولوجيا الشيوعية في أوساط القرويين البسطاء.(14)

ونخلص من هذه النماذج، إلى أنّ القاعدة الذهبية لمواجهة حروب الاستنزاف تتعلّق أساساً بمدى نجاح استراتيجية السيطرة الحكومية على السكّان في القرى.

والدراسة تحاول أن تقدّم خطواتٍ عملية لكيفيّة إدارة الحرب الأمريكية التي دارت إبّان تلك المرحلة في فيتنام.

الخلاصة

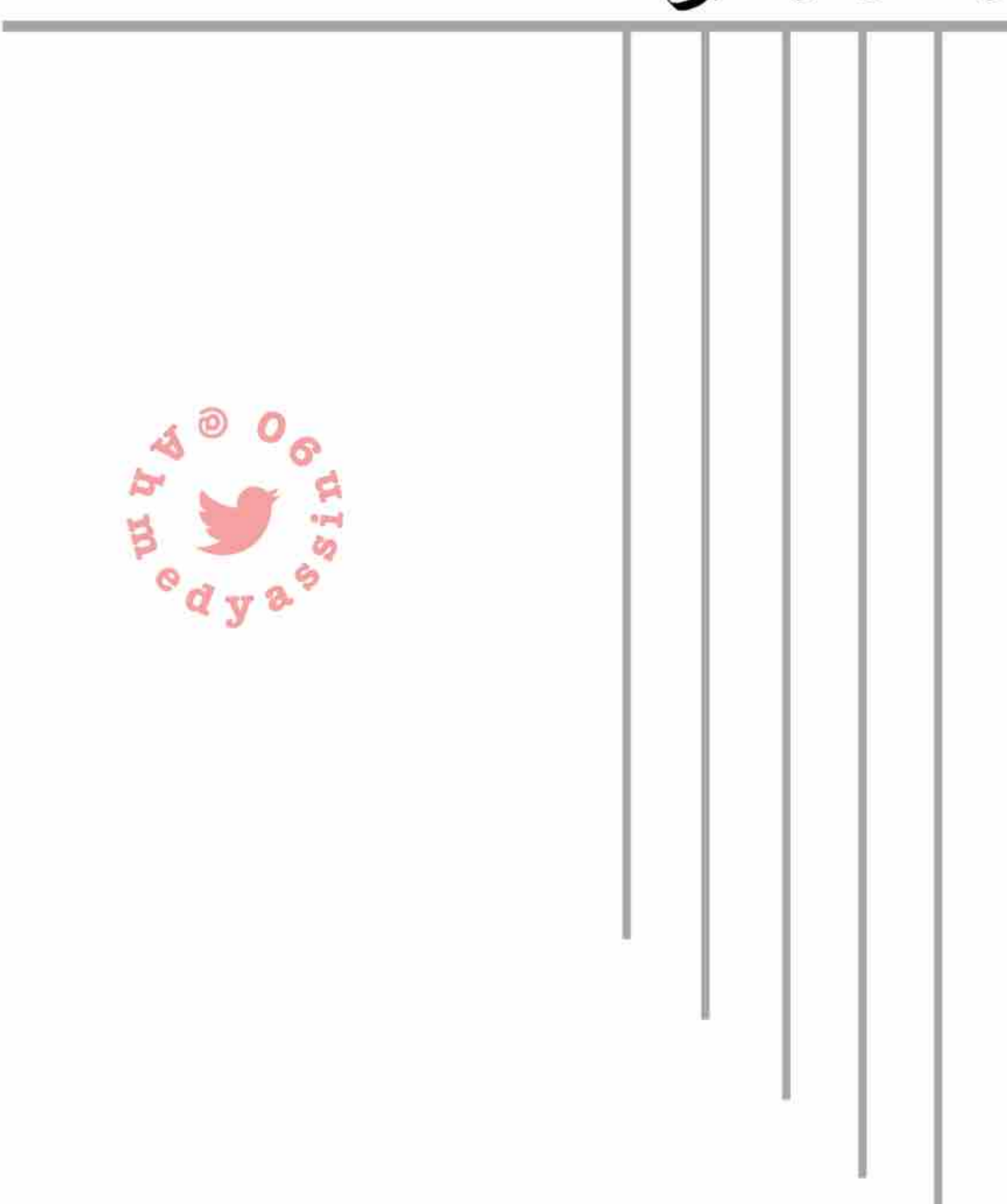
مهمّة هذه الدراسة، كانت محاولة فهم طبيعة الإدارة العسكرية اللازمة للجيش النظامي لمواجهة القوى الثورية غير النظامية. وقد خلصت الدراسة إلى أنّ صيغة الإدارة المدنية COIN

(14) حين تولّى الرئيس «آيزنهاور» الرئاسة، كان لا يزال في فيتنام ما يقرب من 850 جندياً أمريكياً.

قد تكون صالحة لذلك، من خلال تفعيل البُعد المدني، وموازنته مع البُعد العسكري اللازم. ومن الطرق الهامّة لنجاح مثل هذه الإستراتيجية جلب الدّعم الشعبي والسكّاني في الإدارة المدنية التي تحارب قوى التمرّد، وعدم الاكتفاء بآلة الحرب العسكرية فقط. أمّا النتيجة الأكثر وضوحاً في الدراسة، فتوصّلت إلى أنّه لا يمكن الاعتماد فقط، وبصورةٍ نهائية، على الجهد العسكري، على أهميّته؛ وإنّما يجب الاستناد أيضاً على الجهود المدنية والاجتماعية، لمحاولة مكافحة هذه الظاهرة الثورية.

وقد أظهرت الدراسة أنّ النموذج البريطاني، وإلى درجةٍ معيّنةٍ النموذج الأمريكي، يقدّم وصفة ناجحة لمثل هذه المواجهة، في ضوء تجاربهما في أكثر من منطقة حول العالم. لذلك، يجب على الجيش النظامي أن يفهم جيّداً طرق العمل التي ينتهجها جيش العدوّ، والعمل وفق نظريةٍ عسكريةٍ جديدةٍ من بناء القوّة التسلّحية للتكيّف مع تلك التحدّيات.

الفصل السابع



نفقات الأمن في إسرائيل ... معطياتٌ ومعانٍ

"د.شموئيل إيفن"[1]

مقدّمة

تُعدّ حاجة "إسرائيل" إلى جهاز أمنٍ قويّ مسألةً وجوديةً. لذا، يُخصّص لجهاز الأمن نصيبٌ كبيرٌ نسبياً من ميزانية الدولة، قياساً بالمعمول به في أكثر دول العالم. وتولّد الحاجة إلى تحديد سُلّم أولويات وطني نقاشاً متصّلاً يتعلّق بمقدار الموارد الاقتصادية المخصّصة للأمن على حساب أهداف وطنية أخرى.

وخلال النقاش، تُعرض مقاييس مختلفة لنفقات الأمن. ويكون للمتناقشين استنتاجاتٌ متضاربة.[2]

البروفيسور "عومر موآف"، رئيس المنتدى الاستشاري لوزير الخزانة العامّة، رأى أن: "تتّفق وزارة الخزانة العامّة وجميع خبراء الاقتصاد الأعضاء في المنتدى الاستشاري لوزير الخزانة

(1) باحث في الدراسات العسكرية في معهد أبحاث الأمن القومي.

(2) للتعرّف على الطريقة التي يسلكها الجيش الإسرائيلي في الحصول على ميزانيته وزيادتها، يدخل جلسة الحكومة وفدٌ مكوّنٌ من 20 ضابطاً من المستوى الرفيع، مزوّدين بأجهزة حواسيب محمولة متطوّرة، ويعرضون على الحكومة تقديرات استخبارية مخيفة، ويستخدمون لوحاً للعرض فيه أسهم حمراء، موجّهة مباشرة إلى قلب «إسرائيل»: من إيران، وسوريا، ولبنان، والأراضي الفلسطينية؛ فيُصاب الوزراء بالخوف والهلع، ويتنهّد رئيس الحكومة ويخضع، لأن الحياة أهمّ من «جودة» الحياة. لكن، لهذا العرض الكبير أمام الحكومة مرحلة سابقة، وهي إعداد الرأي العام؛ وفي هذه المرحلة يشارك عددٌ من الصحافيين، فينشرون أنباء مختلقة تحتلّ عناوين ضخمة. وفي هذه السنة تحديداً (2010) نُشِرت أنباء عن إيران التي انتهت من تسليح حزب الله الجديد، وعن الحرب المتوقّعة. (المترجم)

العامّة، على أنّ ميزانية الأمن كبيرةٌ جداً على الدولة، وتعرّض الاقتصاد الإسرائيلي للخطر". فيما تقول شعبة الميزانيات في وزارة الدفاع أنّ نفقات الأمن لا تُعرّض الأهداف القومية الأخرى للخطر؛ كما أنّ ميزانية الأمن تحتاج إلى زيادة كبيرة لتردّ رداً مناسباً على التحدّيات الأمنية. لذا، يُفترض أن تجد الحكومة في هذا الوضع حلاً لمُعضلة: في حال زادت ميزانية الأمن، فقد تُفضي إلى انهيار الاقتصاد؛ وإذا قلّصت الميزانية، فقد تقع بالدولة كارثة أمنية.

هذا الجدل بات معروفاً للحكومة والجمهور معاً، ويتكرّر كلّ سنةٍ أثناء النقاشات تمهيداً للتصويت على ميزانية الدولة. ويعبّر التخصيص النهائي بشكلٍ عامٍ عن مصالحةٍ تتمّ بين المواقف، وليس بالضرورة أن يكون نتاج نقاشٍ مهنيٍ عميق.

ترمي هذه الدراسة إلى عرض نفقات "إسرائيل" الأمنية، ونسبة العبء الاقتصادي الأمني على الجهاز الاقتصادي.

يشير أحد الاستنتاجات إلى أنّ انخفاضاً حادّاً للعبء الأمني ظهر في العقود الأخيرة في الجهاز الاقتصادي، إلى الدرجة التي كان عليها في مطلع الستينيات. وبخلاف الوضع في السبعينيات والثمانينيات، فإن ميزانية الأمن في مستواها الحالي لا تعرّض استقرار الاقتصاد الإسرائيلي للخطر فقط؛ بل إنّ تقليصها لن يفضي إلى تغييرٍ جوهريٍ لمستوى الحياة والنموّ في "إسرائيل". ومع ذلك، فإنّ الدراسة لا تتناول جدوى جهاز الأمن، ومقدار الميزانية الأمنية المطلوبة لـ"إسرائيل".[3]

الأمن كمُنتج

يُعتبر الأمن خدمة تقدّمها الدولة لسكّانها الذين يطمحون إلى حياةٍ آمنةٍ وادعة. والأمن

(3) أشارت التقارير الدورية التي ترصد أداء الجيش الإسرائيلي، إلى سوء الإدارة المالية في مؤسساته وأجهزته، خاصّة غياب مبادئ الإشراف والرقابة. وهذا الأمر أدّى لهدر الكثير من الأموال، خاصّة البند المتعلق بإدارة المتاحف التابعة للجيش، والطريقة التي تمّ فيها إنشاء هذه المتاحف وأهدافها، فضلاً عن الأموال التي صُرفت على نصب تذكاري أوقف العمل به عام 1996. لكنّ الجيش ما زال يدفع أجوراً ورواتب تقاعدية دون أيّ داعٍ؛ ومع نهاية عام 2005، تمّ دفع نحو 2.7 مليون دولار؛ إضافة للهدر الحاصل في مركز البحوث النووية. وفيما يتعلّق بسياسة الأجور والتقاعد، خرجت اللجنة بتوصيات عديدة، أهمّها: إنّ أحد العوامل الأساسية التي أدّت لخلل مستمر في توزيع المصادر والصرف في ميزانية وزارة الدفاع، هو غياب الجوانب المدنية لدى الوزارة في أبحاث الميزانية، وغياب الأهداف والوسائل لتحقيقها، وغياب متابعة جدّية ومراقبة للتنفيذ ومواطن الخلل، كتلك التي برزت خلال الحرب على لبنان (2006). ولا يمكن اتهام الجيش وحده في هذا الأمر، كونه يوظّف طاقات كبرى في عمل الطواقم. أمّا محاولة سدّ الفراغ الذي أحدثه غياب الجهات المدنية، فتقع على عاتق الأجهزة المدنية، التي لم توظّف طاقاتها في المجالات الأمنية. (المترجم).

يُعدّ منتجاً عاماً تقليدياً، يتمتّع به المستهلكون، بلا صلةٍ بمشاركتهم في تمويله وإنتاجه. ولا يُعتبر استعمال الأمن على نحوٍ عام محصوراً في عددٍ من الأشخاص، لكنّه محصورٌ في مجالٍ جغرافي، وهو غير قابلٍ للتقسيم إلى وحداتٍ بحسب الاستهلاك مثل منتجاتٍ عامّةٍ أخرى. لذلك، لا يمكن الحديث عن وحدة إنتاج أمنٍ وعن ثمن وحدته؛ ويبدو أنّ الأمن "منتجٌ طبيعي": استهلاكه يزيد مع ارتفاع مستوى الدخل والتهديد الخارجي. فيصعب قياس المنتجات الرئيسة لجهاز الأمن في "إسرائيل" في مواجهة الأعداء الخارجيين، والتي تتمثّل في الدفاع عن سكّان الدولة، وعن أملاكها في مواجهة الحرب والأعمال العدائية".

فقد يكون للاستثمار في الأمن تأثيرٌ في القدرة على منع الحروب والأعمال العدائية وموجات العنف بواسطة الرّدع. كما يؤثّر في القدرة على تقصير مدّة الحروب، ومضاءلة أضرارها. ومع كلّ ذلك، فالاستعداد الأمنيّ الصحيح لا يؤمّن المخاطرة بحياة البشر فقط، بل بالأضرار الاقتصادية الكبيرة أيضاً.

ولا تُعتبر جدوى الاستثمار في الأمن مسألةً وجودية فحسب. فالبيئة الإستراتيجية غير المستقرّة من جهةٍ أمنيةٍ قد تضرّ بالاقتصاد. ففي السنوات الأربع من الانتفاضة الثانية بين عامي 2000-2004، خسر الاقتصاد الإسرائيلي نحو 12 مليار دولار بالنسبة للإنتاج؛ وقُدّرت الخسارة من النموّ المحتمل للاقتصاد الإسرائيلي للفرد بـ 1800 دولاراً. ولولا الاستثمارات في الأمن، التي مكّنت من وقف موجة العمليات "الانتحارية" الفلسطينية، لظلّ الجهاز الاقتصادي يتلقّى أضراراً آخذة في الازدياد.

لذا، يمكن أن تُعدّ نفقات الأمن استثماراً يرمي إلى خفض مستوى الأخطار التي تتعرّض لها الدولة، حيث توجد لجهاز الأمن إسهاماتٌ غير مباشرةٍ في الجهاز الاقتصادي "كونه مصدراً لا ينضب للعمّال ذوي الخبرة، والمديرين والمبادرين، لاسيّما في فرعي التكنولوجيا والاتصالات؛ التطوير التقني؛ التربية والاندماج الاجتماعي وغير ذلك. كما أنّ تكاليف إنتاج الأمن تبدو أكبر من أرباحه. ويُمكن أن نستدلّ على ذلك بمعطيات الحسابات الوطنية لسنواتٍ سالفة، ومعطيات ميزانية الدولة لسنواتٍ آتية.

ويقدّم المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي عن معطيات الحسابات الوطنية تقريراً عن النفقات على الاستهلاك الأمني؛ وحجم الخزانة العامّة في ميزانية الدولة عن ميزانية الأمن. فالاستهلاك الأمني وميزانية الأمن لا يعبّران عن كامل النفقة الأمنية. لهذا، يقتضي فهم المعطيات ومعرفة تركيب هذه المفاهيم.

عبء الأمن

يمكن تعريف عبء الأمن بالتالي: "المصادر الذاتية للاقتصاد المخصّصة لإنتاج الأمن على حساب استعمالاتٍ أخرى، كنسبةٍ من الإنتاج العامّ، أو من جملة المصادر الاقتصادية للجهاز الاقتصادي بغير مساعدةٍ أمنية."[4] فقد يتغيّر عبء الأمن بتغيّر الاستهلاك الأمني، أو بتغيّرات الموارد التي يملكها الجهاز الاقتصادي في أكثر دول العالم. ويعبّر هذا التعريف عن العلاقة بين النفقة على الأمن وبين الإنتاج المحلي الخام، أو جملة المصادر الاقتصادية للجهاز الاقتصادي، وهو في الحالة الإسرائيلية يحتاج إلى تفريق بين النفقة على الأمن التي يحتملها الجهاز الاقتصادي على كاهله، وبين تلك التي تموّل بمساعدة من الولايات المتحدة.

ومع ذلك، فهناك عناصر لا تشتمل عليها تعريفات دولية على أنّها نفقة أمنية. لكنّ التكاليف في "إسرائيل" كبيرة قياساً بدولٍ متقدّمةٍ في العالم، مثل: قيمة عمل جنود الخدمة الإلزامية في ظلّ اعتماد الجيش الإسرائيلي على التجنيد الإلزامي. كما أن سؤال: أيٌّ من العناصر يجب شملها في النفقة الأمنية، يُعتبر كقضيةٍ أخرى تؤثّر في أنواع المقاييس وتركيبها.

وستعرض الدراسة فيما يلي، مقياساً يقيس عبء الأمن بمفاهيم الحسابات الوطنية المعمول بها، ومقياساً آخر يقيس "عبء الأمن الكامل"، الذي يشتمل أيضاً على عناصر لا تشتمل

---

(4) هناك شعورٌ متنامي في المجتمع الإسرائيلي بأنّ الجيش يُعدّ أكبر مبذّر للأموال في المؤسسات الرسمية في الدولة. فلا أحد يجرؤ على التدخّل في طريقة صرفه الزائدة عن الحدّ. فقد بلغت موازنة الجيش حالياً حوالي 5 ,12 مليار دولار. وبحجّة الأمن والأسرار العسكرية، تبقى عشرات البنود في الموازنة سرّية: ولا أحد يعرف بدقّة كيف تُصرف. وإن كانت تُصرف بالطريقة الصحيحة . فإن النقاش حول موازنة الجيش يتمّ التعامل معه بدرجةٍ أقلّ من المهنية والتركيز. ومع ذلك. فإنّ العزلة أو الوحدة التي يشعر بها الجيش. تخدمه أيضاً. لأنها تعني تفرّده بالتحكّم في مصادر المعلومات. وفي ظلّ وجود جيش كبير كهذا. من الممكن إغراق الجميع في بحر من المعطيات. أو على العكس تماماً: يمكن إخفاء جميع المعلومات عن باقي المؤسسات والأجهزة. وهكذا. لا يحظى الجمهور بالكثير من الامتيازات التاريخية التي يحظى بها رجال الجيش. الذين يدفعون رسوماً أقلّ في سلّة الأمن الوطني. أو التأمين الصحّي. مما يضغط بشدّة على الجناح المدني في الدولة. كما أن دافعي الضرائب ليسوا متيقّظين بالمرّة للحقيقة التي تفيد بأن الجنرال الذي يتحرّر من صفوف الجيش وهو في الـ42 من العمر. يحصل على مستحقّات التقاعد كاملة. أي أن ربع حياته يقضيه خارج إطار الحياة العملية في الجيش. (المترجم).

عليها الحسابات الوطنية. وسيُعرض تركيب ميزانية الأمن، كما هو مفصّلٌ في ميزانية الدولة لسنة 2010؛ وبعد ذلك، سيُعرض الاستهلاك الأمني على أساس "قياسات مسبقة للحسابات الوطنية لسنة 2009"، كما نشرها المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي.

ميزانيّة الأمن

تُعتبر ميزانية الأمن لسنة 2010 جزءً من ميزانية الدولة للسنتين 2009–2010، التي أجيزت في 15 تموز 2009، حيث تقف هذه الميزانية على 53.24 مليار شيكل، هي 15.6% من ميزانية الدولة، أو 6.7% من الإنتاج العام. وميزانية الأمن على نحوٍ عام هي إطارٌ لتمويل الأهداف الآتية:

1- بناء الجيش الإسرائيلي واستعماله؛ ويتضّمن ذلك: الاستعداد والنشاط الجاري للنفقات على الأجور والطاقة والطعام والصيانة؛ وشراء قطع الغيار واحتياطي الذخيرة، وغير ذلك من زيادة القوّة والاستثمار في احتياطيّ الثروة الأمنية، كشراء وسائل قتالية، والبحث والتطوير.

2- التزام الدولة عن نشاط الماضي، كتقاعد جهاز الأمن ونفقات فروع التأهيل والعائلات الثكلى في وزارة الدفاع.

3- نفقات مختلفة، كالنفقات على إقامة عائق على خط التّماس، وضريبة المسقوفات عن معسكرات الجيش الإسرائيلي؛ وهي نفقات ليست جزءاً من نفقة النشاط العسكري نفسه.

وتتميّز ميزانية الأمن عن ميزانيّات المكاتب الحكومية الأخرى في المجالات الآتية:

أ- تُدار الميزانيّة على حسب مبدأ ميزانيّة إطار، فيكون جهاز الأمن مخوّلاً أن يخصّص مصادر الميزانية لمختلف المهمّات بحسب حاجاتٍ متغيّرة.

ب- في مجال الأمن، وبخلاف القطاع المدني، تُسجّل النفقة ذات الصبغة الاستثمارية أيضاً على أنها استهلاك. وعلى ذلك، لا توجد فروع أمنية في ميزانية تطوير الدولة.

ت- تموّل ميزانية الأمن في جزءٍ منها بمساعدةٍ من الولايات المتحدة، خلافاً لميزانيّات مكاتب حكومية أخرى تموّلها مصادر الجهاز الاقتصادي فقط.

ث- تشتمل الميزانيّة على نفقةٍ لدفع مرتّبات التقاعد لتاركي جهاز الأمن، قياساً بالنفقات على متقاعدين من مكاتب الحكومة الأخرى، المركّزة في مادّة ميزانيةٍ خارجية.

عناصر ميزانيّة الأمن بحسب مصادر التمويل:

1- ميزانيّة من مصادر الجهاز الاقتصادي، "الميزانيّة الشيكلية"، نفقة من مصادر الاقتصاد الذاتية، حيث يستعمل جهاز الأمن هذه الميزانيّة في نفقاته ضمن البلد فقط.

يموّل هذا المصدر استعداد الجيش والنشاطات الجارية. وهذه الميزانيّة بلغت في 2010 37.8 مليار شيكل، بنسبة 4.85% من الإنتاج العام، و11.6% من ميزانية الدولة.

2- تخصّص جلّ المساعدة من الولايات المتحدة لمشترياتٍ أمنيّةٍ أمريكية، تصل إلى نحو 74%، ونحو 26%، يمكن أن يبدّل ويزاد على الميزانيّة الشيكلية.

ويُفترض أن تبلغ مساعدة الولايات المتحدة لإسرائيل سنة 2010، 2.77 مليار دولار. وبفضل اتفاقٍ وقّع في شهر آب 2007 مع الإدارة الأمريكية، سوف تحصل وزارة الدفاع على مساعدة قدرها 30 مليار دولار في سنوات 2009-2018.

انتهت المساعدة المدنيّة من الولايات المتحدة لـ"إسرائيل" سنة 2008. ولهذا المصدر الميزاني إسهامٌ حاسمٌ في تعزيز الجيش في مجالاتٍ عابرة بالمال والتكنولوجيا، كالذراع الجوّية.

3- تبلغ إيرادات مصادر جهاز الأمن، من بيع المعدّات والخدمات وإخلاء معسكرات الجيش، 2.4 مليار شيكل في ميزانيّة 2010.

وهكذا، فإنّ ميزانيّة الأمن تُعدّ الأكبر بين ميزانيّات مكاتب الحكومة. ويصحّ الأمر أيضاً إذا حسمنا من الميزانيّة مساعدة الولايات المتحدة.

مع ذلك، يجب أن ننتبه إلى أنّ ميزانيّة الأمن تشتمل على مواد متميّزةٍ لا توجد في ميزانيّات وزارة أخرى، ولا تتّصل بتمويل النشاط العسكري، كدفع مرتّبات تقاعد تاركي جهاز الأمن ومقدارها نحو 4.5 مليار شيكل، ونفقات فروع التأهيل والعائلات الثكلى في وزارة الدفاع ومقدارها نحو 4 مليارات شيكل.

جدول ميزانيّة الأمن لسنة 2010 قياساً بموادٍ أخرى من ميزانيّة الدولة غير الصافية

	الميزانيّة غير الصافية مليار شيكل	ميزانيّة الدولة غير الصافية 328.8 مليار شيكل	ميزانيّة الدولة «الحرّة» 214 مليار شيكل
وزارة الدفاع	40.2	%12.2	%18.8
وزارة الأمن الداخلي	10.1	%3.1	%4.7
وزارة التربية والتعليم	40.8	%12.4	%19.1
وزارة الصحّة	21.4	%6.5	%10
تحويلات التأمين الوطني	27.2	%8.3	%12.7
ميزانية التطوير	16.9	%5.1	%7.9
دفع ديون وفوائد	114.8	%35	-
غير ذلك	57.4	%17.4	%26.8
		%100	%100

ميزانية الأمن: التخطيط إزاء التنفيذ

بحسب كتاب ميزانيّة الدولة 2009-2010، فقد وقف تحقيق ميزانيّة الأمن بالفعل سنة 2008 على 56.54 مليار شيكل، قياساً بـ51.57 مليار شيكل في الميزانيّة الأصلية؛ أي بزيادة 9.6%. وقد بلغت ميزانية 2008 بالفعل 7.8% من الإنتاج العام؛ فيما قُدِّرت النفقة الميزانيّة بالفعل من مصادر ذاتيّة غير مساعدة الولايات المتحدة، وبغير إيراداتٍ من مصادر جهاز الأمن، بـ6.2% من الإنتاج العام. وقد تجاوزت الميزانيّة الأصلية نحواً أعلى عمّا كان ملحوظاً في سنين سابقةٍ أيضاً، والذي نبع جزءٌ منه من أحداثٍ أمنيةٍ غير متوقّعة، مثل حرب لبنان الثانية. فميزانيّة 2006، جاءت بالفعل أكبر ممّا خُطّط له بـ26%؛ وهذا أمرٌ يشهد بأنّ الميزانيّة لا تفترض أحداثاً من هذا القبيل.[5]

ويُتوقّع أن تتجاوز ميزانية 2009-2010 المخطّط الأصليّ لها. ففي الأوّل من تشرين الأوّل

(5) الغريب أنّ الجيش الإسرائيلي يضع معظم حالات إخفاقاته العسكرية على كاهل «قلّة الموازنات» وتراجع الموارد المالية. وهذا ما حصل في حملات الدفاع والتسويغ التي ساقها ضبّاط الجيش لتبرير فشلهم الذريع في حرب لبنان الأخيرة. بدءاً بوزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان، ورؤساء الأسلحة المختلفة، البرّي والبحرّي والجوّي. وقد توجّهت الاتهامات لرئيس الحكومة ووزارة المالية بقلّة الموازنات، ممّا جعلها تطالب في أعقاب تقرير «إلياهو فينوغراد» برفع موازناتها. وجاءت الاستجابات على النحو التالي: زيادة موازنة القوّات البرّية بـ750 مليون دولار، للتغلّب على النواقص التي خلّفها تقليص موازنتها في الأعوام الأخيرة. مع العلم بأنّ الاستثمارات وكذلك التطوير العسكري للجيش استهلكت حيّزاً مهمّاً من الموازنة المالية التي وصلت ذروتها بنسبة 30% من إجمالي الموازنة المحلية. والاهتمام بالدّعم اللوجستي، وإمداد الوحدات والفرق العسكرية بالمعدّات اللازمة، وآخر ما تفتّقت عنه قريحة الصناعات العسكرية، وتكبير المواقع العسكرية، سواء القوّة البشرية أو قوّة التسلح، وإنشاء المزيد من الألوية، وجمع كميات كبيرة من الأسلحة. وقد حرص الجيش على جمع كلّ الإمكانيات التكنولوجية التي «لا تستخدم» في غالبيتها، وتحصيل كل الوسائل القتالية التي سرعان ما تصبح قديمة؛ ممّا ولّد في النهاية شعوراً خطيراً لدى القادة والضبّاط الميدانيين بعدم الثقة، وبالرغم من ذلك، هناك تراجع ملموس في الروح المعنوية لدى الجيش الإسرائيلي! (المترجم)

2009، طلبت الحكومة زيادة ميزانية الأمن للسنتين 2009-2010 بنحو 1.5 مليار شيكل، وميزانية وزارة الصحّة بنحو 0.5 مليار شيكل لمواجهة وباء "أنفلونزا الخنازير"، إضافة إلى النفقة باقتطاع أفقي من ميزانيات الوزارات الأخرى.

وفي النهاية، أجازت اللجنة الماليّة في الكنيست اقتطاعاً أفقياً لنحو مليار شيكل فقط. فيما تشهد التجاوزات الدائمة للميزانيّة الأصليّة بأنّ عبء الأمن المحسوب على أساس ميزانيّة الدولة الأصلية قد يكون حساباً ناقصاً.

تحليل الاستهلاك الأمني

يقيس الاستهلاك الأمني، خلافاً لميزانية الأمن التي تعبّر عن التخطيط للمستقبل، النفقات في الماضي. ومع ذلك، فإنّ الاستهلاك الأمني لسنة ما، ليس هو النفقة الميزانيّة بالفعل لها.

فحقيقة أنّ الميزانيّة تتناول بطبيعتها نفقةً ماليةً لا تُطابق بالضرورة الاستهلاك بالفعل. وتشتمل ميزانية الأمن على مواد نفقة لا يشتمل عليها الاستهلاك الأمني.

يعود ذلك إلى أنّ المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي يبلّغ عن استهلاكٍ أمنيٍ بحسب قواعد حسابات دولية، وهذه لا تماثل بُنية ميزانية الأمن لأنّها قرارٌ إسرائيلي.

وبحسب تعريف الاستهلاك الأمني في الحسابات الوطنية، فإنّه يشتمل على النفقات المباشرة للحكومة على الأمن كما يلي:[6]

1- مدفوعات أجور لجنود الخدمة الإلزامية والدائمة، ولمواطنين يعملون في الجيش والعمّال الآخرين في وزارة الدفاع، وتكاليف قوّة بشرية كالطعام والملابس ومجالات مختلفة.

2- تحويل نفقة تقاعد لأفراد الخدمة الثابتة والعمّال الثابتين في جهاز الأمن، ومدفوعات من يخدمون في قوّات الاحتياط بواسطة مؤسسة التأمين الوطني. كلّ أولئك استهلكوا 41.8% من ضمن الاستهلاك الأمني غير الصافي سنة 2009.

(6) الطاقم الأمني في وزارة المالية، يتكوّن من خمسة أشخاص، إضافة لشخصين بارزين من وزارة الدفاع، يعملون على مدار السنة في تخصيص موازنة الجيش، وهم مسؤولون عن تخصيص ما يصل 8% من إجمالي الناتج المحلي، وبعكس ما يحصل مع باقي الوزارات، لا يبدو أنهم مهتمّون بمناقشة تفاصيل سياسة صرف الموازنة، بقدر ما يهتمون بالمبلغ الإجمالي للموازنة المطلوبة فقط.(المترجم).

3- شراء سلع وخدمات في البلاد، ونفقات على البناء وغير ذلك، وهي استهلكت 39.2% من الاستهلاك الأمني غير الصافي سنة 2009.

4- الاستيراد الأمني، الذي يبلغ 19% من الاستهلاك الأمني غير الصافي سنة 2009.

كما يشتمل الاستهلاك الأمني أيضاً، بحسب تقرير "بروديت"، على نفقات الموساد والشاباك التي لا تشتمل عليها ميزانية الأمن.

ومقابل ذلك، لا يشتمل الاستهلاك الأمني على عددٍ من الفروع التي تشتمل عليها ميزانية الأمن أو أماكن أخرى من ميزانية الدولة، مثل:

أ- نفقات جهاز الأمن التي عرِّفت في الحسابات الوطنية على أنّها نفقات للرفاهية والصحّة، والدفع لمتقاعدي جهاز الأمن، مقابل ما يشتمل الاستهلاك الأمني على تحويلٍ لتقاعد من يخدمون في جهاز الأمن؛ ومكافآت وتأهيل للمعوّقين وللعائلات الثكلى، وهبات مساعدة لعائلات الجنود؛ ومساعدة من صندوق استيعاب الجنود المسرّحين وغير ذلك.

ب-"النفقات التي يقتضي فصل العنصر الأمني فيها بحثاً خاصاً، كمساعدة لمصانع أمنيّة مثل الصناعة العسكرية ورفائيل وغيرها. ومساعدة هذه المصانع وأكثر إنتاجها للتصدير، تكون متعدّدة الغايات، لأنها تشتمل على تمويل تطوير منتجاتٍ تُباع في الخارج.

ت- التحويلات المالية إلى الإدارة المدنية في المناطق، والتي تقوم بأعمال في مجالات التربية والصحّة والرفاهية وشقّ الشوارع الالتفافية في الضفّة الغربية.

جدولٌ يوضّح طبيعة تركيب الاستهلاك الأمني سنة 2009[7]

عناصر النفقة	مليار شيكل
أ. تعويض أجور للأجراء وتحويل للتقاعد	22.01
ب. شراء سلع وخدمات في إسرائيل	20.63
ج. جملة الاستهلاك الأمني المحلّي	42.64
د. الاستيراد الأمني	9.97
هـ. جملة الاستهلاك الأمني غير الصافي	52.61
و. حسم مبيعات جهاز الأمن	1.99-
ز. الاستهلاك الأمني (الصافي)	50.62

(7) مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، قياسات مبكرة للحسابات الوطنية للعام 2009، 31 كانون الأول 2009.

مصادر ذاتيّة حوّلت للأمن

لا تمثّل معطيات الاستهلاك الأمني جزءاً من موارد مصادر ذاتيّة حوّلت للأمن. لذلك، ينبغي أن نحسم من الاستهلاك الأمنيّ استهلاكاً بتمويل مساعدة من الولايات المتحدة، وكلّ الاستيراد الأمني والاستهلاك الأمنيّ المحلّي بتمويل مساعدة حوّلت للشيكل تقريباً.

ففي سنة 2009- على سبيل المثال- قُدّرت حصيلة الموارد من مصادر ذاتية حولت للأمن بنحو 39 مليار شيكل. وإن حساب عبء الأمن بحسب مقياس الاستهلاك الأمني يُحسب من مصادر ذاتية كدرجة مئوية من الإنتاج العام، أو من حصيلة المصادر بغير مساعدة أمنية، فيبيّن أن عبء الأمن على الجهاز الاقتصادي في 2009 كان 5.1% من الإنتاج العام، أو 5.3% من حصيلة المصادر بغير مساعدة أمنية.

وعلى نحوٍ مشابه، فالمقياس الذي يعبّر عن عبء الأمن بمفاهيم الاستهلاك العام هو الاستهلاك الأمني من مصادر ذاتية من الاستهلاك العام، بغير تمويل المساعدة الأمنية.

ويدلّ هذا المقياس على عبء الأمن بمفاهيم نفقات القطاع العام: كالتربية والصحّة ودعم السلطات وغير ذلك. وقد يتغيّر؛ لا بسبب تغيّر نفقات الأمن فقط، بل لأسبابٍ أخرى.

فتقليص الضرائب- مثلاً- الذي يُفضي إلى مضاءلة الاستهلاك العام، دون تقليص الاستهلاك الأمني، يزيد من عبء الأمن. وبحسب هذا المقياس، فقد بلغ عبء الأمن على القطاع العام الإسرائيلي عام 2009، 22.5% من الاستهلاك العام دون مساعدةٍ أمنية، بحيث تضاءل عبء الأمن مجال المناورة الميزانية للحكومة.

جدولٌ يوضّح الاستهلاك الأمني قياساً بجملة الاستهلاك العام في إسرائيل عام 2009

	الاستهلاك، بما فيه المساعدات الأمنية، بمليارات الشواكل	الاستهلاك، بدون المساعدات الأمنية، بمليارات الشواكل
أ. الاستهلاك العام المدني	134.7، 72.7%	134.7، 77.5%
ب. الاستهلاك الأمني	50.6، 27.3%	39، 22.5%
ج. إجمالي الاستهلاك العام	185.3، 100%	173.7، 100%

وهكذا، فإنّ نسبة نفقات الأمن من مصادر ذاتية تُعدّ ضئيلة نسبياً. ولذلك، لو قُلّص الاستهلاك الأمني من مصادر ذاتية تقليصاً كبيراً، فلا بُدّ من تغييرٍ جوهريٍ لمعطيات الاقتصاد في المنظور العام.[8]

مثلاً: تقليص 15%، أي 5.85 مليار شيكل من الاستهلاك الأمني من مصادر ذاتية وزيادتها على الاستعمالات الأخرى، سيُفضي إلى زيادة أقلّ من درجةٍ مئويةٍ واحدةٍ على الاستهلاك المدني والاستثمار الخام.

فاليوم، وخلافاً للوضع في السبعينات والثمانينيات من القرن العشرين، يبدو أن تقليصاً كبيراً من ميزانية الأمن لن يُفضي إلى تغييرٍ حقيقي لمستوى الحياة في "إسرائيل" والنموّ فيها.

اتّجاهات متعدّدة السنين

يزوّد المكتب المركزي للإحصاء بسلاسل معطياتٍ متعدّدة السنين عن الاستهلاك الأمنيّ ونسبته من الإنتاج العام، وعن الاستهلاك الأمنيّ المحلّي ونسبته من الإنتاج العام.

ويمكن أن نعتبر نسبة الاستهلاك الأمني المحلّي من الإنتاج العام، مقياساً يعبّر عن اتجاهاتٍ للعبء الأمني على الجهاز الاقتصادي. وتُبيّن الاتجاهات أنّه في الفترة التي تلت حرب يوم الغفران عام 1973، عانى الاقتصاد الإسرائيلي عبئاً أثقل من أن يُحتمل، ولم يكن من الممكن أن يثبت زمناً طويلاً.

وقد أفضى اتفاق السلام مع مصر إلى انخفاض هذا العبء. لكنّ حرب لبنان الأولى 1982، والغرق في الوحل اللبناني، قلّلا من معدّل انخفاضه.

وعلى إثر الأزمة الاقتصادية في "إسرائيل"، وصوْغ خطّة البلورة في منتصف الثمانينيات، طرأ انخفاضٌ حادٌ على العبء الأمني.

---

(8) توقّف تقرير مراقب الدولة الإسرائيلي عند الفشل الجوهري في التحضير لميزانية الجيش. ومما جاء فيه: خلل في عمل وزارة المالية، التي لا توثّق مراحل عملها، ولا تفحص الانعكاسات الأمنية لتوصياته. تجاهل الجيش والمؤسسة العسكرية للانعكاسات الاقتصادية لبرامجه على الصعيد الأمني. كثرة التغييرات الفورية في الميزانية، التي لا تُعرض على الكنيست لإقرارها. الطاقم العسكري يفرض احتكاراً على أبحاث ميزانية الأمن في الحكومة. غياب دور فعّال لديوان رئاسة الحكومة ومجلس الأمن القومي في تحديد ميزانية الجيش.(المترجم)

أما في التسعينيات، وفي سنوات الـ2000، فقد طرأ انخفاضٌ آخر للعبء الأمني، وهو يشبه اليوم في مستواه ما كان في مطلع الستّينيات.

عوامل انخفاض العبء الأمني

نما الإنتاج العام الإسرائيلي على الدوام. أمّا نفقات "إسرائيل" الأمنية، فلم تزد في قيمتها الحقيقية. ورغم أنّه طرأ على السنين ارتفاعات وانخفاضات، فإنّها انخفضت قياساً بسنوات الأوج التي تلت حرب يوم الغفران. ولهذا، أخذت نسبة نفقات الأمن من الإنتاج العام تنخفض.

منذ منتصف الثمانينيات، أعطت الولايات المتحدة إسرائيل المساعدة كلّها كمنحة. وعلى ذلك، لا تُنفق "إسرائيل" على الشراء الأمني في الخارج، بل تحصل على مساعدةٍ لتمويل جزءٍ من نفقات الأمن المحلّية.

عبء الاستهلاك الأمني على القطاع العام ذو اتجاهات مشابهة، لكنّها أقلّ حدّة، لأنّ العلاقة بين الاستهلاك العام والإنتاج تضاءلت على مدى السنين.

جدولٌ يوضّح حجم الاستهلاك الأمني بالنسبة للاستهلاك العام بين عامي 2003–2009

العام	نسبة الاستهلاك الأمني للاستهلاك العام	نسبة الاستهلاك الأمني المحلّي للاستهلاك العام	نسبة الاستهلاك العام للإنتاج
2003	30.8%	24.1%	27.8%
2005	29.5%	22.8%	25.8%
2007	28.8%	23.1%	25.0%
2009	27.4%	27.0%	24.3%

كلفة الأمن العامّة

لمّا لم تكن الميزانيّة ولا الاستهلاك الأمنيّ يعبّران عن كامل تكاليف الأمن، فإنّ المكتب المركزيّ للإحصاء الإسرائيلي ووزارة الخزانة العامّة يعرضان مقاييسها. وهي تشتمل على عناصر أخرى.[9]

(9) وفقاً لما درجت عليه العادة، ترتكز المصادقة على ميزانية «إسرائيل» العسكرية على الاعتبارات التالية: ما هي الأخطار الأمنية التي تواجهها الدولة، وما مدى التطبيق الفعلي لهذه الأخطار، وما الأضرار المتوقّعة الناجمة عنها؟ ما هي وسائل الردّ الممكنة على

أوّلاً: كلفة الأمن العامّة: أي الاستهلاك الأمنيّ مع زيادة "تكاليف أخرى". و هي كما يلي:

1- تكاليف القوّة البشرية في الجيش الإسرائيلي، 90% تقريباً من المقياس، وقيمة عمل جنود الخدمة الإلزامية، ومدفوعات أخرى من أرباب عمل لإكمال أجور من يخدمون في الخدمة الاحتياطية، وتحويل إلى التأمين لتعريض نفوس من يخدمون في الجيش للخطر، على صورة تأمين عن فقدان القدرة على الحصول على أجرة، أو لمسٍ بها قد يحدث في المستقبل.

2- مجالات محصّنة، كالملاجئ العامّة، وكلفة مجالات محصّنة في الشقق، وزيادة ثمن لبناء غرفة محصّنة قياساً بغرفة عادية، واحتياطي طوارئ كأدوية ومحروقات وغذاء، أكثر ممّا يُحتاج إليه في الحياة العادية.

3- النفقة على الأمن في مكاتب حكومية أخرى: كنفقات حرس الحدود والحرس المدني في وزارة الأمن الداخلي؛ وتأمين السلطات والوسائل القتالية والدفاع عن المناطق والدفاع المدني في وزارة الداخلية؛ والحراسة في المدارس في وزارة التربية؛ والمشاركة في تمويل القوّة المتعدّدة الجنسيات في سيناء، في وزارة الخزانة العامّة.

وقد قدّرت الحصيلة العامّة للتكاليف الأخرى التي لا يشتمل عليها الاستهلاك الأمني سنة 2009 بنحوٍ من 10.5 مليار شيكل، أي 1.4% من الإنتاج العام، قياساً بـ1.7% من الإنتاج في 2005، و1.8% من الإنتاج في 2000، و2.7% من الإنتاج في 1993.

والسبب الرئيس لانخفاض هذه النسب هو زيادة الإنتاج العام في إسرائيل، ووقف تقدير الاستهلاك الأمني المحلّي بغير استيراد، مع زيادة التكاليف الأخرى سنة 2009 على 7% من الإنتاج العام، قياساً بـ7.8% من الإنتاج في سنة 2005 و8.2% من الإنتاج في سنة 2000 و10% من الإنتاج في سنة 1993.

هذه الأخطار، وما هي الفترة الزمنية الضرورية للاستعداد لمواجهتها؟ كم تبلغ تكلفة وسائل الردّ هذه على مستوى ميزانية الجيش، وعلى مستوى الميزانيات الأخرى في الوزارات المختلفة، وحجم ضررها على مستوى النموّ الاقتصادي وفرص العمل والتشغيل، والاستقرار الاقتصادي والمستوى المعيشي؟ ما هي العلاقة بين وسائل الردّ والأخطار، وإلى أيّ مدى ستؤدّي لزيادة ميزانية الجيش، وما إذا كانت ستجرّ إلى حلبة سباق التسلح، أو على العكس؛ بمعنى مدى تراجع أعداء «إسرائيل» عن إمكانيات مهاجمتها؟ إلى أيّ مدىً سيؤدّي النشاط العسكري لظهور تأثيرات خارجية مرجوة، كتأهيل قوىً عاملة مدرّبة للعمل لاحقاً في القطاع المدني، أو تأثيرات غير مرجوّة، كالمسّ بالبيئة، وكيف يتمّ تقدير هذه التأثيرات؟ (المترجم)

ثانياً: عبء الأمن العام: وهو تقدير الاستهلاك الأمني من مصادر ذاتية مع زيادة التكاليف الأخرى المذكورة آنفاً وقف سنة 2009 على 49.5 مليار شيكل، أي نحو 6.5% من الإنتاج العام سنة 2009.

وأرى أنّ هذا التقدير هو الأقرب من التعبير عن عبء الأمن التام في "إسرائيل"، حيث يشير إلى انخفاضٍ متّصلٍ للعبء الأمني في "إسرائيل". ومن أجل الموازنة نقول إنّه قدِّر سنة 1999 بـ17.7% من الإنتاج العام.

وتذكر الخزانة العامّة في كرّاسة أُسس الميزانيّة أنّه "زيادة على النفقات التي تشتمل عليها ميزانية الأمن، توجد تكاليف أمنية أخرى عن الجهاز الاقتصادي، مثل ميزانيات قيادة الجبهة الداخلية، وصندوق الجنود المسرّحين، ووزارة الأمن الداخلي، وجهاتٍ أمنيةٍ مختلفة، ونفقات أمنية مدنية، ومساعدة صناعات أمنية في أزمة، وغير ذلك.

لذا، يجب أن نزيد على ذلك كلفة البديل من جنود الخدمة الإلزامية، والفرق بين مسار "الأجرة" في الخدمة الإلزامية، وبين الأجرة في السوق التي كان جنود الخدمة الإلزامية يؤجرونها لو لم يكونوا في الخدمة الإلزامية وأناس الاحتياط. ولقد قدّرت الخزانة العامّة الحصيلة العامّة للنفقة الأمنية سنة 2009 من مصادر الاقتصاد بالفعل بغير مساعدة الولايات المتحدة بأنها ستبلغ 60 مليار شيكل تقريباً؛ أي بنسبة 8.1% من الإنتاج الوطنيّ الخام المتوقّع سنة 2009. وفيما يتعلّق بميزانية 2010، تُذكر في كرّاسة الميزانية نفقة 63 مليار شيكل، أي بنسبة 8.1% من الإنتاج العام الذي تمّ التنبّؤ به في ذلك الوقت.

ويُلحظ فرقٌ كبيرٌ بين تقدير الخزانة العامّة وبين التقدير الذي يقوم على تقدير المكتب المركزي للإحصاء، حيث يبدو أن الفرق ينبع من عدّة مواد يشتمل عليها تقدير الخزانة العامّة فقط، مثل: ميزانية فروع التأهيل والعائلات الثكلى من ميزانية الأمن، نحو أربعة مليارات شيكل، وميزانية وزارة الأمن الداخلي 10.6 مليار شيكل لسنة 2010، التي اشتمل على جزءٍ منها فقط تقدير المكتب المركزي للإحصاء لكلٍ من حرس الحدود والحرس المدني، ومساعدة صناعات أمنية في أزمة، وصندوق الجنود المسرّحين 1.57 مليار شيكل في 2010 وغيرها.

وينبغي أن نذكر هنا أنّ الاستهلاك الأمنيّ في الحقيقة، لا يشتمل على الدفع لمتقاعدي جهاز الأمن كما يظهر في الميزانية. لكنّه يشتمل على تحويلٍ لتقاعد من يخدمون في جهاز الأمن.

نفقة إسرائيل الأمنية قياساً بدول أخرى في العالم

تتحمّل "إسرائيل" أثقل عبءٍ أمنيٍ بين الدول المتقدّمة في العالم. فبحسب مقياس العلاقة بين الاستهلاك الأمني والإنتاج العام، أو مقياس العلاقة بين الاستهلاك الأمني المحلّي والإنتاج العام، تقع "إسرائيل" في قمّة القائمة العالمية مع المملكة العربية السعودية وسوريا والأردن.[10]

ولمّا كان متوسط العبء الأمني في العام يقدَّر بـ2% من الإنتاج العام، فإنّ العبء الأمني في "إسرائيل" هو 6.5% من الإنتاج، حيث تتحمّل "إسرائيل" زيادة 3–4.5% من الإنتاج العام زيادة على العبء الأمني قياساً لدول العالم.

ويجري الحديث عن فرقٍ ملحوظٍ في ذلك حقاً، لكنّه أقلّ بكثيرٍ ممّا كان في عقودٍ سابقة. وعليه، فإنّ التأثير السلبي لعبء الأمن في قدرة "إسرائيل" على المنافسة في الاقتصاد العالمي انخفض كثيراً قياساً بالماضي. فمكان "إسرائيل" في تدريج النفقات المطلقة، يُعدّ أقلّ كثيراً نسبياً من مكانها بحسب العبء الأمني؛ ويتبيّن أنّه توجد دولٌ غير قليلةٍ تحدّياتها الأمنية أقلّ، لكنّ استهلاكها الأمني أعلى بكثيرٍ ممّا هو في "إسرائيل".

وسبب ذلك أنّ دولاً ذات قدرات اقتصادية عالية تسمح لنفسها بنفقاتٍ أمنيةٍ كبيرة نسبياً، كي تضائل أكثر فأكثر مستوى الأخطار عليها. وفي نهاية الأمر، وكما تُبيّن التدريجات المختلفة، يبدو أنّ كلّ دولةٍ تحدّد نفقاتها على الأمن بحسب التهديدات الخاصّة لها، مع الأخذ في الحسبان قدراتها الاقتصادية.

من هنا، وإزاء المحيط الأمني الخاصّ بـ"إسرائيل"، يمكن أن نستنتج أنه في مقارنة دولية حول

(10) تُعتبر الميزانية العسكرية الإسرائيلية كبيرة جداً مقارنةً بميزانيات مشابهة في دول العالم. فهي تساوي ميزانيات دول غنيّة، مثل كندا وأستراليا. وعلى مستوى الشرق الأوسط، هي تساوي ميزانية تركيا التي تبلغ مساحتها وعدد سكّانها أضعاف مساحة وسكّان إسرائيل. لكنّها تعدّ أقلّ من ميزانية السعودية، وأعلى من ميزانية مصر وإيران. وفي حين تساوي الميزانية العسكرية للجيش وباقي الأذرع الأمنية 8% من الناتج القومي، تنخفض النسبة إلى 3% في دول غربية، و4% في الولايات المتحدة ودول شرق أوسطية أساسية. (المترجم).

العبء الأمني، كما اعتاد أن يفعل محلّلون في نفقات الأمن، لا يوجد إسهامٌ كبيرٌ للنقاش في تحديد كبر ميزانية "إسرائيل" الأمنية.

جدولٌ يوضّح نفقات إسرائيل الأمنية قياساً بدول أخرى [11]

	نفقات الأمن بمليارات الدولارات	النسبة من الإنتاج المحلي الخام
الولايات المتحدة	607.3	4.0
بريطانيا	65.3	2.9
فرنسا	65.7	2.3
ألمانيا	46.7	1.3
إيطاليا	40.6	1.8
كندا	19.3	1.2
إسبانيا	19.2	1.2
اليونان	12.6	3.3
هولندا	12.2	1.5
العربية السعودية	38.2	9.3
إسرائيل	13.3	6.6
تركيا	15.8	2.1
إيران	9.2	2.9
سوريا	7.7	4.4
الأردن	1.3	6.3

الخلاصة

في النهاية، نستطيع أن نستخلص من هذه الدراسة الاستنتاجات الآتية:

1- استعمال مختلف المعطيات والجداول للنفقات الأمنية والعبء الأمني قد يوسّع المنظار المطلوب لفهم تأثير النفقات الأمنية في الجهاز الاقتصادي والقطاع العام. ومع ذلك، لا يوجد بالضرورة تلاؤمٌ بين المعطيات والجداول التي تنشرها الجهات الرسمية.

2- يقتضي استخلاص المعاني الناجعة معرفة بتركيب المعطيات والجداول، وملاءمة بين القضايا المبحوثة والجداول ذات الصلة، وتحليل التغيّر الذي يطرأ على الجداول على مرّ السنين. ومقابل ذلك، توجد أهمية محدودة للمقارنة الدولية.

3- عبء الأمن بمفاهيم الاستهلاك الأمني المحلّي قياساً بالإنتاج العام، يبيّن أن "إسرائيل" ما تزال تقع حقاً في قمّة التدريج العالمي. لكنّ الفرق أقلّ كثيراً ممّا كان عليه في الماضي.

(11) نفقات الاستهلاك الأمني في إسرائيل في 2009. مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي.

فمنذ منتصف السبعينات إلى الآن انخفض العبء الأمني، وهو اليوم يشبه الوضع الذي كان قبل حرب الأيام الستّة عام 1967. وعلى ذلك، يبدو ان تأثير النفقات الأمنية في صورة اقتصاد إسرائيل العام اليوم محدود.

4- للعبء الأمني تأثير أكبر في القطاع العام. ويبيّن جدول الاستهلاك الأمني من مصادر ذاتية ونسبته من الاستهلاك العام نحو 22% سنة 2009، تأثيراً جوهرياً لنفقات الأمن في مجال مناورة الحكومة. ومع ذلك، طرأ هنا تغيّر ملحوظ للعبء الأمني على مرّ السنين.

5- مساعدة الولايات المتحدة البالغة 2.775 مليار دولار في 2010. فمن جهة، هي ليس لها تأثير اقتصادي عام ملحوظ، لأن نصيبها من المصادر ضئيل، ولا يوجد لـ"إسرائيل" اليوم نقصٌ في العملة الأجنبية؛ ومن جهةٍ ثانية، للمساعدة تأثير جوهري في ميزانية الدولة وفي مجال المناورة المالية للحكومة.

6- تزوّد ميزانية الأمن بصورةٍ جزئيةٍ للنفقات المخطّط لها للأمن في "إسرائيل". ويحسن أن يفحص المستوى السياسي كلَّ سنة صورة ميزانية سائر جهات الأمن بنظرةٍ عامّة. ففي عصر تهديداتٍ تتجاوز الحدود، مثل العنف، قد تُسهِم صورة مشتركة للكلفة العامّة للجهود الأمنية في إيصال فائدة النفقة العامّة على الأمن إلى أقصى حدودها.[12]

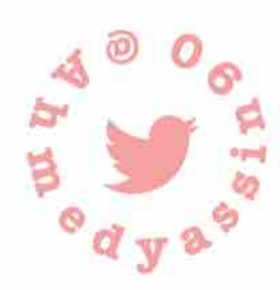
والمراد أن يُعرض على الجمهور ميزانية الجيش الإسرائيلي كجزءٍ من الميزانية الأمنية، بحيث يكون واضحاً ما الذي يقع تحت سيطرة الجيش الإسرائيلي وما هو ليس كذلك.

وبغير تقليل من الحاجة إلى زيادة جدوى جهاز الأمن، يبدو أن الحاجة الأمنية ستظلّ تُملي عبئاً أمنياً مرتفعاً قياساً بدول أخرى في العالم. وتبدو طاقة الاستبدال اليوم بين الاستهلاك الأمني والاستهلاك المدني محدودة جداً.

(12)على صعيد النفقات العسكرية الإسرائيلية لمواجهة الانتفاضة المتصاعدة في الأراضي المحتلة، شدد العميد «يسرائيل زيف» رئيس قسم العمليات، أن السنوات الخمس 2002-2006 سجّلت انخفاضاً حاداً في نفقات الجيش على حربه ضدّ الفلسطينيين،على النحو التالي:مبلغ 350 مليون شيكل أنفق خلال سنة 2006، أو ما يعادل 90 مليون دولار؛ مبلغ 650 مليون شيكل في سنة 2005، أو ما يعادل 160 مليون دولار؛ مبلغ 800 مليون شيكل في 2004، أو ما يعادل 200 مليون دولار؛ مبلغ 1.3 مليار شيكل في 2003، أو ما يعادل 300 مليون دولار، مبلغ 3 مليار شيكل في 2002، أو ما يعادل 750 مليون دولار.(المترجم).

وعلى ذلك، فإنّ السبيل الرئيسة لتحسين وضع "إسرائيل" ورفاهتها تكمن في رفع منحنى البديل بتطوير وإنجاع مجالاتٍ توجد فيها طاقة كامنة ملحوظة لتحسين الإنتاج العام، مثل زيادة مشاركة السكّان في القوّة العاملة في الجهاز الاقتصادي، وزيادة خصب العمل في القطاع العام وغير ذلك.

وبهذا، تستطيع "إسرائيل" أن تحافظ في الوقت نفسه على قوّةٍ أمنيةٍ كافية، وعلى قدرة منافسةٍ عاليةٍ في الاقتصاد العالمي.



وثائق ذات صلة

الوثيقة رقم //1

حرب تمّوز 2006: منعطف استراتيجي في تاريخ المقاومة*

بقلم جورج حدّاد (أبو مازن)

توطئة

شكّلت حرب تموز 2006 منعطفاً حاسماً في تاريخ الحروب الاسرائيلية ـ العربية خاصّة، وفي تاريخ الصراع العربي ـ الصهيوني عامّة؛

ولا نبالغ إذا قلنا أن التاريخ الصراعي، ولا سيّما تاريخ الصراع العسكري بين العرب والاستعماريين اليهود، أصبح ينقسم إلى مرحلتين هما: مرحلة ما قبل حرب تموز، ومرحلة ما بعد حرب تموز. وهذا ما يفترض، بل يحتّم دراسة ظروف ومضاعفات ونتائج ودروس هذه الحرب، بكلّ جدّية وتمعّن، من قِبلنا ومن قِبل دولة اليهود الغاصبين معاً. وأنا أحاول أن أسلّط الضوء هنا على هذه الحرب المفصلية، من زاوية نظر فردية تماماً.

طبعاً، لا أدّعي أنني اختصاصيّ بالستراتيجية الحربية، فأنا لست سوى قارئٍ عاديٍ للأحداث. وبناء على "قراءتي"، أرى ما يلي:

أوّلاً: إن أيّ جيش (بما في ذلك الجيش الإسرائيلي الذي "لم يهبط من السماء" وليست لديه أيّة "قدرات خارقة") هو مثل أيّ قوّةٍ عسكريةٍ أخرى: يقوده قوّاده. وعسكرياً نقول: يقوده جنرالاته؛ ويُعزى الفشل أو النجاح في المعارك والحروب إلى هؤلاء الجنرالات. وأحياناً، تُعزى

*(بتصرّف)

الجيوش ذاتها؛ فيُقال "جيش هنيبعل" و"جيش الإسكندر المقدوني" و"جيش ديغول" و"جيش فرانكو"؛ إلخ. ولكن، في الواقع، لا يمكن أبداً اختزال أيّ جيشٍ بجنرالاته فقط، مهما كانوا عظماء وأذكياء!

الجنرالات القدماء كانوا يدرسون النظريات العسكرية والتاريخ العسكري نقلاً عن الذين سبقوهم. وفي الأزمنة الحديثة، أصبحوا يدرسون في الأكاديميات الحربية. ولكن، هذا لا ينطبق على الجيش، كجيش، حتّى لو دخل جميع أفراده الأكاديميات والمدارس الحربية؛ أي أن الأفراد هم الذين يدخلون الأكاديميات والمدارس الحربية وليس "الجيش". فالجيش يتشكّل من مجموع أفراده؛ وفي الوقت نفسه، هو ـ"جوهرياً" "ليس" "مجموع أفراده"، تماماً مثلما أن الجسم يتشكّل من مجموع أعضائه، وهو في الوقت ذاته "ليس" "مجموع أعضائه وعضلاته، إلخ". والمدرسة أو الأكاديمية الحربية التي يتعلّم فيها الجيش، بوصفه "كائناً جماعياً حيّاً له خصوصيته"، هي: ميدان القتال ذاته؛ أي الحروب والمعارك التي يخوضها، تماماً مثل المصارع، أو فريق كرة القدم. وتوجد اليوم مدارس وأكاديميات رياضية، بما فيها لتعليم المصارعة. وقد يكون أحد المصارِعين خرّيجاً متفوّقاً من إحدى هذه الأكاديميات، وقد يكون مجتهداً إلى درجة أنه يدرس كلّ ما يقع تحت يديه من كتب "فنّ المصارعة"، ويشاهد أفلام أشهر المباريات في العالم. فهذا "المصارع" خرّيج الأكاديميات، قد يكون صالحاً لإلقاء أفضل المحاضرات في المصارعة، ولكنّه عملياً (في الحلبة) ليس مصارعاً. وكذلك الأمر بالنسبة لفريق كرة القدم، وبالنسبة للجيش (الجنرالات ودرجات رتب الضبّاط والرتباء والمدفعجية وفرق الهندسة والألغام والقنّاصين وغيرهم) الذين يتخرّجون من الأكاديميات والمدارس الحربية.

ومع ذلك، وبدون أيّ انتقاصٍ من قيمة الأكاديميات الرياضية والعسكرية، لنتصوّر ذلك المصارِع الأكاديمي ينزل إلى الحلبة وكلّ رصيده من "فنّ المصارعة" هو ما درسه وما قرأه عن المصارعة. إن كلّ ما درسه وقرأه "سيطير" من رأسه منذ أوّل ضربةٍ أو لقطةٍ تطرحه أرضاً يتلقّاها من الخصم؛ وهو سوف يدافع عن نفسه بشكلٍ تلقائي وغريزيّ، بدون أن يكون لديه الوقت ولا القابلية لأن يفكر ولو للحظةٍ في أي صفحةٍ وفي أيّ كتابٍ قرأ أي شيءٍ حول فنّ

المصارعة. وفي المرّة القادمة، سيأتي المصارع لخوض معركةٍ جديدةٍ على الحلبة دون أن يتأبّط أيّ كتابٍ أكاديمي عن فنّ المصارعة؛ بل هو يأتي معتمداً على "تجربته" في المعركة السابقة وليس إلى ما درسه في الأكاديمية الرياضية. أي أن هذا المصارع يستفيد من الدروس التي تلقّاها في الأكاديمية الرياضية، ولكنّه عملياً يجسّد أو يعتمد على "تاريخه" و"تجربته الخاصّة" في المصارعة. وبالنسبة للإنسان، فرداً أو جماعة، ككائنٍ ذكيٍ يفكّر قبل أن يتصرّف، ثمّ "يفكْرِن" تصرّفاته، كي يعود فيفكّر بشكلٍ أرقى، ليعود فيتصرّف من جديدٍ بشكلٍ أرقى؛ وهكذا دواليك؛ ـ بالنسبة لهذا الإنسان، فإن الثقافة (الدراسة النظرية المجرّدة) والتمرينات والتدريبات، و"التاريخ الخاصّ" للممارسة المباشرة (أي المباريات الحيّة للرياضيين والحروب الحيّة للجيوش)، تتداخل وتتفاعل في رؤوس أصحابها بشكلٍ لا انفصام فيه. ولكنّ "الخلطة" التي تتجسّد فيها تعبّر عن نفسها في "الميدان"؛ أي في المباريات الجديدة وفي المعارك الجديدة. يعني في "التاريخ" العملياتي للمصارع أو الجيش. وبكلماتٍ مختصرة: إن الجيش يأتي إلى المعركة "بتاريخه"، والدروس المستخلصة من هذا "التاريخ".

لنأتِ إلى حرب تموز 2006، ولنحاول الإجابة على السؤال: لماذا سمّيناها أو وصفناها بأنها تمثّل "منعطفاً" في التاريخ العسكري أو الحربي للصراع العربي ـ الإسرائيلي؟ في التاريخ العسكري أن هنيبعل "كسر ظهر" الجيش الروماني قبل أن يخوض المعركة ضدّه. لماذا؟ لأن الجيش الروماني كان بالتجربة يؤمن بالجغرافيا وكان يستند بظهره إلى جبال الألب، فجاء هنيبعل (الذي كان يؤمن بالقدرات الخارقة للمقاتل كإنسان) وكسر حاجز الجغرافيا في الحروب. ولذلك، هو هزم الرومان شرّ هزيمة في معركة (كانا) وقتل منهم 70 ألف رجلٍ في يومٍ واحد؛ وأصبحت أبواب روما مفتوحة أمام هنيبعل، لأن استراتيجية الرومان الاستعمارية البدائية كانت لا تزال تتمحور حول الجغرافيا، بينما استراتيجية الجيش الفينيقي بقيادة هنيبعل كانت تتمحور حول الحركة والمناورة والمفاجأة.

ثانياً: إذا تجرّدنا عن كلّ المؤثّرات الفكرية والأيديولوجية والسياسية والدينية (التي تلعب دور الديكور والمؤثّرات الصوتية والكومبارسية في المسرح أو السينما، ولكنّها لا تنوب عن جوهر

"القصّة" بحدّ ذاتها)، ففي حرب تموز، تصادم في الميدان "تاريخان عسكريان" أو "مدرستان عسكريتان" أو "عقيدتان عسكريتان":

أ ـ عقيدة الجيش الاستعماري المتغطرس.

و ب ـ عقيدة المقاومة الشعبية المتفانية.

وفي الحساب الأخير، فإن حرب تموز كانت حرباً بين هاتين العقيدتين.

ولننظر بداية في العقيدة العسكرية للجيش الإسرائيلي: إن التاريخ الإسرائيلي، وتاريخ الجيش الإسرائيلي و"عقيدته العسكرية" المكوّنة عبر هذا التاريخ، هو ما أملى ويُملي عليه تصرّفه الميدانيّ الراهن. وهو ما سيُملي عليه التصرّف في المعركة أو المعارك القادمة. فممّا كان يتركّب هذا التاريخ، أو العقيدة العسكرية؟

ـ إن الجيش الإسرائيلي هو جيش تعبئةٍ عامّة. أي: من حيث التركيب البنيوي الشكلي، ومن وجهة النظر "الديموقراطية" الإسرائيلية، وشئنا أم أبينا، فإن الجيش الإسرائيلي هو "جيش شعبي"، "جيش الشعب الإسرائيلي"، "جيش المجتمع الإسرائيلي". وليس هناك بلدٌ عربيٌ يحظى فيه ما نسمّيه "التجنيد الإجباري" باحترام يُداني مستوى التقديس، كما في إسرائيل. علماً أن الموت بالنسبة لليهودي يمثّل "فاجعة" أكثر بكثيرٍ ممّا لدى العربي. وهذا الجيش يجسّد تماماً الحالة النفسية ـ الوجودية لـ"مجتمعه" و"شعبه"، ويجسّدها ليس كيفما كان وفي الإدلاء بالآراء، لأن الجيش يأتي إلى الميدان ليس لإجراء مناظرةٍ سياسيةٍ أو فكرية، بل يجسّدها "عسكرياً" و"حربياً" و"قتالياً". أمّا "المجتمع الإسرائيلي" أو "الشعب الإسرائيلي" أو "شعب الله المختار"، فيُعرّف من خلال الدور اللاإنساني ـ الاستغلالي ، الاستعماري، الخياني، الرّبائي، اللصوصي، الذي اضطّلع به في كلّ مرحلةٍ من تاريخه (تبعاً لـ"حاجة" المجتمع إلى وجود دجّالين ومشعوذين وقوّادين ومُرابين ولصوص، إلى درجةٍ يمكن معها القول أنه لو لم يوجد اليهود، في أيّ مجتمع، لكان على هذا المجتمع أن "يستوردهم"ولو من المرّيخ، أو أن "يصنعهم")! أي أنه بسبب هذا "التاريخ" المخزي، لم يستطع المجتمع اليهودي أن يخرج من شرنقة "الأقليّة"؛ وهو يعاني بشكلٍ مرضيٍ تماماً "عقدة الأقليّة"، لأن المجتمع العالمي بمقدار ما كان "يحتاج" لوجود

"اليهود" كأقلّية، كان في الوقت ذاته "ينبذهم" كي يُجبرهم على أن يظلّوا أقلّية؛ ولذلك، هم ظلّوا "أقلّية" ضرورية تاريخياً ومنبوذة طوال تاريخهم، الذي هو جزءٌ من التاريخ الإنساني العام. وحينما ينظر "الإسرائيلي" (كأقلّية) إلى "البحر البشري" العربي والإسلامي الذي يحيط به، فإنه يكاد يموت رعباً بـ"عقدة الأقلّية" قبل أن يرميه أحد بوردة!

وانطلاقاً من "عقدة الأقلّية الإسرائيلية"، فإن كلّ "العقيدة العسكرية الإسرائيلية" تقوم على "الخطّة الموسوية"، أو "العقيدة الموسوية"؛ أي عقيدة عدم خوض معركةٍ مكشوفةٍ ومفتوحةٍ مع الأكثرية؛ عقيدة الاستفراد بأقلّيةٍ عربيةٍ وهزمها بطريقةٍ ساحقةٍ وصاعقة، لبثّ الرّعب في قلوب الأكثرية، ومنعها ـ بالخوف ـ من الاقتراب من الأقلّية الإسرائيلية! ومنذ أن أصدر الأفّاك الاستعماري ـ الصحفي المرتزق وعميل أجهزة مخابرات أكثر من دولةٍ أوروبية ـ تيودور هرتزل؛ منذ أن أصدر كتابه "دولة إسرائيل"؛ ثمّ منذ "وعد بلفور" الاستعماري واتفاقية سايكس ـ بيكو، وبدايات الغزو الاستيطاني الاستعماري اليهودي للأراضي الفلسطينية، واندلاع الاشتباكات بين اليهود الغزاة والعرب، كانت "عقدة الأقلّية" تكمن دائماً في صُلب "العقيدة العسكرية" اليهودية، فالإسرائيلية؛ وتقضي هذه العقدة ـ العقيدة، أوّل ما تقضي، أن لا يخوض اليهود "معركة مفتوحة" مع الفلسطينيين والعرب؛ بل أن يخوضوا كلّ معركة، في أضيق نطاقٍ ممكن، وأقلّ أقليّةٍ معاديةٍ ممكنة، وأقصر وقتٍ ممكن، وبأكثر ما يكون من الشدّة والقسوة من الجانب اليهودي فالإسرائيلي، لزرع الرّعب في الجانب الآخر، وبلبلة الأكثرية وشلّ إرادتها.

وإذا درسنا التاريخ العسكري الإسرائيلي، نجد أن الجيش الإسرائيلي، منذ أن كان عصاباتٍ متنازعة فيما بينها، إلى أن أصبح سوبّر ـ جيش منظّم أكثر من الجيش الأميركي نفسه، كان دائماً، إلى جانب القتال، يتعمد ارتكاب المجازر، وخصوصاً ضدّ العزل والعجزة والنساء والأطفال، بدون أن يكون لهذه المجازر أيّ قيمةٍ عسكرية. (ما هي القيمة العسكرية لمجزرة مخيّمي صبرا وشاتيلا أو مجزرة قانا الأولى والثانية، أو أيّ مجزرةٍ أخرى ارتكبها الإسرائيليون؟ ـ لا شيء!). ولكنّ الجيش الإسرائيلي، حتّى وهو يراكم تسجيل "انتصاراته" العسكرية، كان يصرّ على "ترصيع" تاريخه بالمجازر، كي يظلّ، من خلال عِقدته ـ عقيدته حول الأقلّية والأكثرية، محافظاً على نهج

بث الرّعب لدى الأكثرية. ولكي ينجح هذا الجيش في القيام بدوره، وتجسيد وتحقيق "عِقدته ـ عقيدته"، عمل المجتمع الدولي بأسره (من بلفور إلى اللنبي، إلى تشرشل وروزفلت وستالين) على تحقيق التفوّق الميداني للجيش الإسرائيلي أكثر من الجيوش العربية مجتمعة، لأجل تكوين أسطورة "الجيش الذي لا يُقهر" للجيش الإسرائيلي: لمحبّي ستالين من الشيوعيين المزيّفين من أمثال فؤاد النمري، نذكّرهم بأنه حينما دخلت قوّات "جيش الإنقاذ" المؤلّف من متطوّعين عرب إلى فلسطين خلال معارك 1948، ولاحت في الأفق مخاطر جرّ المجتمعات العربية لخوض معركةٍ مفتوحةٍ مع اليهود الغزاة المتقاطرين على فلسطين من البلدان الأوروبية وغيرها، أوعزت الدول الكبرى لعملائها في السلطات العربية لقبول الهدنة الأولى، وأوعز ستالين الى الحكومة التشيكية حينذاك بتزويد إسرائيل بالطائرات. وحينما اندلعت المعارك من جديدٍ في حرب 1949، فإن أوّل طائراتٍ قصفت المواقع العربية كانت طائرات "شيوعية" ستالينية، لكي يتمّ طمس وتبديد مشاركة الشيوعيين العرب في المعركة القومية الكبرى ضدّ اليهود الغزاة!

وفيما بعد، أُعطيت إسرائيل المفاعل النووي والقنابل الذرّية والصواريخ، وفُتِحت لها كلّ ترسانات الجيوش الغربية وعلى رأسها أميركا، بحيث "ضاعت الحدود" بين الدعم الغربي للجيش الإسرائيلي وبين شكوك أو احتمالات المشاركة الغربية المباشرة في المعارك. ولم يعد من حاجةٍ إلى كلّ شكليّات نقل ملكيّة الطائرة الأميركية مثلاً إلى الدولة الإسرائيلية؛ وأصبح يكفي كي تتحوّل الطائرة من أميركية إلى إسرائيلية اتصال من تل أبيب بواشنطن واتصال من واشنطن بأقرب قاعدةٍ أميركيةٍ إلى منطقة الاشتباك! وطبعاً ... مع بويا لإعادة رسم الشارات الإسرائيلية على الطائرة بدلاً من الشارات الأميركية، إذا لم تكن مرسومة سلفاً. وبلغ الالتباس على هذا الصعيد إلى حدّ أن المرحوم جمال عبدالناصر قال خلال حرب حزيران 1967: "إنتظرناهم من الشرق، فأتونا من الغرب". علماً أن هذا لا يعفي عبدالناصر ولا غيره من القيادات العربية من المسؤولية؛ لأن العلاقات الغربية ـ الإسرائيلية هي مفضوحة لدرجةٍ لا يجوز أن تفاجئ أحداً. وهناك أيضاً طريقة إعداد المقاتل الإسرائيلي، انطلاقاً من عِقدة ـ عقيدة الأقلّية والأكثرية. فلننظر مثلاً كيف يقضي الطيّار الإسرائيلي "دوامه" (وهذا ما أذكره من مقالٍ قرأته بعد حرب 5

حزيران 1967) ما إن يصل الطيّار إلى قاعدته، حتّى يتلقّى بعد دقائق معدودةٍ نداءه المعهود، فيصعد إلى طائرته ويتلقّى الإذن بالطيران. وفي الجوّ، يتلقّى الأمر بمهمته كلّها أو المرحلة الأولى منها؛ وإذا كانت الجبهة قريبة، يعود افتراضاً بعد ساعتين، فيذهب إلى الكافتيريا ليأخذ فنجان قهوة. وفي خلال ذلك، تؤخذ الطائرة إلى الميكانيك لتحضيرها من جديدٍ لطلعةٍ جديدة. ولا يكاد الطيّار ينتهي من قهوته، حتّى يُنادَى عليه من جديدٍ لمهمّة جديدةٍ وبطائرةٍ أخرى. وفي الأغلب، يكون الطيّارون شباناً أو شابّات في مطلع العشرينات، غير متزوّجين، ولا يحتاجون إلى تعيينهم إلاّ إلى كفاءاتهم الصحّية والعلمية والعسكرية. وفي الظروف العادية، ينفّذ الطيّار 3 طلعات، مقابل طلعةٍ واحدةٍ للطيّار العربي. وإذا أجرينا حساباً بسيطاً، نرضد ما يلي: إذا كان عدد الطائرات العربية 100؛ وكانت أميركا ستزوّد إسرائيل بـ 50% زيادة لتأمين تفوّقها؛ ليصبح لدى إسرائيل 150 طائرة، فهذا يعني أنه إذا ظهر سربٌ عربيٌ مؤلّفٌ من 10 طائرات، فسيظهر أمامه ليس 15 طائرة إسرائيلية، بل ما بين 15 إلى 60 طائرة (15 حدّ أدنى، لأن إسرائيل لديها مقابل كلّ طائرةٍ عربيةٍ 1،5 طائرة إسرائيلية، و60 طائرة حدّ أقصى؛ لأن إسرائيل لديها مقابل كلّ طلعةٍ للطيّار العربي 3 طلعات للطيّار الإسرائيلي)؛ أي أن إسرائيل ليست "أقلية" بل هي "الأكثرية"، في الجوّ، وتُسيطر سيطرة كاملة على الجوّ بالدعم الغربي الإضافي وبطريقة استخدامها لـ"إمكانياتها الذاتية"! طبعاً، إن المعادلة ليست هي ذاتها على الأرض وبالنسبة للجيوش البرّية.

ولكن، بشكلٍ عامّ، كان الجيش الإسرائيلي يدخل دائماً حروبه مع العرب وهو أكثرية ميدانية: عدداً وعدّة وأداء؛ فكان يدخل كلّ معركة كي ينتصر، لا لشيءٍ آخر، بل لمجرّد أنه الجيش الاسرائيلي. وبالمقابل، كان العكس تماماً. كانت الجيوش العربية، بصرف النظر عن مواقف وعواطف وتضحيات قادتها وضبّاطها وجنودها، تدخل الحروب مع إسرائيل ومعها أوامر مُسبقة واضحة وحاسمة بأن لا تنتصر، بل بأن تنهزم، وأن تضطّلع بدور "كيس الرّمل" الذي يتدرّب عليه الملاكم، أو "الهدف" أو "الشخص" الذي يتدرّب عليه الجندي بإطلاق النار، والذي يُدرك أن دوره المرسوم سلفاً هو أن ينهزم. وهذا سببٌ سايكس ـ بيكوي قديم يجدر أن نتوقّف عنده.

ثالثاً: يعتقد كثيرون أن اتفاقية سايكس ـ بيكو هي "حادثة"، أو "مصيبة" حلّت بالبلاد العربية، وأنها مثل أي مصيبةٍ تولد كبيرة وتصغر مع الزمن حتّى تزول وتزول آثارها. ولكنّ الواقع هو غير ذلك تماماً؛ فالاستعمار العثماني (دام 400 سنة) كان مصيبة؛ والاستعمار الفرنسي للجزائر (دام 132 سنة) كان مصيبة، وغيرهما. إلاّ أن هذه المصائب زالت وأخذت تزول آثارها أيضاً. لكنّ اتفاقية سايكس ـ بيكو (وجزء لا يتجزّأ منها، بل جزؤها الأساسي : وعد بلفور) هي شركة تعاقدية لتجزئة الدول العربية؛ أي لتأسيس دولٍ عربيةٍ مجزّأة + دولة إسرائيل. ومع مرور الزمن، تزداد هذه الشركة رسوخاً؛ وهي تصبح أكثر فأكثر "أمامنا" وليس "وراءنا". والشرط التأسيسي الرئيسي لهذه الشركة هو المحافظة على وجود إسرائيل، لأجل المحافظة على كلّ دولة شريكةٍ في سايكس ـ بيكو؛ أي كلّ دولةٍ عربية، بالمكاسب التي تعطيها لأصحابها. خذوا مثلاً "جمهورية الرقص" التي أراد بيار الجميل الجدّ أن يؤسّسها في لبنان كي تحلّ "الكرخانات" الأخرى محلّ كرخانات الحرير!

لقد عنت سايكس ـ بيكو أن يولد أبناء الأسر الحاكمة والمحظوظة في الدول النفطية وفي افواههم ملاعق من ذهب. فسايكس ـ بيكو هي العائدات النفطية. فهل العائدات النفطية ماضٍ، ام حاضر ومستقبل؟!

وهذا الشرط لا يزال ساري المفعول حتّى الآن؛ وليس من الصدفة أننا صرنا نسمع اليوم مختلف الدول السايكس ـ بيكوية ترفع بوجه "شعوبها" وبوجه بعضها البعض ، وكأنما المايسترو واحد، شعار "... أوّلا"، بما في ذلك ـ ويا للعجب ـ شعار "فلسطين أوّلاً". وإذا أردنا ان نبحث بعمق، لوجدنا أنه توجد في كلّ بلدٍ سايكس ـ بيكوي "غرفة سرّية سوداء" تُشرِف على تطبيق اتفاقية سايكس ـ بيكو: كلّ رئيس دولة، رئيس وزراء، وزير خارجية، وزير دفاع، ووزير داخلية، لدى استلامه مسؤولياته، يأتي من قِبل هذه الغرفة السرّية من يُفهمه بصريح العبارة أو بالمواربة أن إسرائيل "خطٌ أحمر"، وأن كلّ من "يدق" رأسه بإسرائيل سيتكسّر رأسه!

وعلى مستوى الجيوش، كان هذا الإنذار يترجم بما يلي: إن دور الجيش في كلّ بلدٍ عربي هو أن يحمي النظام السايكس ـ بيكوي، من شعبه الخاصّ، ومن الدول العربية الأخرى. أمّا

أمام إسرائيل، فيجب أن "ينهزم" طوعاً وراضياً مرضيّاً. وهكذا تكوّنت لدينا جيوشٌ تقوم "عقيدتها القتالية" تجاه بإسرائيل، أن تقاتل وتضحّي بالشهداء الأبرار و... تنهزم!

وكما يقول المثل الدارج: صار عندنا "طنجرة ولاقت غطاها". أي: "عقيدة التفوّق" لدى الجيش الإسرائيلي، التي تقابلها وتُكملها "عقيدة الهزيمة الذاتية" لدى الجيوش العربية. ومن "الخلطة الكيمياوية" لهاتين العقيدتين، خرجت نظرية "الجيش الذي لا يُقهر"، التي هي نظرية خرافية لا علمية ولا عملية ولا أساس لها من الصحّة، لأن الجيش الإسرائيلي، وكلّ إسرائيل، وكلّ إسرائيلي، وكلّ يهودي مؤمنٍ بيهوديته، هم "أقلّية" ومجبولين بـ"عقدة الأقلّية" وبمركّبات نقص "عقدة الأقلّية" إلى أن يخلق الله تعالى أمراً كان مفعولاً.

رابعاً: قلنا سابقاً إن الجيش، مثل الملاكم أو المصارع، لا يأتي إلى الحرب حاملاً نظريات أكاديمية، بل يأتي حاملاً "تاريخه": عدد المباريات الرابحة والخاسرة والمتعادلة، إلخ. و"العقيدة العسكرية" التي حملها الجيش الإسرائيلي ونقلها إلى الميدان في حرب تموز 2006 هي: "عقدة الأقلّية" المذعورة، المستقلبة اصطناعياً إلى "عقيدة التفوّق"، والمتجسّدة أخيراً في أسطورة أو خرافة "الجيش الذي لا يُقهر"، الذي يعلم عِلْم اليقين أن "العدوّ" الذي أمامه لن يردّ على ضرباته، مهما كانت ضرباته لهذا العدوّ شديدة ومؤلمة. وهو ـ أي الجيش الذي لا يُقهر، وفي معتقداته ـ لا يرتكب أيّ جريمةٍ ضدّ الإنسانية، بل ينفّذ مسرحية متّفقاً عليها، وتحظى بتأييد المجتمع الدولي بأسره (1ـ تناقلت الصحف أن أوساطاً لبنانية نافذة رجت "إسرائيل" إطالة فترة حرب تموز؛ 2 ـ نشرت الصحف صور أطفال إسرائيليين، صبياناً وبناتاً، يوقّعون على الصواريخ وهم يتضاحكون، عبارة (من إسرائيل، مع حبّي): إنها ليست حرباً، بل حفلة إطلاق مفرقعات؛ 3 ـ نشرت إحدى الصحف الإسرائيلية (أو الأجنبية) مقابلة مع قائدة الطائرة التي قصفت البناء "الآمن" في قانا وقتلت عشرات الأطفال بدون رحمة (وهي شابّة يهودية في الـ23 من العمر، وليس لها أيّ عدوٍ في لبنان، والأرجح أنها حينما كانت تقود طائرتها كان كلّ تفكيرها ذاهباً إلى أحضان صديقها)، وحينما سُئلت: لماذا قتلتِ هؤلاء الأطفال؟ وألم يكن من واجبكِ العسكري أن تتحقّقي من طبيعة الأهداف التي تقصفينها، أجابت "ببراءة" أنها كانت ذاهبة لقصف الهدف

المحدّد لها سلفاً دون أن تعرف ما هو؛ وحينما رأت "أشياء" تتحرّك في الهدف قصفته دون أن تفكّر ما هي هذه "الأشياء". "أشياء"؛ طبعاً "أشياء"!!!. ولم يبق سوى أن تقول لنا هذه المجرمة أن جثث الأطفال الممزّقة ليست سوى حيل وألاعيب سينمائية؛ لأنها هي نفسها لم تكن ذاهبة إلى "حرب حقيقية" يموت فيها المقاتلون والمدنيون من كلا الطرفين. بل كانت ذاهبة للمشاركة في فيلم سينمائي؛ يُقتل فيه جميع "الأشرار" "بإرادتهم"، ولا يُقتل فيه أحدٌ من "الأبطال"؛ وهي ليست "شرّيرةً" كي تقتل "أطفالاً".

حينما صدر تقرير غولدستون عن فظائع "إسرائيل" في حرب غزة (2009)، كانت ردّة فعل القيادة الرسمية الفلسطينية على التقرير أسوأ وأكثر سلبية من ردّة فعل إسرائيل ذاتها.

ولمحبّي التفسيرات الدينية، نقول: إذا سحبنا خشبة المسرح قليلاً إلى داخل التوراة اليهودية، فإن الجيش الإسرائيلي حينما يمثّل دور "الجيش الذي لا يُقهر"، فإنه (في معتقداته) ينفّذ أو يجسّد مقولة "شعب الله المختار"؛ والعرب التافهون (توراتياً) حينما يمثّلون دور الضحايا، فإنهم يحقّقون مشيئة الله (التوراتي) الذي لم يجد بين كلّ خلق الله أفضل من اليهود كي يكونوا "شعبه الخاصّ"!

أي أن الجيش الإسرائيلي جاء إلى حرب تموز2006 وهو يحمل معه "تاريخه": تاريخ "الجيش الذي لا يُقهر"؛ فصال وجال وقذف كلّ ما يمكن قذفه من القوّة النارية والأسلحة الجوّية والبرّية والبحرية، وأنزل إلى الميدان دبّابات الميركافا الشهيرة من الجيل الرابع، كي يسجّل الانتصارات على اسمها، لأنه كان لدى إسرائيل عدّة "طلبياتٍ دسمة" على هذا الموديل الجديد، ومسؤولو وزارتي الدفاع والصناعة قلقون كالوالد على باب غرفة التوليد ينتظرون الأخبار السارّة من الميدان كي يوقّعوا عقود البيع ويبدأوا قبض مئات ملايين الدولارات، مع "السمسرات" التي يسيل لها لعاب عقارب الصحراء ذاتها.

وبحسابات الحروب السابقة، فإن القوّة التي كانت تقف بوجه الجيش الإسرائيلي لم يكن من المتوقّع أن تصمد أكثر من أيّامٍ معدوداتٍ لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة. أي ما هي إلاّ

أيّام فقط ويُدفن حزب الله في الخنادق التي حفرها جنوبيّ الليطاني، وتطبّق سرّية تامّة على ما حدث، ولا يوجد من يطالب حتّى بنبش ودفن الجثامين حسب الأصول والتقاليد!

أي ما هي إلاّ أيّامٍ معدوداتٍ فقط، وتُمسح الضاحية الجنوبية لبيروت بالأرض، ويتمّ تسليمها لشركة السوليدير لتوسيع "الداون تاون"، دون أن يجرؤ أحدٌ أن ينبس ببنت شفة. وتُرسَل مجموعاتٌ من الكوماندوس لاختطاف أو قتل كلّ مسؤولٍ لحزب الله أينما كان. وإذا تعذّر ذلك، يُرسَل "صاروخٌ ذكي" من آخر الموديلات الأميركية لدكّ كلّ بنايةٍ يقطن فيها مسؤولٌ أو حتّى أيّ عنصرٍ معروفٍ لحزب الله.

... أيّامٌ معدوداتٌ فقط وتبدأ الهليكوبترات الملمّعة بإنزال مجموعاتٍ من كبار الضبّاط الإسرائيليين، ومعهم مجموعاتٌ من رجال الأعمال من مختلف الجنسيات؛ ـ تُنزِلهم في مختلف المناطق الجبلية والساحلية اللبنانية ومعهم خرائط عديدة لمشاريع سياحيةٍ مستقبلية (لأجل إنعاش الاقتصاد اللبناني)!

... أيّامٌ معدوداتٌ وتنطلق أبواق "السلام"، في كلّ العواصم العربية "المسالمة"، من صحفٍ وراديواتٍ وقنواتٍ تلفزيونية، على كلّ الموجات، تكيل المديح لـ"مبادرة السلام العربية"، لمنع إسرائيل من الاستئثار بجائزة "السلام" وثماره وخيراته العميمة!

ولكن... مرّت تلك الأيام المعدودات، ولم يحقّق "الجيش الذي لا يُقهر" النصر المؤزّر المنتظر؛ وبدلاً من النصر، أصيب "الجيش الذي لا يُقهر" بثلاث مفاجآت:

الأولى والأفظع: إن "القوّة المعادية" لم تتزحزح من مكانها مُفسحة الطريق للجيش الإسرائيلي. وهذا خرقٌ واضحٌ لاتفاقية سايكس ـ بيكو يُقدِم عليه بلدٌ "عربي"؛ وهذا يحدث لأوّل مرّةٍ في التاريخ العسكري (السايكس ـ بيكوي) للصراع العربي ـ الإسرائيلي والحروب العربية ـ الإسرائيلية؛

والثانية ـ إن "القوّة المعادية" لم تلتزم بقواعد "المسرحية"، بل قامت، على العكس، بجعل

"الجيش الذي لا يُقهر" مضحكة للعالم، عن طريق ضرب أفضل أسلحته الميدانية: ميركافا الجيل الرابع في البرّ وساعر في البحر. وهذا خرقٌ ثانٍ لاتفاقية سايكس-بيكو!

والثالثة ـ إن "القوّة المعادية" لم تكتفِ بالدفاع الميداني الفعّال، بل وبدأت هجوماً استراتيجياً مضاداً كان من شأنه لو طالت الحرب أن يسحب المبادرة الستراتيجية نهائياً من يد "الجيش الإسرائيلي"، وذلك بشنّ هجومٍ مدفعيٍ وصاروخيٍ مركّز على "الداخل" الإسرائيلي بالذات؛ وهو ما لم تعهده إسرائيل في كلٍ حروبها السابقة. وهذا خرق فاضح ليس لاتفاقية سايكس ـ بيكو فقط، بل الأفظع أنه خرقٌ لـ"وعد بلفور" ـ حجر الأساس في اتفاقية سايكس ـ بيكو. وهذا ـ يا للهول ـ ما يطرح "وجود الدولة الإسرائيلية" على بساط البحث. وللحال، سقطت أسعار الأراضي والشقق والعقارات في "الداخل" الاسرائيلي، وارتفعت أسعارها على السواحل والشواطئ، تحسّباً للمفاجآت الجديدة التي لم يعد أيّ مُنجِّمٍ إسرائيلي يستطيع أن يتنبّأ بها حتّى لو كان موسى التوراتي ذاته.

... أصيب الدماغ السياسي والعسكري الإسرائيلي بشللٍ نصفي، وبدأ الوزراء والجنرالات "يتفركشون" بعضهم ببعض. وجرى ـ لأوّل مرّةٍ في تاريخ الحروب المظفّرة لإسرائيل ـ تغيير قياداتٍ ميدانيةٍ أثناء دوران طاحونة القتال؛ وباعتبار كلّ شيءٍ محسوباً كمسرحيةٍ كان يُخرِجها الإنكليز، فصار يُخرجها الأميركيون، طلبت إسرائيل من أميركا تمديد الوقت المعطى لها، فأسرعت أميركا للموافقة، وشدّدت إسرائيل ووسّعت ضرباتها لتوقع مزيداً من الخسائر البشرية بين المدنيين والخسائر المادّية في البُنية التحتية للبلد العنيد؛ وأسرعت غونداليزا رايس تعزّينا وتبشّرنا بولادة "الشرق الأوسط الجديد"، كي تشجّعنا على تحمّل "المهلة الأميركية" من تمديد الحرب؛ وانقضت "المهلة الأميركية" ولم تُلح في الأفق أي إشارةٍ لإمكانية هزيمة حزب الله؛ وهنا ارتعدت فرائص الطابور الخامس اللبناني والعربي، الذي اعتقد أنه إذا لم ينهزم حزب الله، فإنه بعد المعركة سيعمد إلى الانتقام من "أصدقاء" إسرائيل وأعوانها؛ فطلب ـ أي الطابور الخامس ـ مهلة ثالثة لأجل سحق حزب الله وإعطاء فرصةٍ جديدةٍ لـ"مبادرة السلام العربية"؛ وأُعطِيت إسرائيل "المهلة الثالثة"؛ ولكنها زادت فشلاً على فشل؛ وأخيراً، اضطرّت اسرائيل للتنازل عن

كلّ شروطها لوقف إطلاق النار، بما في ذلك إطلاق الجنديين المأسورين لدى حزب الله، ووافقت على وقف إطلاق النار، من جانبها أوّلاً، بدون قيدٍ ولا شرط، وبدون اتفاقٍ على وقف إطلاق النار؛ وهذا يحدث لأوّل مرّةٍ في تاريخ الحروب العربية ـ الإسرائيلية.

خامساً: كيف حدثت هذه "الأعجوبة" التي قلبت رأساً على عقب مقاييس العلاقات الستراتيجية العربية ـ الإسرائيلية؟

إن كلّ سرّ "أعجوبة" حرب تمّوز 2006 يكمن في أنه لأوّل مرّةٍ وجِدت "قوّة عربية" فعلية مصمّمة على عدم تنفيذ اتفاقية سايكس ـ بيكو و"وعد بلفور". أي قوّة مصمّمة على عدم الانهزام أمام إسرائيل؛ قوّة مصمّمة على القتال ضدّ الجيش الإسرائيلي؛ قوّة مصمّمة على ضرب العمق الإسرائيلي.

وللأسف، فإن الوضع العربي أصبح على درجةٍ من الهزال أن القتال أصبح "أعجوبة"، و"عدم القتال" اصبح شيئا "طبيعيا". والنصر، حتّى في مستوى الصمود، أصبح شيئاً لا يُصدّق، والهزيمة هي التي تصدّق! ومع ذلك، حينما وقعت أخيراً هذه "الأعجوبة" ووجدت ـ بشخص المقاومة الإسلامية بقيادة حزب الله ـ القوّة العربية المقاتلة (خارج وضدّ قرارات وموجبات سايكس ـ بيكو ووعد بلفور)، تحطّمت على الفور أسطورة "الجيش الذي لا يُقهر"، وبان الجيش الإسرائيلي على حقيقته، كمجموعة عصاباتٍ من شذّاذ الآفاق والقتلة، وخصوصاً قتلة الأطفال، الذين لم تجعل منهم كلّ التكنولوجيا المتطوّرة الموضوعة بين أيديهم جيشاً نظامياً، يقاتل ضمن الشروط والاتفاقيات الدولية. وكلّ الأسلحة والتكنولوجيا والعمائر الطائرة في أيدي الجيش الإسرائيلي لا تصلح إلاّ لتدمير الأبنية السكنية ومطاردة سيّارة إسعافٍ أو سيارةٍ مدنيةٍ تحمل عائلة فقيرة هاربة، أو لتدمير جسرٍ صغيرٍ هو آخر أملٍ بالنجاة لمزارعين فقراء وبسطاء لم يصدّقوا أكاذيب غونداليزا رايس وجورج بوش حول "الشرق الأوسط الجديد" و"الإصلاح" و"التنمية" و"الديموقراطية" و"حقوق الإنسان".

وهنا، علينا أن نصل إلى النظر في طبيعة هذه القوّة التي واجهت الجيش الإسرائيلي في حرب

تموز 2006، وحطّمت أسطورة أحد أقوى جيوش العالم، وأذلّت جنرالاته، الذين هم من أهمّ جنرالات العالم:

من "الصدفة" التاريخية أن هذه القوّة كانت شيعية (بحكم الوجود المكثّف للإخوة الشيعة في جنوب لبنان، والذي كان طوال تاريخ الدولة السايكس ـ بيكوية اللبنانية، ثمّ إسرائيل، ضحيّة مزدوجة للإثنتين معاً: أي للدولة اللبنانية ولإسرائيل). فطوال عشرات السنين، قبل اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية والاحتلال الإسرائيلي المباشر للأراضي اللبنانية، وبعدهما، كان محور الحياة السياسية الذي انشدّت إليه كلّ أجيال الشبيبة الشيعية في الجنوب والبقاع والضاحية الفقيرة هو النضال ضدّ الدولة اللبنانية، ثمّ ضدّ الاحتلال الاسرائيلي. وقد شكّلت الأجيال الشابّة الشيعية خزّاناً بشرياً هائلاً للأحزاب اليسارية والتقدمية، والأحزاب الوطنية والقومية، والمقاومة الفلسطينية، وأخيراً التيّارات الدينية الشيعية تحديداً، التي قادها بالأخصّ رجال الدين الشيعة الشباب، الفقراء والمتواضعون، والذين بالكاد يعرفون كيف يجلسون على الكراسي، ولا يستريحون (أو: "يأخذون راحتهم") إلاّ وهم يجلسون على الحصر والمساند على الأرض، والذين كانوا على صلةٍ وثيقةٍ بمراكز الدراسات الدينية الشيعية ذات الطابع الديموقراطي والمفتوح، من جهة، وبالبيئة الشيعية المناضلة والمنفتحة، من جهةٍ ثانية. وقد تمخّضت هذه الحركة النضالية المنفتحة عن ولادة حركة المقاومة الإسلامية اللبنانية بقيادة حزب الله، بشكلٍ طبيعي.

إن قيادة حزب الله تسمّي النصر الذي تحقّق: نصراً من الله!

وتسمّي رجال المقاومة الذين حقّقوا هذا النصر، شهداء وجرحى وأبطالاً: رجال الله!

ويحقّ لقيادة المقاومة تسمية النصر ورجاله بما تريد؛ رضِي منْ رضِي، واستاء من استاء؛

ويحقّ لكلّ وطني صادقٍ ومواطنٍ مُخلِص أن ينحني إجلالاً حتّى التقديس أمام بطولة الرجال الذين صنعوا هذا النصر.

ولكن، في الوقت نفسه، لا بدّ من الاعتراف بأن توصيف النصر ورجاله في الإطار الديني وحده لا يكفي؛ خصوصاً حينما يتعمّد البعض اختزاله إلى الإطار الطائفي وحده؛

فتقليص توصيف النصر على الإطار الديني والطائفي وحده يحمل في طيّاته خطر الادّعاء بعدم إمكانية "تكراره" قبل وبعد. أي عملياً "تبرير" عدم قيام الجيوش العربية الجرّارة بهذا النصر قبل الآن؛ وخصوصاً "تبرير" عدم قيام أي جزءٍ من هذه الجيوش بمثل هذا النصر مستقبلاً؛

فهل يمكن لقوّةٍ عسكريةٍ أخرى، لا تمتلك "الهوية الدينية والطائفية" لحزب الله، كالجيش الوطني السوري مثلاً الذي هو جيشٌ يتألّف من كلّ مركّبات ومعتقدات المجتمع السوري، أن يحقّق مثل هذا "النصر من الله"، دون أن يتحوّل ـ أي الجيش السوري المنتصر ـ إلى "حزب الله"! وفي هذه الحالة، يكون التوصيف نوعاً من التعظيم العام لا أكثر، لا نوعاً من التخصيص الديني ـ الفئوي، وتحديداً "الشيعي"، كما فهمه أو قد يفهمه البعض!

وهنا نلفت النظر إلى أن مقاومة "حزب الله" ليست مقاومة منقطعة ويتيمة في التاريخ اللبناني والعالمي؛ وأن هذا النصر له بُعده الوطني والقومي والإنساني الواسع الذي يجب تعميمه؛ وفي هذا الصدد، هو ليس أوّل ولا آخر نصرٍ تحقّقه الشعوب المستضعفة على قوى الطغيان والاستعمار والفاشيّة الباغية.

يروي لنا التاريخ عن المقاومة الباسلة لمدينة صور بوجه اسكندر المقدوني. كما يروي لنا بعد ذلك عن مقاومة قرطاجة بوجه روما، وقد ظلّت تحترق 17 يوماً بلياليها ولم تستسلم، حتّى أبيدت بالكامل. وبعدها، أقامت روما صلواتها المعهودة للامبراطور ـ الإله، وأقامت صور (أمّ قرطاجة) صلواتها لألهتها المعهودين، ثمّ تابعت تجارتها.

في الحرب العالمية الثانية، فاجأ هتلر الاتحاد السوفياتي بـ"حربه الصاعقة"، وكان يأمل بسحق شعبه سحقاً تاماً والاستيلاء على أراضيه الواسعة الغنيّة. وفي غضون أيام معدودات، تمّت إبادة ملايين المدنيين السوفيات، وتمّ أسر 3 ملايين جندي سوفياتي، وحاصرت جحافل هتلر المؤلّلة والمحمولة والمدعومة بالطيران مدينتي لينينغراد (بتروغراد حالياً) وستالينغراد (فولغوغراد حالياً)، ووصلت إلى مشارف موسكو نفسها.

وهبّ الشعب السوفياتي للدفاع عن نفسه وبلاده، في مقاومةٍ أسطوريةٍ تتجاوز حدود العقل

البشري: فمُدّت السكك الحديدية الجديدة من الأورال إلى سيبيريا؛ وصُنعت القطارات الجديدة؛ وفكّكت المعامل وحُملت على القطارات، ونُقلت إلى العمق السيبيري؛ وركّبت الآلات على الأرض وبدأت الإنتاج، قبل أن يتمّ بناء جدران وسقوف المعامل، وذلك في طقسٍ لا يرحم حياً، تصل فيه درجات البرودة إلى 50 تحت الصفر. وكان العمّال والعاملات يعملون 18 ساعة في اليوم، ويكتفون بأكل قشر البطاطا مدّة شهورٍ تحت شعار "كلّ شيءٍ للجبهة".

دام حصار لينينغراد 832 يوماً دون أن تستسلم، ومات فيها مليون إنسانٍ من القصف والانهيارات والجوع والبرد والقمل والأمراض (منهم والدة فلاديمير بوتين التي ماتت من الجوع وشقيقه الذي مات من المرض). وكانت عائلاتٌ بكاملها تختفي من دورة الحياة، والجثث تتراكم دون أن تجد من يدفنها؛ وكانت الفئران تقضم (تأكل) أطراف المجمّدين وهم ينازعون سكرات الموت؛ وقد أكل أشباه الأحياء الكلاب والقطط والجرذان والفئران، بما فيها تلك التي سبق وأكلت أطراف أقربائهم وجيرانهم ومواطنيهم؛ كما أكلوا الورق ونشارة الخشب وفكّكوا الموبيليا ولحسوا الغراء؛ ومع ذلك، هم صمدوا وقاوموا وقاتلوا وانتصروا؛

وبعد الحرب العالمية الثانية، برزت مقاومة العديد من الشعوب ضدّ الاحتلال والاستعمار والتمييز العنصري والكولونيالية. ولعلّ أبرزها كانت مقاومة الشعب الفيتنامي، الذي قاتل ضدّ المحتلّين اليابانيين وانتصر عليهم، ثمّ ضدّ المستعمرين الفرنسيين فانتصر عليهم، ثمّ ضدّ المستعمرين الأميركيين (أدعياء الديمقراطية وحقوق الإنسان) فانتصر عليهم أيضاً، وأسقط الشعب الفيتنامي 4000 طائرة أميركية (دون أن تسقط له هو أي طائرة، لأنه لم يكن لديه فعلياً قوّات جوّية كما قال يوماً مازحاً هو شي منه)؛ وكان الطيّار الاميركي العملاق (قياساً إلى الفيتناميين قِصار القامات) حينما يسقط من الجوّ ويختبئ بين الأعشاب بانتظار أن تأتي الهليكوبتر وتُنقذه. يفاجأ بعشرات الرؤوس الصغيرة توجه اليه فوهات البنادق وتقوده مذعورا مذهولا الى مركز القيادة، وكان يجنّ جنونه حينما يعرّفونه على الذي أسقط قلعته الطائرة، فيكون تلميذ مدرسةٍ صغير أو فلاّحة فقيرة تحمل طفلتها الرضيعة؛ وكان هذا الطيّار الأميركي الجبّار، الذي حشت آلة الدعاية الأميركية رأسه بكلّ أكاذيب "الديمقراطية الأميركية" ينظر

إلى آسريه: جنود جيش التحرير الفيتنامي الذين لا يكاد يوجد بين جلودهم وعظامهم ولو قليلاً من العضلات، وإلى جانبهم المسلّحون من الفتيان والفتيات والشيوخ والعجائز وحتّى الحوامل، ويتساءل: "إذا كان هؤلاء هم "الفيتناميون"، فأين هم "الشيوعيون"؟ وإذا كان هؤلاء هم "الشيوعيون"، فأين هم "الإرهابيون"؟". وقد أصيبت أميركا كلّها بما يسمّى "عقدة الفيتنام" التي تحوّلت إلى مكوّنٍ أساسي في السياسة الخارجية الأميركية.

في الحرب ضدّ النازية، تصالحت الدولة السوفياتية والحزب الشيوعي مع الكنيسة الأرثوذكسية وأبناء الديانات والإتنيات "غير الروسية"؛

وفي الحرب ضدّ الفرنسيين والأميركيين في فيتنام، تصالح الشيوعيون مع "القوميين"، واللادينيون مع البوذيين والكاثوليك؛

وفي لبنان، ولأجل تعزيز انتصار تموز 2006، يدخل حزب الله في حكومة "وحدة وطنية!!!" ليس فقط مع "قرنة شهوان" بل وحتّى مع "قرنة الشيطان". وليس فقط مع أشباه سمير فرنجية، بل وحتّى مع أشباه سمير جعجع.

إنه منطق التاريخ وقوانينه تفرض نفسها على الجميع.

ولقد سمّى السوفيات حربهم: الحرب الوطنية العظمى!

وسمّى الفيتناميون حربهم: حرب التحرير!

وسمّت المقاومة الإسلامية في لبنان نصرها: نصراً من الله! لكلّ اللبنانيين، ولكلّ العرب!

اختلفت لغة القاموس السياسي، وبقي الجوهر الإنساني.

سادساً: في العام 1947 (لاحظ جيّداً هذا التاريخ)، قال الثوري البلغاري الأممي غيورغي ديميتروف: "ليست النازية والفاشية ألمانية فقط، أو إيطالية فقط، بل هي عالمية. والنازية والفاشية الآن (أي في 1947) هي: الأميركانيزم (أي الأميركانيانية! أو الأمركة! أو العولمة الاميركية! أو الإمبريالية الأميركية!). طبعاً؛ هذا الكلام لم يُعجب في حينه الحليفين اللدودين ستالين وظلّه بيريا، فاستُدعِي ديميتروف إلى موسكو، وأُعيد إلى صوفيا جثّة هامدة مقتولاً بالسم في

العام 1949. والتاريخ يُثبت صحّة نبوءة ديميتروف. وبناءً عليه، فإن الرأسمالية والشوفينية اليهوديتين، والصهيونية، وإسرائيل، ليست يهودية فقط، وليست عدوّة الفلسطينيين وحسب، ولا اللبنانيين وحسب، ولا العرب وحسب؛ بل هي عدوّة شعوب العالم قاطبة.

إن أهمّ وأخطر ما حدث في تموز 2006 ليس الانتصار بحدّ ذاته، مع تقدير عظمة هذا الانتصار؛ بل الأهم هو في حدوث الانتصار. وهو ما يقضّ مضاجع ألف لجنة فينوغراد وأشباهها، ويجعل فرائص موسى التوراتي ذاته ترتعد، وتدفعه لأن يحطّم حجارته من جديد وأن يعيد النظر في كلّ نظرية شعب الله المختار، وكلّ ما يسمّى "الديانة اليهودية" السماوية المزعومة، والتي هي في الحقيقة ليست أكثر من تلفيقةٍ آيديولوجيةٍ لتبرير المتاجرة بالمرأة، وقتل الزوج والاستيلاء على زوجته، وقتل الأخ، والاستعباد واللصوصية والسلب والنهب والربا والرأسمالية والاستعمار والإبادات الجماعية (راجع التوراة برويّة، وبدون أيّ فكرةٍ مُسبقةٍ أو متأخّرة).

خاتمة

إن أخشى ما تخشاه الإمبريالية الأميركية والصهيونية اليوم هو:

أوّلاً ـ الرّبط بين الأميركانيزم والسيونيزم، والتخلّص التام من أفكار "سلميّة" و"حياديّة" و"ديمقراطية" أميركا. وهي الأفكار التي يلتقي عندها ويتحالف عليها الرّجعيون العرب التقليديون، والإسلاميون "المودرن" و"المعتدلون" واليساريون والماركسيون المزيّفون الذين فقدوا دورهم التاريخي!

ثانياً ـ تعريب انتصار تموز و"عولمته" أو "أوممته"؛ أي جعله ملك العرب والمسلمين جميعاً، وملك شعوب العالم المناضلة جميعاً، ومطاردة الامبريالية والصهيونية والرأسمالية في كلّ زوايا الأرض، بحيث لا يعود لها مقرٌ ولا مفرٌ، لا في فلسطين، ولا في تركيا، ولا في أميركا، ولا في أي مكان؛ وبحيث تصرخ كلّ صخرة، وكلّ شجرة، يختبئ خلفها "يهودي" وصهيوني وإمبريالي: هذا يهودي ـ صهيوني ـ إمبريالي! خذوه... إلى جهنّم وبِئس المصير!

الوثيقة رقم //2

تحليلٌ استراتيجيٌ لانتصار تمّوز 2006*

بُنِيت العقيدة العسكرية لحزب الله منذ تشكيله على أسلوب حرب العصابات، التي هي أساس العمل المقاوم: تربّصْ بالعدوّ، إجعل الأفضليّة لك من حيث اختيار المكان والزمان المناسبين للهجوم، إضربْ بقوّة وانسحب بسرعة مع تأمين خطوط انسحابك.

هذا الأسلوب يضمن للحزب حرّية المبادأة وسرعة التنفيذ، مع تجاوز العراقيل التي تواجه العمل العسكري التقليدي، من قبيل: التراتبية العسكرية، تأمين خطوط الاتصال، تأمين المعدّات والإمدادات للجنود من أسلحةٍ ومياهٍ وذخائر. زِدْ على ذلك أن حرب العصابات لا تستلزم قوّاتٍ كبيرة للقيام بالمهمّات، ممّا يصعّب إمكانيّة ضبط تحرّكاتها إستخبارياً؛ وبالتالي، إحباط العمليات قبل وقوعها.

الدبّابات والاختراق المدرّع

طوّر حزب الله من فاعليّة هذا الأسلوب وقدرة تأثيره، عبر خلق وسائل إحباطٍ مباشرةٍ لمكامن قوّة العدوّ الصهيوني؛ فقام بتسليح وتدريب عناصره على أحدث وأنجع الأسلحة المضادّة للدبّابات، وكوّن فِرَقاً مهمّتها الأساسية قنْص الدّبابات. وهو حطّم بذلك ركيزة أساسية من عقيدة القتال الصهيونية، والتي تركّز على الاختراق بالمدرّعات والتطويق الجانبيّ للخصم

* http://4flying.com/showthread.php?t=26420

لقطع خطوط إمداده. وأفضل مثالٍ على ذلك ما حصل في معركة وادي الحجير التي أبيدت فيها الكتيبة (162) بكامل مدرّعاتها، حتّى سمّتها جريدة (معاريف) بمجزرة الدّبابات، حيث بلغت خسائر العدوّ البشرية في هذا الوادي 12 جندياً، من بينهم عدد من كبار الضبّاط، وتدمير 16 دبّابة. ولهذا، لم تستطع قوّات العدوّ السيطرة على أيٍ من المحاور الرئيسية للمدن والقرى في الجنوب. ولقد تحدّثت التقارير العسكرية لمراكز الأبحاث الدولية عن أن المقاومة دمّرت لواءاً مدرّعاً خلال 33 يوماً من القتال المتواصل. وهذه القدرة على تحييد عنصرٍ مهم وأساسي من وسائل الحرب بشكلٍ مباشرٍ وفعّال، أربكت قد أربك العدوّ بشدّة، وبرهنت من ناحيةٍ أخرى أن الحزب قد درس عدوّه جيداً وحلّل أساليب القتال لديه وركائز عقيدته القتالية، ليختار بعنايةٍ الطريقة الأمثل لتفتيتها وإضعافها.

قصّة البارجة حانيت

حاولت البحرية الإسرائيلية خلال حرب تموز2006 أن تفرض سيطرتها على الشواطئ اللبنانية، من بيروت وحتّى رأس الناقورة جنوباً؛ سواء عبر قصف الموانئ مباشرة أو رصد الطرقات الساحلية عبر قصف سيّارات وحافلات المواطنين النازحين من الجنوب. ومن المعروف أن الاستراتيجية القتالية للبحرية الإسرائيلية ترتكز على البوارج وزوارق الصواريخ التي تمتاز بسرعتها وفاعليّة وكثافة نيرانها، زائد تجهيزاتها الإلكترونية وراداراتها التي تسمح لها برصد تحرّكات "العدوّ" عن بُعد. وتلتزم "إسرائيل" في اختيارها لهذا الأسلوب في التسليح والقتال البحري بركائز ثابتةٍ لا تتغيّر؛ فهناك الجغرافيا التي تجعل "إسرائيل" على واجهةٍ بحريةٍ مغلقةٍ وضيقةٍ نسبياً، وهي البحر الأبيض المتوسط، مع جوارٍ إستراتيجي حيوي هو قناة السويس، ما يجعلها بحاجةٍ إلى سفن وزوارق سريعة ذات قوّة نيرانٍ كبيرة، وتستطيع التحرّك بسرعةٍ إلى مناطق الصراع لتنفيذ عمليات الاختراق والحصار؛ سواء لمراكب العدوّ أو موانئه. لكنّ العامل الإنساني يبقى حاضراً وبقوّة حيث كان جنود وبحّارة البارجة (حانيت) من العجرفة والغرور، بحيث أنهم لم يقوموا بتشغيل أنظمة الرّصد للأسلحة المضادّة للسفن كصواريخ سطح/سطح، ليباغتهم عناصر المقاومة بإطلاق صاروخٍ من هذا النوع ضدّ بارجتهم. وقد أحدث هذا الإنجاز

صدمة لقيادة العدوّ العسكرية من أن تقوم منظمةٌ تصنّف تحت خانة المنظمات الإرهابية بإطلاق صاروخ أرض - بحر "سي802-" الصيني الصنع على هدفٍ بحريٍ مباشر. فمن كان يظنّ أن رجال حزب الله الذين يمارسون حرب العصابات لديهم القدرة والتدريب اللازمين لاستعمال سلاحٍ معقّدٍ كهذا، وبكفاءةٍ كبيرة، بحيث أصاب البارجة بشكلٍ مباشرٍ ليشعل فيها النيران. ومن جهةٍ أخرى إستغلّ الحزب هذه العملية النوعية لتحقيق ضربةٍ إعلامية، حيث تزامنت إصابة البارجة مع خطاب الأمين العام السيّد حسن نصر الله الذي أعلن أن هذه البارجة التي تُقصف، بيروت سوف تقصف ودعا اللبنانيين إلى الخروج لمشاهدتها وهي تحترق، ما أظهر قدرة عالية جداً على التنسيق بين أجهزة الحزب الإعلامية والعسكرية والقيادة السياسية، في احترافيةٍ عالية، لم تتأتَّ حتّى لأقوى الجيوش العربية بمؤسساتها وميزانيّاتها.

لقد أحدثت هذه الضربة إرتباكاً كبيراً في قيادة جيش العدوّ أمام منظّمةٍ صغيرةٍ تقاتل بأسلوب حرب العصابات ولدى رجالها القدرة على استخدام أسلحةٍ متطوّرة، بكفاءةٍ منقطعة النظير. وللتذكير، فإن صواريخ أرض/ سطح لم تُستخدم إلاّ في مرّات قليلة، كإغراق المدمّرة إيلات سنة 1967 من طرف البحرية المصرية أمام سواحل بورسعيد بصواريخ (ستيكس أو كومار) السوفياتية الصنع.

... مباشرة بعد إصابة (حانيت)، تضاربت تقارير صحافة العدوّ، ما بين التأكيد على إصابة البارجة بصاروخ "سي802-" أو إصابتها بصاروخ "كورنيت" مضاداً للدبّابات أُطلِق من زورقٍ مطاطيٍ إقترب إلى مسافةٍ صغيرةٍ منها. وزاد الأمر غموضاً عدم إعلان حزب الله عن نوعيّة السلاح المستخدم في العملية؛ لكن، تبقى النتيجة المباشرة والنهائية هي تحطيم قدرة سلاح البحرية الصهيوني على التدخّل في المعركة بشكلٍ فعّال، مع صدور أوامر صارمةٍ من قيادته بضرورة الإبتعاد بمسافةٍ كافيةٍ عن السواحل اللبنانية، بموازاة تشغيل الأنظمة المضادّة للصواريخ على متن السفن الصهيونية تحسباً لمعاودة الحزب الهجوم مرّة ثانية. أمّا من جهة الخسائر، فقد أعلنت صحافة العدوّ عن فقدان أربعة بحّارةٍ فقط من طاقم السفينة، عُثر على جثث اثنين منهم، مع خروج البارجة مؤقّتاً من الخدمة لغرض إصلاحها في ميناء أشدود، لمدّةٍ طويلة. وبعد أكثر من

سنة من الرّفض، وافقت إدارة الجيش الصهيوني على نشر صور الأضرار الجسيمة التي أصابت البارجة، خاصّة في مهبط المروحيّات، حيث كانت الإصابة مباشرة؛ فقد وصل عمق الإنفجار إلى مهجع الجنود، ليُشعِل حريقاً كبيراً وصل حتّى موقع القيادة. وحسب تصريحات الضبّاط على متنها، فقد كاد الأمر يتحوّل إلى كارثةٍ لو أصاب الصاروخ مركز السفينة.

فيما بعد، تحدّث تقريرٌ أعدّته لجنةٌ في البحرية الصهيونية عن وجود تقصير من طرف جهاز الإستخبارات العسكرية "أمان" فيما يتعلّق بعدم معرفته بامتلاك حزب الله لأنظمة صواريخ مضادة للسفن ، حيث حدّدت المعلومات إمتلاك الحزب لصواريخ لا يتعدى مداها 6 إلى 10 كيلومترات، ممّا جعل البوارج الصهيونية تتحرك على بُعدٍ يتراوح ما بين 17 إلى 30 كيلومتراً عن الشواطئ اللبنانية، ظنّاً منها أن ذلك يجعلها في مأمنٍ من الإصابة، إلاّ أنه لم يكن لدى إسرائيل معلوماتٌ حول امتلاك الحزب لصواريخ سي 802 التي يصل مداها إلى 120 كيلومتراً.

لقد أظهرت هذه العملية أهمية العمل الإستخباري المضادّ الذي سمح بخلق المفاجأة في الصراع مع العدوّ، حيث ظهر سلاح البحرية المتقدّم والهجومي بمظهر العاجز أمام منظمةٍ تمارس العمل المقاوم بأسلوب حرب العصابات، وتستطيع في نفس الوقت إستخدام أسلحة الجيوش المحترفة بكلّ كفاءة.

يقول أحد أفراد طاقم البارجة : "بعد تقدير الخسائر، قرّر قائد البارجة قَطْرها بسفينةٍ أخرى تابعةٍ لسلاح البحرية، والإبحار باتجاه ميناء أشدود جنوب البلاد. وعندما وصلت إلى الميناء المذكور، وبعد أربع وعشرين ساعة من إبحارها من مكان الحادث، كانت في انتظارها كلّ قيادة سلاح البحرية، وعلى رأسها اللواء دافيد بن بعشيط" ويضيف: "لم أصدّق نفسي بأن أرى هذه الوجوه. ولم أصدّق بأنني سوف أرى وجه قائد سلاح البحرية، واعتقدت أنه لن يظهر أمام الناس، وأنه سوف يستقيل من جرّاء ما يشعر به من خجلٍ بسبب هذه الحادثة. وبدلاً من أن يستقيل ، فقد تحدّث إلينا وشكرنا على الجهد الكبير الذي بذلناه، معتبراً أن البارجة التي نستقلّها كانت ستغرق لولا الجهد الذي بذلناه! ولذلك، نحن ما زلنا على قيد الحياة،

وكانت البارجة أنقِذت لأجلنا أو بسبب الحظّ، لأن الصاروخ أصاب الرّافعة ولم يخترق جسم البارجة".

وتابع: "أقول بصدق: كنّا متعبين ومنهكين، ولم نذق طعم النوم لمدّة ثمانٍ وأربعين ساعة. لكنّني لا أفهم الآن لماذا لا يستقيل قائد سلاح البحرية، ويتحمّل مسؤولية عن هذا الفشل الكبير؟ هو فقط استعاض عن ذلك بقوله لنا: "أنتم كنتم كباراً".

إحدى الروايات الغربية لحادثة السفينة "حانيت" أشارت إلى عاملين رئيسيين أدّيا إلى إصابتها:

1- الاستهتار الإسرائيلي؛ إذ لم يعمل طاقم السفينة على تشغيل نظام الرّصد والحماية، لكون الاستخبارات العسكرية لم تحتمل وجود صواريخ مضادّة للسفن لدى حزب الله.

2- استخدام حزب الله لعنصر المناورة من خلال إطلاق صاروخين: أحدهما على ارتفاع عالٍ، وآخر على ارتفاعٍ منخفض، بهدف أن يُشغل الصاروخ الأول رادارات السفينة ونظام الحماية، فيما يتّجه الصاروخ الثاني نحو الهدف.

نقطة القتل، أسلوب جديد في القتال:

بدا جليّاً منذ الساعات الأولى للعدوان على لبنان، أن العدوّ الصهيوني قد اختار فتح المواجهة على نطاقٍ واسع يتجاوز سياق عملية أسْر الجنديين الصهيونيين، حيث طبّقت قيادة جيش العدوّ نظرية القتال التي اتّبعتها أميركا خلال حرب البلقان بين الحلف الأطلسي ويوغوسلافيا؛ وكذلك خلال حرب الخليج الأولى والثانية ضدّ الجيش العراقي، والتي تقضي بترك السيطرة في أرض المعركة للطيران، لكي يقوم بقصفٍ سجّادي لكلّ الأهداف المحتملة "للعدوّ"؛ وكذلك البُنية التحتية من جسورٍ وطرقاتٍ ومعابر يحتمل أن يستخدمها في تحرّكاته وإمداداته، بحيث يتمّ تدمير مسرح العمليات الذي بنى عليه خطّته وتحركاته، فتعجز بذلك قوّاته عن تأدية المهام المنوطة بها، ممّا يحطّم إرادة القتال لديها ويجعلها فريسة سهلة أمام القوّات البرية المتقدّمة تحت

غطاءٍ جويٍ محكم. ولا يبقى أمام القوّات على الأرض سوى السيطرة على الطرق والمعابر وتنظيف ما تبقى من جيوب المقاومة!

وعليه، فقد بدأت إسرائيل عملية تدميرٍ شاملٍ وممنهجٍ للبنى التحتية في لبنان تبعاً لبنك الأهداف المحدّد سلفاً ، حيث شمل التدمير كلّ الطرقات والجسور التي تربط العاصمة بيروت والبقاع بالجنوب. والهدف الأساسي كان، كما عبّر الجنرال دان حالوتس رئيس أركان جيش العدوّ حينها، هو حرمان رجال المقاومة من التحرّك بالجنديين "المخطوفين"؛ بينما يبقى الهدف الخفيّ هو تمهيد الطريق لعمليةٍ بريّةٍ يلزم لها تحطيم منظومة القيادة والسيطرة للجهاز العسكري للحزب وإحباط إرادة القتال لدى قوّاته على الأرض. غير أن الخطأ الذي وقعت فيه قيادة جيش العدوّ في اختيارها لهذا الأسلوب من القتال، هو تجاهلها أنها تقاتل حزباً يمارس العمل المقاوم بأسلوب حرب العصابات، أي أنه لا توجد لديه تشكيلاتٌ وقوّاتٌ وقواعد معروفة ومحدّدة، يمكن تعطيل أو إحباط عملياته بتدميرها فحسب.

خلال الأيّام الأولى للمواجهة، تُرِكت اليد العليا لطيران العدوّكي يقوم بقصفٍ شاملٍ على امتداد لبنان، على المناطق المرتبطة سياسياً وطائفياً بحزب الله، كالضاحية الجنوبية لبيروت وبعلبك والقرى الموجودة حول مدينة بنت جبيل وجنوب نهر الليطاني، بحيث بلغ عدد طلعات القصف الجوّي 12000 طلعة؛ فيما صبّت المدفعية الإسرائيلية من شمال الجليل حوالي 100 ألف قذيفة على قرى الجنوب. هذا في الوقت الذي زعمت فيه قيادة جيش العدوّ أنها دمّرت البُنية العسكرية لحزب الله ومنظومة الإتصال والسيطرة لدى قيادته، ليتقرّر بعد ذلك إشراك لواء النخبة (غولاني) في المعركة عبر دفع قوّةٍ بريّةٍ مدعومةٍ بفصيلة دبّابات (ميركافاه) باتجاه قرية مارون الراس القريبة من حدود الكيان الصهيوني، بغرض السيطرة على التلال المحيطة بها لتأمين محور تقدّم للنسق الثاني لقوّات غولاني بهدف السيطرة على بلدة بنت جبيل.

تقدّمت القوّة باتجاه مارون الراس، مطمئنة إلى أن السيطرة الجوّية الكاملة لطائراتها قد أمّنت لها مسرح العمليات؛ لكن، ما إن دخلت القوّة الراجلة، حتّى اشتبك معها رجال المقاومة الذين أعدّوا كميناً محكماً للجنود وأطلقوا عليهم النار من مسافاتٍ قريبة، ليسقط 3 جنود صرعى على

الفور ويصاب 8 آخرون بجراح. بعد ذلك مباشرة، تدخّلت فصيلة دبّابات (ميركافاه) للتغطية على الجنود بُغية إخراجهم من الكمين؛ لكن، تلقّفتها قوّةٌ أخرى من عناصر الحزب بصواريخ مضادّة للدروع؛ فأصيبت دبّابتان، حيث اشتعلت الأولى بطاقمها المحشور داخلها، وأُعطِبت الثانية. وبذلك، تحوّلت عملية السيطرة على بلدةٍ مدمّرةٍ وخاليةٍ من سكّانها إلى إشتباكٍ مباشرٍ بمختلف أنواع الأسلحة، من الرشاشات الخفيفة إلى القذائف الصاروخية، حيث اختلط تمركز قوّات العدوّ بشكلٍ كبيرٍ مع المقاومين، الأمر الذي صعّب من تدخّل المروحيّات لإنقاذ الجنود، نظراً لتداخل خطوط الاشتباك مع قوّات الحزب. ولعل أحسن توصيفٍ لما حدث هو اعتراف النقيب احتياط يوني من لواء غولاني الذي قال: " ببساطة، لقد حاصرونا ووضعونا في طنجرة ضغط. هذه مرحلةٌ لم أستطع التنفّس فيها، وأدركت أن هذا وقت الإنقاذ"!

لقد تحوّلت بذلك "الدورية الآمنة" في قرية مارون الراس إلى جحيمٍ اشتعل باشتباكٍ مباشرٍ بين مجاهدي المقاومة وقوّات النخبة من الجيش الصهيوني التي اجتُذِبت بهدوءٍ إلى نقطة القتل المحكمة، حيث تفاجأت بقوّة نيرانٍ كثيفةٍ وبقتالٍ محترف، ليظهر جلياً أن الغلبة ليست لمن يغطّي السماء بطائراته ويمشّط القرى والبلدات بقنابله وقذائف مدفعيّته؛ بل لمن يستحكم بأرضه، ويجهّز مسرح العمليات طبقاً لاحتياجاته، ويختار التوقيت والمكان والسلاح المناسب لمواجهة عدوّه؛ وخاصّة لمن ينجح في جرّ خصمه إلى نقطة القتل التي أعدّها له.

معركة وادي الحجير: مجزرة الدبّابات

كان من أوضح أشكال الغباء الإستراتيجي للقيادة الصهيونية أنها حاولت تطبيق عقيدتها العسكرية المعتمدة على الاختراق المدرّع والسريع على أرض أحراشٍ جبليّة، وفي مواجهة عدوٍ يمارس حرب العصابات، خلال الأيّام الأخيرة للحرب. ومع انكشاف صعوبة السيطرة على مسرح العمليات أو تحقيق الأهداف المباشرة التي دخلت من أجلها "إسرائيل" الحرب، بدا أن هناك توجّهاً لفرض وقف إطلاق نارٍ يفرضه الزّخم الدبلوماسي في المنطقة مع الضغط الأمريكي.

في هذا الإطار، حاولت القيادة العسكرية أن تحقّق إنجازاً عسكرياً على الأرض، يبرّر إخفاقاتها

السابقة؛ وهكذا، في ختام جلسة المجلس الوزاري المصغّر يوم الأربعاء 9 آب، ظنّت قيادة هيئة أركان العدوّ أنها سوف تحصل على المصادقة النهائية للقيام بعمليةٍ تضمن للجيش الصهيوني السيطرة على المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني، والممتدّة حتّى الحدود الشمالية للجليل؛ وبذلك أُعطِي الأمر لكتيبة هندسة من الفرقة 162 بالتقدّم إلى مقربةٍ من وادي الحجير، بُغية استطلاع المكان وتحديد محاور التقدم للقوّة المدرّعة التي سوف تدخل المنطقة في النسق التالي للهجوم. وقد بدا ذلك للوهلة الأولى تصرّفاً مناسباً من وجهة النظر العسكرية التي تقتضي بإستطلاع مسرح العمليات قبل البدء بالتقدّم! غير أن هذه الخطوة كانت بداية الفخّ المحكم، حيث أن رجال المقاومة كانوا قد لاحظوا تقدّم قوّة الإستطلاع، فشرعوا بتعزيز تواجدهم في المكان، بنشر خلايا الصواريخ المضادّة للدروع التي كانت في انتظار القوّات الإسرائيلية. غير أن قرار البدء بالعملية لم تتمّ المصادقة عليه إلاّ يوم الجمعة، حيث أعطى رئيس وزراء العدوّ الإذن للجيش بالتحرّك نحو الليطاني، وحدّدت مهلة 60 ساعة لتحقيق الأهداف المرسومة للعملية.

على الأرض، يُعتبر وادي الحجير بالوصف العسكري محور التقدّم الوحيد باتجاه نهر الليطاني، حيث يقع في القطاع الأوسط من جنوبي لبنان. وتضمّ منطقته قرىً عديدة هي: الطّيبة، عدشيت القصير، دير سريان، والقنطرة للجهة الشرقية للوادي. وهو يتّصل من الغرب بقريتي فرون والغندورية؛ ويحدّه من الشمال نهر الليطاني بمسافة 2 كيلومتر؛ فيما تتربّع عديسة ورب تلاتين على حدّه الجنوبي مع الجليل الفلسطيني المحتلّ. فمن يسيطر على وادي الحجير، عليه أن يُمسك بهذه القرى وتلالها مجتمعة لتأمين محور التقدّم شمالاً، ممّا يفرض على الجيش الصهيوني السيطرة على كلّ المرتفعات والتلال الإستراتيجية المحيطة بالوادي. أما من جهة الطّبيعة، فالوادي يتشكّل من أحراشٍ كثيفةٍ منتشرةٍ على جانبيه بشكلٍ متّصل، ممّا يسهّل على رجال حزب الله نصب الكمائن المناسبة للقوّات المتقدّمة.

قبل مباشرة التقدّم للقوّة المدرّعة، قامت مدفعيّة العدوّ بقصفٍ تمهيدي للمنطقة، ليتلوه بعد ذلك تسلّل أوّل سريّةٍ مدرّعةٍ عبر وادي هونين؛ ثمّ تقدّمت عبر بلدتي العديسة ورب تلاتين باتجاه منطقة الطيبة، بغرض تأمين محور التقدّم إلى وادي الحجير لباقي القوّة المتقدمة، مع تقدّم

جرافات D9 المدرّعة لتمهيد الطريق في حال وجود عبواتٍ ناسفةٍ تستهدف الدبّابات. وعند الوصول إلى معبر الطِّيبة، وقبل دخول وادي الحجير، إستهدفت المقاومة بالصواريخ المضادّة للدروع 8 آليات بين دبّابة ميركافا وجرّافات D9، حيث اعترف الإسرائيليون باثنتي عشرة إصابة ما بين قتيلٍ وجريح، وبتدمير ستّ دبّابات ميركافا. وقد اعتُبِرت تلك المعركة مجرّد بدايةٍ لمجزرة دبّابات وادي الحجير.

مباشرة بعد ذلك، حاولت الدبّابات المتقدّمة الإلتفاف عبر بلدة القنطرة من جهة الشرق. غير أن رجال المقاومة إستهدفوا 4 دبّاباتٍ من جديد، ليعطّلوا بذلك تقدّم الرّتل المدرّع. وبعد تعذّر التقدّم المباشر تحت وابل الصواريخ المضادّة للدروع، بادر العدوّ للقيام بإنزال قوّات مشاته من المظليين على المحور الغربي للطريق المؤدّية إلى وادي الحجير، وذلك في بلدة الغندورية، بغرض تأمين تقدّم دبّاباته بتغطيةٍ من قوّات المشاة التي تتكفّل بتحييد الكمائن المنصوبة على طول الطريق. غير أن المقاومين اشتبكوا مع قوّة المشاة تلك بمواجهةٍ مباشرة، وأوقعوا فيها خسائر قدِّرت ب13 جنديٍ بين قتيلٍ وجريح، ما اضطرّ القوّة المدرّعة للتدخّل لتغطية سحب الجثث والجنود الجرحى من أرض الميدان. كان الهدف من هذا الإبرار الجوّي تشكيل نقطة سيطرةٍ لقوّات العدوّ، تتكفّل بحماية أجناب القوة المدرّعة المتقدّمة باتجاه وادي الحجير، لتلتفَّ عبر بلدتي القنطرة والغندورية عبر محورٍ مؤمّنٍ ومسيطرٍ عليه بشكلٍ تامّ، غير أن رجال المقاومة كمنوا بانتظار تقدّم رتل الدبّابات إلى داخل الوادي، حيث يسهل اقتناصها في نقطة القتل، حين تدخل إلى منطقة العبور الوحيدة الضيّقة التي تحرمها من ميزة الالتفاف والمناورة. وهكذا، أثناء تقدّم الدّبابات باتجاه بلدة الغندورية، باغتت صواريخ المقاومة الرّتل المدرّع، لتدمّر 9 دبّابات؛ وبدخول بقيّة القوّة إلى الوادي، بدأ الإستهداف المباشر للرّتل بالصواريخ الموجّهة من كلّ ناحية، ليتمّ تدمير 39 دبابةٍ وآليّةٍ في وقتٍ قصير.

وصل الإسرائيليون المذعورون إلى المنطقة الممتدّة على مساحة كيلومترين على مدخل الوادي، وكان المقاومون يحاصرونهم من كلّ الجهات. ومع اكتمال ضرورات الكمين، انهالت النيران المقاومة على الغزاة. بداية، استهدفت الصواريخ، وبتكتيكٍ عسكري، الجرّافات

العسكرية. دمّرت 12 جرافة حربية؛ وهي تسير عادة على رأس الرتل، وتتبع سلاح الهندسة، وتقوم بإنشاء سواتر ترابيةٍ تحمي الدبّابات والجنود؛ بالإضافة إلى جرفها كل ما يعيق تقدّم الرتل أو ما يُشتبه بتشكيله خطراً على الغزاة. ومع تدمير الجرافات، نجح المقاومون في منع الإسرائيليين من حماية دبّاباتهم وجنودهم بالسواتر، وأضحت المدرّعات المعادية مكشوفة.

وهكذا؛ من بين 90 دبابة تقدّمت في اتجاه نهر الليطاني، وصلت إلى بلدة الغندورية فصيلة مدرّعة من 4 دبّابات؛ بينما تركت البقيّة ما بين دباباتٍ محترقةٍ ومدمّرةٍ كلّياً أو معطّلةٍ بشكلٍ كلّيّ، ما فرض سحبها إلى الخلف. فقد وقع رتل دبّابات ميركافا الذي دُفع لاجتياز وادي الحجير وقع في منطقةٍ شديدة الانحدار حوّلته إلى هدفٍ ثابت لنيران المقاومة.

بعد سريان وقف إطلاق النار، أكّد أحد المحلّلين العسكريين أن هذه المعركة كانت إحدى أهمّ المواجهات التي قام بها الجيش الصهيوني خلال العشرين عاماً الأخيرة والعشرين عاماً القادمة، بحيث سمّاها بالحرب الكبرى داخل الحرب الكبرى. أما أحد جنود طواقم الدبابات الذي شارك في المعركة، فقد وصفها بقوله: "جهنّم، الجحيم، ولا شيء آخر. أنا لم أصدّق أنني سأخرج من هناك، أنت ترى الموت بناظريك وتصافحه، فطوال الوقت، كان هناك إطلاق نار وإطلاق صواريخ مضادّة للدّبابات. كانت هذه نار الجحيم، ولا تعرف متى ستطالك ؛ وفي سرّك تصلّي لأن تنتهي الهجمة، ولتسمع بالجهاز اللاسلكي أن الآليات لم تُصب، وأن أفرادها بخير. ولكن، هذا لم يحدث. ينبغي التحقيق فيما شهدناه في وادي السلوقي؛ فبعد أن خلنا أننا نوشك على العودة مبتهلين ومتبسّمين ورافعين الرّايات، عدنا بدون زملائنا"؛ بينما يكشف آخر: " إذا كان لدينا شيءٌ لنتعلّمه من الجانب الآخر فهو الصبر الذي لديهم"؛ واعتبر الجنود أن إرسالهم للموت المحتوم هو إهانةٌ كبيرة؛ وعلّق أحدهم على ذلك بالقول: "أرسلونا كي نجلب صور مخرّبين قتلى أو رافعي الأيادي. وبدلاً من إحراز انتصارٍ نفسي واحتلال وعي الآخر، تلقّينا العكس، كيداً مرتداً وقاتلاً". فيما قال أحد الجنود "كنّا نظنّ أن المنطقة مطهّرة. وسرعان ما اكتشفنا أننا ولجنا الجحيم، حيث بلغتنا الصواريخ من كافّة الجهات، دون أن يتوقّع أحد منّا أن نقع بمثل هذه المصيدة. هذا فشلٌ ذريع". وذكر جنديٌّ آخر: "حسِبنا أننا داخلون إلى منطقةٍ نظيفة؛ وإذا بالنيران تصوّب

علينا من مخابئ ومنازل. عندما أصيبت الدبّابة الأولى، فهمنا أن الكابوس قد بدأ. أعرف أن الصاروخ الأوّل ليس الأكثر خطراً؛ إنما الرّشقة التي تليه. كان هذا مُرِعباً فأنت تفكّر فوراً أين يمكنك الاختباء، وتكاد تموت خوفاً من المجهول".

بقي أن نشير هنا إلى حجم القوّات الإسرائيلية المعادية التي شاركت في هذه المعركة؛ كانت هناك فرقةٌ مؤلّلة من اللواء المدرّع الثاني 401 ولواء المشاة الخاصّ "ناحال" ولواء المشاة الأوّل؛ بالإضافة إلى كتيبة "غولاني" وكتيبة المظلّيين وكتيبة أخرى من "جفعاتي" "وكتيبة هندسة وكتيبة استخبارات؛ كلّها كانت في هذا الموقع من القطاع الأوسط. وقد قاتلت في مركبا وحولا وبليدا ومحيبيب وميس الجبل، مروراً بعديسة وربّ تلاتين والطّيبة، فالقنطرة، وصولاً إلى وادي الحجير. وتُعرف هذه المجموعة بـ"الفرقة 162 الفولاذية".



الوثيقة رقم //3

لعبة الحرب*

نيكولاس بلانفورد

إن مفاخرة حزب الله بنقل المعركة إلى الداخل الإسرائيلي قد تنمّ عن تظاهرٍ بالشجاعة أكثر ممّا هي دليل تصميمٍ واضح على القيام بذلك. ولكن، لا بدّ من أن تكون إسرائيل قد تعلّمت من خلال حرب تموز 2006 ألاّ تنظر إلى أعدائها بازدراء.

وفيما يبدو نشوب صراعٍ جديدٍ بين حزب الله وإسرائيل حتمياً - أو بالأحرى وشيكاً - خصّص المحلّلون الكثير من الوقت لدراسة إمكانيّة وقوع جولةٍ جديدةٍ من "الحرب"، تناولوا خلالها التحرّكات الإسرائيلية ودفاعات حزب الله.

من المتوقّع أن يشكّل لبنان جبهة القتال الرئيسيّة، وتحديداً في المنطقة الجبلية الممتدّة ما بين نهر الليطاني وجزّين، وفي البقاع الغربي حيث بنى حزب الله خطوطاً أمامية جديدة على إثر حرب تموز 2006؛ ولربّما بشكلٍ أعمق في وادي البقاع نفسه. ومن المفترض أن يتجنّب الجيش الإسرائيلي الإعتماد على القوّة الجوّية في المرّة القادمة؛ ويركّز هجومه الأرضي، مستخدماً قوّاتٍ ينقلها في طائرات هليكوبتر ليرسلها مباشرة إلى قلب منطقة حزب الله العسكرية مدعومةً بقوّةٍ دافعةٍ مسلّحةٍ على الحدود .

ولكن، إن كان هناك من درسٍ واحدٍ ينبغي على إسرائيل أن تكون قد تعلّمته من حرب

* www.nowlebanon.com

يعيش الصحافي نيكولاس بلانفورد في بيروت؛ وهو صاحب كتاب «زلزال لبنان: اغتيال رفيق الحريري وتأثيراته على الشرق الأوسط.»

2006، فهو ألاّ تقلّل أبداً من مكر حزب الله وقدرته على التفكير بشكلٍ أكبر. فإنّه يبدو من المحادثات الجارية مع مقاتلي حزب الله في الأسابيع والأشهر الأخيرة أنّ المجموعة الشيعيّة تتطلّع إلى نقل المعركة مباشرةً إلى إسرائيل إلى جانب الدفاع عن مواقعها في لبنان.

وقد تأكّد ما تمّ ذكره أعلاه نوعاً ما وفقاً للادّعاءات المزعومة التي نقلتها وكالة فارس الإيرانية للأنباء، والتي أدلى بها أحد كبار المسؤولين في حزب الله في مقابلةٍ له مع مجلّة (الحقيقة) السوريّة من دون الكشف عن اسمه.

وكان نُقِلَ عن هذا المسؤول قوله أنّ "ارتباك الإسرائيليين سيكون أكبر ممّا شاهدناه في الحرب السابقة، لأنّ مواجهة المجاهدين لهم لن تقتصر على جنوب لبنان، كما فعلوا سابقاً، بل ستطال منازلهم ومستوطناتهم أيضاً."

وتابع: "إن اندلعت حربٌ جديدة، فستكون من جانبنا حرباً هجوميةً. أنا لا أعني أنّنا سوف نبدأ هذه الحرب؛ ولكنّ الحرب التي سيشنّونها في المستقبل ستتحوّل إلى ما تدعوه الجيوش النظامية بـ"الحرب الهجومية". سيرون المحاربين الكبار خلف خطوطهم وليس أمامهم، وستندلع المواجهات، ولأوّل مرّةٍ منذ العام 1948، داخل الأراضي الفلسطينية نفسها."

بيد أنّ حزب الله أذاع لاحقاً بياناً نفى فيه صحّة التقرير المنشور، مؤكّداً على أنّ مجلّة الحقيقة "لم تجر مقابلة مع أيٍّ من أعضاء مجلس الشورى. وبالتالي، فإنّ الملاحظات التي نُسبت الى عضو مجلس الشورى هذا عن طريق وكالة أنباء فارس عارية عن الصحّة."

ومع ذلك، فإنّ التعليقات التي أدلى بها المسؤول الرّسمي كانت مشابهة في المضمون لما صدر على لسان العديد من مقاتلي حزب الله خلال الأشهر القليلة الماضية، لا سيّما فكرة أنّ الحرب الأخيرة تمّ خوضها دفاعياً، في حين أنّ الحرب الجديدة ستكون هجوميةً؛ وكذلك بالنسبة إلى وجود نيّةٍ لنقل المعركة إلى داخل إسرائيل. وقد جاء كلام أحد المقاتلين محدّداً، إذ أفاد قبل بضعة أسابيع أنّ "الحرب القادمة ستؤثّر على إسرائيل أكثر منها على لبنان."

حالة الهجوم

شكّلت حرب العام 2006 صراعاً عَرَضياً بين حزب الله وإسرائيل. فقد أخطأ الحزب في تقدير ردّة فعل الحكومة الإسرائيلية على اختطاف اثنين من جنودها بالقرب من بلدة عيتا الشعب في 12 تموز/يوليو، واضطُرَّ إلى خوض حربٍ لم يكن يريدها. واتّخذ الحزب موقعاً دفاعياً، فسمح لإسرائيل بقيادة المعركة، فيما قام بالرّد على الإجراءات الإسرائيليّة التصعيدية. فعندما كثّفت إسرائيل حملة القصف الجوّي على لبنان على سبيل المثال، أصابت صواريخ حزب الله عمق الدولة اليهودية؛ وكانت هناك استثناءاتٌ عندما اختار حزب الله أن يحضّر "مفاجأةً" أو اثنتَين، فاستهدف سفينة حربيّة صهيونيّة من نوع Hint INS، مستخدِماً صاروخاً بحرياً بعيد المدى مضاداً للسفن من طراز C-802، لم يكن أحد يعلم بامتلاك حزب الله له.

وينهمك الجيش الإسرائيلي اليوم في تطبيق الدروس المُستقاة خلال حرب تموز 2006 في إطار التحضير لجولةٍ ثانية. من جهته، عمد حزب الله من خلال العملية نفسها إلى تحليل الحرب الماضية، ودراسة الأخطاء التي اقترفها بهدف تصحيحها، وابتكار أساليب جديدةٍ للمحافظة على عنصر المفاجأة. وتشكّل عمليّات تسلّل المغاوير عبر الحدود إلى الأراضي الإسرائيليّة خطّةً جريئةً وإنّما محتملة، تفنّد عقيدة الجيش الإسرائيلي المتعلّقة بخوض الحروب داخل أراضي العدوّ.

دعونا للحظةٍ نتمعّن في بعض هذه التخمينات. لقد أثبت حزب الله أوّلاً قدرته على عبور الحدود دون كشفه. فكان سبق للفريق الذي نفّذ الكمين وخطف الجنديّين في 12 تموز 2006 أن عبر السياج الحدودي في الليلة السابقة. وقد اختار المقاتلون موقع الكمين عن عمد لكونه يقع في نقطةٍ شكّلت المياه الجارية فيه بقعةً مسدودةً من جانبٍ واحدٍ على طول الحدود. وكان الجيش الإسرائيلي يخطط لوضع كاميرات مراقبةٍ في هذا المكان في الأسبوع التالي، إلاّ أنّ الأوان كان قد فات.

وفي آذار 2002، تسلّل اثنان من حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية عبر الحدود بالقرب من

علما الشعب في القطاع الغربي بواسطة رافعةٍ خاصّةٍ بناها حزب الله. وفي عملية التخطيط هذه -التي راقبها حزب الله من المراصد الحدودية في اللبونة - نصب اثنان من المتطوّعين الفلسطينيين كميناً إلى جانب الطريق على تلٍ صغيرٍ يقع على بعد خمسة كيلومترات جنوب مستوطنة ماتسوفا، ففتحا النار وأوديا بحياة خمسة مدنيين وجنديٍ إسرائيليٍ قبل أن يُقتلا.

ونظراً لقدرات حزب الله الهندسية في بناء ملاجئ متطوّرةٍ ومحصّنةٍ تحت الأرض لا يمكن اقتفاء أثرها، من المتوقّع أن يكون أولئك المناضلين قد حفروا أنفاقاً تحت الأرض تمتدّ على طول الحدود، بانتظار اليوم الذي ستُستخدَم فيه لإرسال مقاتلين الى داخل شمال إسرائيل. هذه الفكرة ليست بضربٍ من الخيال. فقد سبق لحزب الله في العام 2002 أن شيّد سرّاً مستودعاً كبيراً مستخدِماً الإسمنت المسلّح على إحدى التلال المطلّة بالقرب من الناقورة، وذلك على مرأىً من قوّات "اليونيفيل" المتواجدة على بعد 100 مترٍ فقط بعيداً عن الحدود، وعلى بعد 600 مترٍ من مركز مراقبة إسرائيلي. ولم يُعرَف بوجود هذا المستودع إلاّ في نهاية حرب تموز 2006.

وإن حلّلنا هذه الفكرة على مستوىً أكثر تقدّماً، قد نتوصّل إلى القول أنّ حزب الله اقترض من الحرب العالميّة الأولى خطّة حرب الخنادق المخيفة، فحفر أنفاقاً تحت مواقع إسرائيليّة حدوديّة لتفجيرها لاحقاً، مستخدِماً كميّاتٍ كبيرة من المتفجّرات. إنّ الحفر الضخمة الناجمة عن مخلّفات عمليات تفجيرٍ هائلةٍ وصل حجم عبوّاتها إلى 18 ألف كيلوغرام من المتفجّرات، والمخبّأة أسفل الخنادق الإلمانيّة، لا زالت تشوّه ساحات القتال السابقة في شمال فرنسا. وعلى تلّة الشيخ عبّاد الواقعة على الحدود الشرقية من حولا، شملت نقطة مراقبة حزب الله قبل حرب تموز 2006 قاعةً حُفِرَت تحت الأرض على عمق مترين أو ثلاثة أمتار، مع الإشارة إلى أن وجود مركزٍ حصينٍ للقوّات الإسرائيليّة على بعد 145 متراً من السياج الفاصل لم يمنع مهندسي حزب الله من متابعة أعمال بناء منشآتهم.

فما الذي يُمكن قوله بعد قيام عناصر من حزب الله بعبور الحدود، سيّما وأنّ الأهداف التي

يمكن شنّ هجوم عليها عديدة، في حين أنّ عمليّات الخراب سهلة التنفيذ؟ فكان باستطاعة عناصر حزب الله تفخيخ الجسور وزرْع العبوات على جانب الطرقات ونصْب الكمائن للقوافل العسكريّة الإسرائيلية. كما وأنّ قاعدة مراقبة سلاح الجوّ الإسرائيلي في جبل ميرون، المسؤولة عن الحركة الجوّية شمال إسرائيل وعن الطلعات الجوّية فوق الأراضي اللبنانية، لم تكُن تبعد سوى تسعة كيلومتراتٍ جنوب الحدود. أمّا أجهزة الرّادار الثلاثة، الفضّية اللون، المتموضعة على إحدى التلال وتتغنّى بدفء شمس يارون، فكانت مرئيّة بالعين المجرّدة. وبفضل عجائب موقع Google Earth الإلكتروني، فباستطاعة أيٍ كان "الوصول" إلى القاعدة الإسرائيليّة في جبل ميرون في ثوانٍ، والسماح للمقاتلين بإدراك الموقع عن طريق الغابة والوديان غربيّ الجليل، وتحديد مواقع أهدافٍ أخرى أيضاً.

تكتيكات جديدة

إنّ برامج حزب الله التدريبية المكثّفة في لبنان وإيران تشمل تعليم تكتيكاتٍ جديدة، مثل كيفيّة "الإستيلاء والسيطرة" على المراكز، وهو مطلبٌ لم يلجأ إليه يوماً مقاتلو حزب الله الذين تدرّبوا على استخدام تكتيكات شنّ الهجوم والهرب. ومع ذلك، ومنذ وقتٍ طويلٍ يعود إلى ما قبل العام 2001، كانت هناك إشاعاتٌ متداولةٌ في جنوب لبنان عن أنّ معركة حزب الله تشمل خططاً للإستيلاء على المستوطنات الإسرائيلية الحدودية وأَسْر الرّهائن. وقد اعتمد عددٌ من هذه المستوطنات، ومنها مستوطنة مسكاف عام المواجِهة لبلدة العباسيّة ومستوطنة منارة الواقعة بين ميس الجبل وحولا، على السياج الحدودي خوفاً من تعرّضها لأيّ هجومٍ يُشنّ عليها من الأراضي اللبنانيّة. فحاول أن تتخيّل الضغط على الحكومة الإسرائيلية المنهمكة في مراقبة حربٍ تتحضّر شمال نهر الليطاني، عندما تعلم فجأةً أنّ مئات من المدنيين قد أُخِذوا رهائن على يد مغاوير من حزب الله.

وكان باستطاعة الحزب الحصول على مساعدةٍ من حلفاء له في المجتمعات العربية الإسرائيلية شمال إسرائيل، لتنفيذ عمليات تخريبٍ أو الإتصال بالمقاتلين المتسلّلين داخل الحدود. فبعدما

قامت الحكومة الإسرائيليّة بمعاملة عرب إسرائيل كمواطنين من الدرجة الثالثة، اعتبرت أجهزة الأمن الإسرائيلية أنّهم قد يُجنّدون على يد حزب الله، بحيث يقومون بأعمال تجسّسٍ وتخريبٍ داخل الأراضي الإسرائيلية. وفي الواقع، فقد استغلّ حزب الله علاقاته بعرب إسرائيل حتّى قبل انسحاب القوّات الإسرائيلية من لبنان في العام 2000، بتنسيقٍ من قيس عبيد من قرية الطّيبة في شمال إسرائيل. وقد اتّهم عبيد بضلوعه في عمليّة خطف الحنان تينينباوم، وهو عقيد احتياطي في الجيش الإسرائيلي اختُطِفَ في بيروت في العام 2000 وتمّ تبادله في كانون الثاني 2004 مقابل معتقلين لبنانيين.

وبحلول شهر حزيران 2001، وبعد خروج الجيش الإسرائيلي بعام، تمّ اعتقال نحو 30 من عرب إسرائيل للإشتباه بتعاونهم مع حزب الله. وفي أيار 2001، تمّ توقيف أحد أفراد عرب اسرائيل مع اثنين من الأعضاء السابقين في ميليشيا جيش لبنان الجنوبي المتحالف مع إسرائيل، والذين لجؤوا إلى إسرائيل مع نهاية الإحتلال، بعد إرسالهم بالفاكس معلوماتٍ تفصيلية عن تحرّكات القوات الإسرائيلية في الجليل الغربي الى حزب الله. ويُعتقد أنّ بعض عناصر من الإستخبارات أسهموا في تسهيل عمليّة نصب كمينٍ من الجهاد الاسلامي في مستوطنة متسوفا بعد عشرة أشهر.

وقد سيطر حزب الله منذ العام 2000 على بعض القنوات الحدوديّة لتهريب المخدّرات، فسمح للتجّار اللبنانيين بتهريب السلع إلى داخل إسرائيل في مقابل الحصول على معلوماتٍ إستخباراتيّة، مثل خرائط لشمال إسرائيل، وهواتف خلوية إسرائيلية، وصور لمواقع عسكريةٍ من نظرائهم العرب الاسرائيليين. إلاّ أنّ السلطات الاسرائيلية تمكّنت من اعتقال عدد من أفراد عصابات تجارة المخدرات، مقابل الحصول على معلوماتٍ يديرها عرب إسرائيل. وكانت عمليّات تقصّي المعلومات تتمّ بقيادة مقدّمٍ من عرب إسرائيل خدم في الجيش الإسرائيلي لنحو 20 عاماً ومن المفارقات أنّه كان قد فقد إحدى عينيه أثناء خدمته في جنوب لبنان في العام 1996، في انفجار قنبلةٍ زرعها حزب الله على جانب الطريق.

إنّ كلّ ما سبق مجرّد تخمينٍ في طبيعة الحال؛ مع العلم بأن مفاخرة حزب الله بنقل المعركة

إلى الداخل الإسرائيلي قد تنمّ عن تظاهرٍ بالشجاعة أكثر ممّا هي دليل تصميمٍ واضحٍ على القيام بذلك. ويملك حزب الله تاريخاً واضحاً حول قدرته على التكيّف في أرض المعركة والمحافظة على عنصر المفاجأة، في حين تميل القوّات العسكرية الإسرائيلية إلى النظر إلى أعدائها بازدراء، ممّا كبّدها خسائر كبيرة في حرب تموز 2006.

يشبّه أحد الدبلوماسيين الأوروبيين في بيروت، الذي كان يراقب استعدادات حزب الله، الهجوم على الحزب "بالإسفنجة المثقوبة" التي تمتصّ الضربة ثمّ تعيد قذفها، ويتساءل عمّا إذا كانت إسرائيل لا تزال تقدّر تماماً ما الذي تواجهه في لبنان.

الوثيقة رقم //4

دروسٌ وعِبرٌ من حرب تمّوز 2006

ماجد حاتمي*

هناك اتفاقٌ يصل إلى حدّ الإجماع بين المراقبين للصراع العربي-الصهيوني على أن حرب تموز عام 2006، بين حزب الله في لبنان والكيان الصهيوني، قد قسمت تاريخ هذا الصراع إلى مرحلتين: المرحلة الأولى، هي مرحلة ما قبل حرب تموز؛ والمرحلة الثانية هي مرحلة ما بعد حرب تموز.

ومردّ هذا التقسيم يعود إلى نجاح مقاتلي حزب الله في قهر ما كان يسمّى قبل الحرب بـ (قوّة الرّدع الإسرائيلية)؛ مع ما أثار ذلك من علامات استفهامٍ ضخمةٍ حول الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية برمتها، والتي كانت معتمدة في كلّ حروب الكيان الصهيوني مع العرب حتّى عام 2006؛ وإلى الإرباك الذي يسود هذا الكيان عند الحديث عن أيّ حربٍ جديدة، كونها صارت تمثّل مغامرة بالنسبة إليه، بعد أن كانت أشبه بالنزهة.

أسباب الحرب أو ذريعتها

في مثل هذه الأيام، تمرّ الذكرى الرابعة على حرب تموز بعد ان نفذ مقاتلو حزب الله عملية الوعد الصادق في 12 تموز/يوليو عام 2006، والتي أدّت إلى مقتل 8 جنود صهاينة وأسر جنديين آخرين لمبادلتها مع الأسرى اللبنانيين في السجون الصهيونية. وقد ردّت "إسرائيل" بشكلٍ عنيفٍ ووحشي فاق كلّ تصوّر!

* صحيفة «الوفاق» الإيرانية، 2010/7/15، (بتصرّف).

ويرى الكثير من المراقبين، استناداً إلى عناصر سنمرّ عليها لاحقاً، إن حزب الله قد أخذ علماً بوجود نيّةٍ مسبقةٍ لدى الثنائي الأمريكي-الصهيوني، على ضوء ما كان يعتقده هذا الثنائي المعادي بوجود عوامل وظروف مساعدة، لبنانياً وعربياً ودولياً لتوجيه ضربةٍ قاضيةٍ إلى حزب الله والتخلّص منه نهائياً. فقام حزب الله بعملٍ يمكن وصفه بالاستباقي لدفع الكيان الصهيوني إلى حربٍ لم تكتمل تفاصيلها النهائية بعد، تخطيطاً وإعداداً، وإيقاعه في الفخّ الذي أراد نصبه هو لحزب الله.

ويستند هؤلاء المراقبون فيما ذهبوا إليه إلى أن الردّ الإسرائيلي السريع جاء تنفيذاً لخطّة لم تكتمل بعد، وأن موعد تنفيذها لم يكن قد حان، وبان ذلك جلياً من خلال الإرباك الذي شاب العمليات العسكرية الإسرائيلية خلال الأيام الـ 34 للحرب.

كما استند هؤلاء المراقبون في ذلك إلى تمادي الكيان الصهيوني في ضربه البنية التحتية للبنان، كالجسور ومحطّات الكهرباء والمستشفيات والمدارس والمناطق الأهلة بالسكّان، والجرائم الوحشية التي ارتكبها ضدّ الأطفال والنساء بشكلٍ أثار وجدان العالم أجمع.

إلى جانب ما تقدّم، هناك عناصر أخرى تعضد الفكرة السابقة، منها الصمت المخزي للمحافل الدولية إزاء وحشية الجرائم الصهيونية، وكذلك الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة على ما يسمّى الأسرة الدولية لمنع مجلس الأمن الدولي من عقد اجتماعٍ طارئ لمناقشة العدوان الصهيوني على لبنان، من أجل إفساح المجال أمام الألة العسكرية الإسرائيلية لإتمام الخطّة التدميرية التي تمّ إعدادها سلفاً.

إن تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية حينها -كونداليزا رايس- خلال الحرب، عن إرهاصات "شرق أوسط جديد"، والدعم المعلوماتي والاستخباراتي والجسر الجوّي الأمريكي الذي أقيم بسرعة لنقل أحدث ما توصّلت إليه المصانع العسكرية الأمريكية من الأسلحة الذكية! أكّد وجود خطّةٍ كان يتمّ الإعداد لها في دهاليز صنع القرار داخل التحالف الامريكي -الصهيوني غير المقدّس، حيث وجد القائمون عليها في عملية حزب الله (أسر الجنديين الإسرائيليين) فرصة للقضاء على المقاومة الإسلامية ولا يجب أن تفوّت.

الفشل الذريع للعدوان على لبنان

رغم القوّة النارية الهائلة التي استخدمها الكيان الصهيوني: الآلاف المؤلّفة من الجنود، ومئات الدبّابات وآلاف الغارات وآلاف الأطنان من القنابل، لم يتمكّن هذا الكيان الإرهابي من تحقيق أدنى هدفٍ من أهدافه "المتدحرجة"التي أعلن عنها قبل الحرب وخلالها.

ومن بين تلك الأهداف المعلنة:

- القضاء المبرم على حزب الله ؛
- تحرير الجنديين الاسيرين؛
- الوصول الى جنوب الليطاني؛
- شلّ القوّة الصاروخية لحزب الله .

أما الأهداف غير المعلنة، فكانت:

خلق حالة من الاستياء بين القواعد الشعبية لحزب الله جرّاء القصف الوحشي للمناطق السكنية.

- إثارة الرأي العام اللبناني على حزب الله
- إثارة النعرات الطائفية بين أطياف النسيج الاجتماعي اللبناني، من خلال الاعتماد على بعض وسائل الإعلام العربية المشبوهة والموّلة من دول ما يسمّى بالاعتدال العربي!

ورغم أن هذه الأهداف كانت تتغيّر على وقع الضربات التي كانت تتعرّض لها قوّات الاحتلال الصهيوني والخسائر التي تتكبّدها، إلا أن الحرب انتهت من دون أن تحقّق الولايات المتحدة وإسرائيل أياً من هذه الأهداف التي كان يُعتبر تحقيقها مدخلاً إلى "الشرق الأوسط الجديد"، والذي تتحول الدول فيه إلى دويلاتٍ مفكّكةٍ تدور حول محور القوّة والهيمنة الوحيد: "إسرائيل".

قوّتان غير متكافئتين مادّياً

دخلت "إسرائيل"الحرب بكامل قوّتها الجوية، والتي عملت بأقصى طاقتها، عندما نفّذت 12000 غارة جوّية استهدف معظمها مناطق سكنية. كما أطلقت قوّاتها البحرية 2500 قذيفة وصاروخ ضدّ المناطق الآهلة بالسكان، أما سلاح المدفعية فقد أطلق 1000 ألف قذيفة وصاروخ استهدفت -بأغلبها- البيوت الآمنة.

وقد دفع الكيان الصهيوني خلال الحرب بـ17 لواء، منها ستّة ألوية مدرعة و سبعة ألوية مشاة، من بينها لواءان محمولان بناقلاتٍ مدرّعة، وأربعة ألويةٍ محمولة جواً.

كما بلغ عدد القوّات الإسرائيلية المقاتلة أكثر من 30000 عسكري. فيما دفعت "إسرائيل"إلى ساحة الحرب بـ 400 دبّابة قتال رئيسية، وبلواءي ميركافا 2 وثلاثة ألوية ميركافا 3 ولواء واحد ميركافا4.

أمّا حزب الله، فدفع إلى المعركة بـ 3000 مقاتل فقط، كانوا موزّعين على مجموعاتٍ تتألّف كلّ واحدة فيها من 3 إلى 20 مقاتلاً، وهي تنتقل بين التحصينات مسلّحة بصواريخ مضادّة للدروع. كما امتلك حزب الله قوة صاروخية عملت كقوّة ردعٍ استراتيجية؛ حيث أطلق المقاومون خلال الحرب من 4000 إلى 4200 صاروخ، أبقت حوالي مليون إسرائيلي في الملاجئ؛ كما أجبرت نحو 500 ألف شخص على النزوح. والمفاجأة الكبرى التي أحدثتها القوّة الصاروخية لحزب الله تمثّلت بتدمير ثلاث قطع بحريةٍ إسرائيلية، من بينها البارجتان (ساعر) من طراز 4/5 و(ساعر) من طراز 5، الأمر الذي أدّى إلى تقديم قائد القوّة البحرية لاستقالته وتخلّيه عن منصبه!

مجازر صهيونية وملاحم لحزب الله

يمكن تقييم أداء جانبي القتال الشرس من خلال المحصّلة النهائية لحرب تموز2006، فعلى الجانب اللبناني، استشهد 1200 شخص جلّهم من الأطفال والنساء والشيوخ؛ فيما قتِل في الجانب الإسرائيلي 119 شخصاً، من بينهم 39 مستوطناً، والباقي كانوا من العسكريين، وفقاً

لإحصائيةٍ أعدّتها جهاتٌ إسرائيلية. ومع اقتراب نهايتها، وقبل دخول القرار الدولي 1701 حيّز التنفيذ، أرادت إسرائيل الخروج من الحرب بإنجازٍ ما يمكن أن يحفظ لها بعض ماء الوجه؛ فقامت بأكبر عملية إنزالٍ لدبّابات الميركافا من الجيل الرابع، كان لها مقاتلو حزب الله بالمرصاد في وادي الحجير في جنوب لبنان، حيث كمنوا للدبّابات في معركةٍ عُرِفت بـ (مقبرة الميركافا)؛ وهي أسفرت عن تدمير أكثر من 35 دبابة تدميراً شبه كامل، ومقتل نحو 20 جنديا إسرائيلياً.

أما خسائر "إسرائيل" خلال الحرب، فكانت بمجملها ذات طبيعةٍ عسكرية. فقد أعطب مقاتلو حزب الله نحو 1100 دبّابة جرّافة وناقلة جندٍ وعرباتٍ مختلفة، وأسقطوا طائرتين مروحيتين وطائرة استطلاع، وأصابوا ثلاث قطعٍ بحرية.

وفي مقابل الملاحم التي كان يسطّرها أبطال حزب الله، كان الجيش الذي لا يُقهر يرتكب المجازر ضدّ الأطفال والنساء والشيوخ والمدنيّين العزّل، من خلال الأعمى للضاحية الجنوبية ومدن وقرى الجنوب والبقاع، والتي توّجها بجريمته الكبرى في قانا، عندما قصف مبنىً من ثلاث طبقاتٍ كان يأوي الأطفال والنساء، فقتل 55 شخصاً جلّهم من الأطفال، حيث تمّ انتشال جثّة 27 طفلاً. ونفس العدد سقط أيضاً في مجزرة المبنى السكني في منطقة الشياح في الضاحية.

ووفقاً للإحصائيات، فإن نسبة الأطفال اللبنانيين الذين استشهدوا جرّاء القصف الإسرائيلي خلال الحرب، ممّن هم دون سنّ الـ13 عاماً، بلغت 30 بالمائة من مجموع الضحايا.

كما دمّرت الآلة العسكرية الإسرائيلية نحو 600 كيلومترٍ من الطرق و73 جسراً و31 هدفاً مدنياً، مثل مطار بيروت الدولي وعددٍ من الموانئ ووحدات معالجة الصرف الصحّي؛ بالإضافة إلى تدمير 25 محطة وقود و900 محل تجاري و350 مدرسة ومشفيين، و 15 ألف منزل؛ في حين تضرّر 130 ألف منزلٍ بنسبٍ مختلفة.

الوثيقة رقم //5

قراءة إسرائيلية لهزيمة تمّوز 2006 الاستراتيجية*

لا تزال تداعيات زلزال "حرب تموز 2006" تُلقي بظلالها على كيان العدوّ، سيّما أن الهزيمة الواضحة التي مُنِي بها جيش العدوّ انسحبت على مجمل قطاعاته. وتالياً شهادة لواحدٍ ممّن خبروا تلك الحرب على أرض الميدان، وتحوّل لاحقاً إلى باحثٍ في أحد اهم مراكز الدراسات والتخطيط في كيان العدوّ، والتي تصنع السياسات المستقبلية للكيان الغاصب.

"في الأيّام الأخيرة لحرب لبنان الثانية في العام 2006، أُرسِل جوناثان سباير مع وحدته في سلاح المدرّعات (احتياط) للسيطرة على شمالي بلدة الخيام، وهي قريةٌ تبعد بضعة كيلومترات فقط عن الحدود. عندما كانوا في طريق العودة، ومع اقتراب الفجر، توقّفت دبابة قائد سرّيته وأُلقيت مهمّة سحبه إلى إسرائيل على عاتق سباير وطاقمه، في سباقٍ مع الوقت لتفادي فرق حزب الله المضادّة للدروع التي ستأتي مع انبلاج الضوء لاصطياد فرائسها.

بمجرّد أن أشرقت الشمس، أصبحوا هدفاً سهلاً؛ فأصاب صاروخ دبّابةٍ قائد السريّة. وبعد ثوانٍ انفجر آخر في دبّابة سباير؛ قُتِل فردٌ في الطاقم، واضطرّ سباير وبقيّة الطاقم للانتظار ساعة كاملة مختبئين في خندق، قبل أن يتمّ إنقاذهم من قِبل قوّات الجيش الإسرائيلي.

تركت الحادثة أثراً من الغضب في نفس سباير بسبب نقص استعداد الجيش الإسرائيلي للتعامل مع حزب الله. وقد قال مرّة "حصل الكثير من الأخطاء في الحرب".

* الانتقاد نت، 2011/1/6، عن صحيفة "جيروزاليم بوست" (بتصرّف).

لكن، بالنسبة لسباير، كباحثٍ في مركز هرتسيليا للدراسات، كانت الحرب أكبر بكثيرٍ من تجربته الشخصية. كانت الحدّ الفاصل في تصاعد النزاع الجديد، وقد سمّاه "النزاع الإسرائيلي ـ الإسلامي"، في كتابٍ نُشِر حديثاً: النيران التحويلية: تصاعد النزاع الإسرائيلي ـ الإسلامي؛ ويفحص فيه سباير، من خلال تجربته الخاصة وتحليله، تصاعد هذا النزاع، وكيف أنه منذ انهيار عملية السلام في العام 2000، فسح النزاع القديم مع القومية العربية بشأن الأراضي والاعتراف المجال باتجاه الصراع الأصولي؛ فوجدت إسرائيل نفسها تواجه تحالفاً من البلدان والمنظّمات، في طليعته إيران، ملتزماً بهدفٍ إستراتيجيٍ هو إنهاء وجود إسرائيل كدولةٍ يهودية.

يشرح سباير، البريطاني المولد، والكاتب في "جيروزاليم بوست"، أنه لم يكن يحاول فقط تتّبع أطر هذا النوع الجديد، بل أيضاً قياس درجة الردّ على هذا التحدّي الأخير. فيقول:

"إحساسي أنّ إسرائيل، بأيّ حالٍ من الأحوال، مجتمعٌ يمرّ بعملياتٍ عميقةٍ من التغيير. والردّ على هذا النزاع الجديد ينفّذ من خلال هذه العمليات للتغيير الاجتماعي. فإسرائيل تبتعد أكثر فأكثر عن أوروبا في الأفكار، وتصبح تقليدية ودينية أكثر. في الوقت نفسه، إسرائيل مجتمعٌ مفعمٌ بالحيوية ومنفتح جداً. لذا إسرائيل جديدة تظهر، يتوجب عليها التعامل مع هذا النزاع الجديد. وتردّ إسرائيل بالطريقة التي غالباً ما كانت تردّ بها؛ أي أنها لم تكن بارعة في التخطيط الإستراتيجي ولم تكن جيّدة في التفكير بعيد المدى. والكتاب، بأسلوبي المتواضع، محاولة للاقتراح على الناس طريقةً للنظر بهذا الأمر بإحساسٍ أكبر. فنحن لسنا جيّدين في هذا الأمر كمجتمع. والنتيجة هي أننا عادةً نأخذ ببعض النتائج الجميلة، السيّئة عند بداية العملية".

وفيما ينظر "سباير" إلى حرب لبنان الثانية على أنها الحدّ الفاصل لدخول إسرائيل كلّياً في مواجهة عدوٍ جديدٍ وشكلٍ جديدٍ من الحرب، يُعرّف بسخريةٍ نتيجة إيجابية لها.

ويقول :"إنّ الجانب الآخر من العملة أنّ إسرائيل، بمجرّد أن تلقّت الصفعة الأولى، توجّهت للردّ بشكلٍ مبدعٍ وبسرعةٍ وبديناميكيةٍ على النيران الجديدة. بذلك الاعتبار، حدثت بعض

الأمور الجيّدة من ناحية تفكير النظام والردّ. لكن، لن نعلم حقاً إذا كنّا استطعنا الردّ بشكلٍ صحيحٍ لغاية الاختبار الكبير الجديد القادم. بالطّبع، منذ العام 2006، الجانب الأخر يستعدّ بشراسةٍ للجولة القادمة. فإيران تستعدّ للجولة القادمة؛ وسوريا تستعدّ للجولة القادمة. ونحن لا نعلم حقّاً حتى وقوع الجولة القادمة. ما إذا استعدّينا للردّ بالشكل الكافي".

إضافةً إلى المستوى العسكري والسياسي والإستراتيجي، يجد "سباير" أيضاً إيجابياتٍ في طريقة ردّ المجتمع الإسرائيلي، فيقول إنّ "واحداً من الادّعاءات الأساسية للإسلاميين هو أن المجتمع الإسرائيلي ضعيف وأنه يفتقر إلى الإرادة في التعامل مع نزاعٍ من هذا النوع. لكنّ ذلك الادّعاء بالخصوص لم يكن مطلقاً".

"في الواقع، ردّ المجتمع الإسرائيلي بثباتٍ أعظم بكثير، مع تماسكٍ أكبر، على هذا الوضع. بالتأكيد أكبر ممّا اعتقد العدوّ وممّا اعتقده الكثير منّا. إذا ما نظرت إلى ردّ العامّة على الانتفاضة الثانية، مع تعرّض مئات الأشخاص للقتل إثر الهجمات الإرهابية، لكنّ المجتمع لم ينهار. كما أنّ المجتمع لم يردّ بالثأر والانتقام؛ أو في المقابل بالانهيار الأخلاقي. ما من شيءٍ من تلك الأمور قد حدث، وواصل المجتمع حياته".

"في ذاك السياق، هناك مجالٌ للتفاؤل الحذر. رغم ذلك، هو تحدٍ كبير؛ ونحن بحاجةٍ لكلّ الإبداع والطاقة التي نمتلكها كمجتمعٍ للتعاطي مع هذا الأمر".

وفيما لا يعتبر "سباير" الحرب إخفاقاً إستراتيجياً واسعاً، يقول إنها سلّطت الضوء على عيوبٍ خطيرةٍ جداً في النظام "من ناحية الرّضا وفهم العدوّ والفشل في الردّ على جدّية التحدّي. كلّ هذه الأمور برزت بألوانٍ جداً غير مغرية. كانت لحظة خطرة جداً بالنسبة لإسرائيل. لكن، إذا ما نظرنا إلى عملية "الرصاص المسكوب" في غزّة بعد عامين، رغم أنّ حماس عدوٌ لا يُضاهي في التحدّي حزب الله، فقد شهدنا بعض التحسينات في أداء إسرائيل رغم المشاكل الهائلة التي ظهرت من الحملة".

"على سبيل المثال، عسكرياً: ما من شكٍ في أنّ أداء إسرائيل كان أكثر تفوّقاً مما كان

عليه في العام 2006. أما فيما يتعلّق بالحرب الإعلامية الدبلوماسية السياسية الأوسع التي كانت تجري بموازاة الجانب العسكري، فمرّة أخرى بدأ النظام بفهم الحلقات ذات العلاقة بالسمة الشرعية والرّغبة في إبعاد إسرائيل عن منطقتها الداخلية في العالم الغربي. فإسرائيل، والعالم اليهودي ككلّ، أصبح للتوّ فقط يبدأ بالردّ على هذا الأمر".

"هناك رغبةٌ نشطةٌ جداً على الأقلّ للبدء بالتعاطي مع هذا الأمر ومباشرة العمل بطريقة فعّالة. لكن، لم نحصل بعد على ردٍ فعّال. لدينا الرغبة بتطويرٍ واحد، وهو موجودٌ في الأصل. لكنّ لبنان الـ2006 صبغ إسرائيل بلونٍ غير مغرٍ؛ ونحن نبدأ بالردّ على هذا الأمر. هناك بعض الإثباتات أننا في غزة ردّينا بشكلٍ جيّدٍ على المستوى العسكري. لكن، على الجبهة السياسية والدبلوماسية، لا نزال في بداية المنعطف. فالعدوّ متقدّمٌ كثيراً علينا من ناحية طاقته وتنظيمه وشبكاته. أما نحن، ففي بداية الردّ وفي بداية الطريق للوصول إلى هناك؛ تقول بطاقة التقرير (يمكن أن نقوم بالأحسن).

بالنسبة لسباير، الفشل الأوّلي في إدراك شدّة المد المتصاعد للإسلامية ينجم من الإحساس العام في العالم الغربي في التسعينيات أنّ "نموذجنا الاجتماعي الحضاري نجح، وأنّه لم يتبقّ تحدّيات خطيرة". إسرائيل أيضاً عكست ذلك الواقع. ففي منتصف الحُمّى عالية التقنيّة والتطلع نحو جنْي ثمار العولمة، "كان الصراع، بالنسبة لكثيرٍ من الناس، قديماً ومملاً ونهائياً. وقد حان الوقت للمضيّ مع مواد جديدة".

ويُكمل سباير قائلاً: "لسوء الحظ، ذاك الإحساس السائد دفع معظم المجتمع لتجاهل الإشارات الواضحة جداً بأن النزاع لا يزال أمامه طريقٌ طويل، وأن طاقاته لم تُخمد، وأنه من المحتمل أن يندلع مرّة أخرى في مرحلةٍ معيّنة". كما حصل في أواخر العام 2000. أوحي أنّ العالم الغربي استفاق بعد مأساة 11 أيلول. ويمكن القول أنّ إسرائيل تلقّت نداء استيقاظٍ مشابهٍ قبل ذلك بعام. فلنقل "إنّ تسعينيّات إسرائيل انتهت في خريف العام 2000؛ وبالنسبة للعالم الغربي، انتهت تسعينيّاته بعد عام".

ـ إذاً، بعد أن صَحَتْ على تلك الحقيقة، ما الذي يجب أن تفعله إسرائيل؟

ـ لنا ارتباطاتٌ عامّةٌ مع ثلاث جبهات: واحدة عسكرية، وأخرى إستراتيجية وسياسية ودبلوماسية، وجبهة ثالثة حيث نحصل على لمحاتٍ خاطفةٍ من حينٍ لآخر على حربٍ سرّيةٍ تحصل في كافّة أنحاء المنطقة؛ هي حرب ظلٍ بين إسرائيل من جهة، وإيران وأصدقائها من جهةٍ أخرى.

بالنسبة للحرب السرّية، ليس لديّ خبرة. لكن، آمل بصدقٍ أن يكون الأشخاص الذين ندفع لهم الضرائب أناسٌ يعرفون ماذا يفعلون. وهناك بعض الإثباتات أن الوضع كذلك.

أمّا بالنسبة للجانب السياسي والعسكري، فمن المهمّ جداً لإسرائيل الارتباط بالقوّات المتطوّرة حيثما تستطيع. ومن المهمّ جداً لإسرائيل أن لا تنظر لهذا النزاع بشكلٍ منعزل: فليست إسرائيل ضدّ المنطقة، أيّ ضدّ العرب.

بالعكس، لدى إسرائيل حلفاء طبيعيون "حلفاء التوافق وليس الحبّ" في كافّة أنحاء العالم العربي. فالتهديد الإيراني ليس أقلّ فظاعة بالنسبة للسعودية والدول الخليجية الصغيرة والديمقراطيين اللبنانيين والديمقراطيين الفلسطينيين ممّا هو عليه بالنسبة لإسرائيل.

إنْ ألقينا نظرة على وثائق ويكيليكس، يمكننا أن نرى كيف أن بروز تلك المسألة يظهر حيث تُغلق الأبواب ولا تكون بحاجةٍ لتوضيحٍ أكثر. ففي الحقيقة، ما يريدون حالياً التحدّث بشأنه هو التهديد الإيراني. لذا، هي قاعدةٌ كبيرةٌ لتوسيع وجهة النظر السياسية من أجل تحديد موقع إسرائيل كجزءٍ من الردّ الأوسع على هذا التحدّي الإيراني.

إسرائيل بحاجةٍ لأن تقوم بكلّ ما أمكنها لدفع العالم الغربي إلى إدراك أنّ هذه هي الصورة الحقيقية لما يحصل في المنطقة. فالمسألة ليست فقط متعلّقة بالصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني. فهذه العبثية اللانهائية ترغب بدفع ما يُسمّى بعملية السلام إلى الطريق الصحيح. إذاً، هناك صورةٌ أوسع للأهميّة الحاسمة بأنّ إسرائيل بحاجةٍ لأن تعمل يومياً على طبع عقول حلفائها الغربيين. وإلى الآن، هي لم تفعل ذلك. لحدّ لا يوجد إدراك في واشنطن، وبالتأكيد في العواصم

الأوروبية، بأنّ هذا النزاع حاصل وأنّ نتيجته تهمنا كثيراً. لذا، على المستوى السياسي هناك الكثير يجب القيام به.

على المستوى العسكري، من الضروري لإسرائيل أن تردّ بنوعٍ جديدٍ من الحرب، حيث لا تكون على شاكلة الأسلوب القديم للحرب المدرّعة المتنقّلة التي برعت فيها إسرائيل في الماضي. بل يجب أن تكون أسلوباً مختلفاً من الحرب اللامتناظرة، والتي ترتكز على استخدام الصواريخ وقوّات حرب العصابات؛ وهذا يُمثل تحدّياتٍ جدّية بالنسبة لإسرائيل. مساهمتي الرئيسية هي في النهاية السياسية الدبلوماسية للحملة، التي بدأت للتوّ.

ـ هل يمكن تحقيق النصر في هذا النوع من النزاع؟

ـ لن يكون هناك ما يُشبه أيّ نوعٍ من برلين 1945، مع قبول الجنرالات الأمريكيين المتجهمين باستسلام الحرس الثوري. أعتقد أنه على الأرجح سيُشبه التقدير الكلاسيكي للصراع الإسرائيلي- العربي مع مصر والنظام المصري والقومية العربية العلمانية في وسطه. في النهاية، لم يتمّ الانتصار في ذاك الصراع عبر ضربةٍ قاضيةٍ وحيدة، على الرّغم من أنه واجه لحظة "واتلرو" في العام 1967. في النهاية، تمّ الانتصار في ذاك الصراع بسبب القومية العربية والدول والحركات التي ارتبطت به، والتي خرجت ببطءٍ عن المسار؛ هي لم تبنِ نموذجاً اجتماعياً حضارياً ناجحاً؛ ولم تستطع بناء نموذجٍ عسكريٍ عمليٍ يجعل من النصر حليفاً لها.

هي ركّزت كامل حكمها على ذاك الأمر. ومع ظهور ذاك الفشل بوضوحٍ بشكلٍ تدريجي، إثر هزيمةٍ بعد هزيمةٍ ونكسةٍ بعد نكسة، وصلت هيبة تلك الحركات إلى قمّة مسارها، ثمّ بدأت بالهبوط ببطء.

بالطبع، كانت لحظة الحدّ الفاصل قرار أنور السادات بإبعاد مصر عن السوفيات والالتحاق بالجانب الأمريكي. بمرور الوقت، تلك الحركة ابتعدت عن المسار، وبدأت تظهر هرمة أكثر فأكثر، وأقلّ جذباً لأغلبيّة الحشود في المنطقة؛ لأنها ببساطة لم تستطع الإيفاء بالوعود التي قطعتها أثناء شبابها.

أعتقد أنه فيما يتعلّق بهذا التحدّي الإسلامي، هذا الوقت تركّز في دولةٍ غير عربيةٍ هي إيران. ذلك الانتصار سيبدو بطريقةٍ ما مُشابهاً. فبمرور الوقت، هذه المجموعة العدوانية جداً والغاضبة جداً والمتفائلة جداً ستبدو أقلّ تأثيراً ممّا هي عليه. ففي النهاية، هؤلاء الأشخاص سيُعانون من سلسلةٍ من الهزائم وسينتهون أو يسقطون؛ أو قد يختار النظام ترتيب وضعه وإنهاء تحدّيه لإسرائيل والغرب. تلك هي حال الصورة التي ننظر إليها.

ـ هل من الممكن أن نصل إلى حدثٍ مشابهٍ لما حصل في برلين 1989؛ بدلاً من لحظة 1945؟

ـ لا أعتقد أنه من الممكن حدوث ذلك. فالفرق بين برلين 1989 وطهران الآن، رغم المظاهرات التي شهدناها بعد الانتخابات المسروقة، أنّه في برلين كانت السلطات الحاكمة والشيوعيون هرمين وكباراً في السنّ ومتعبين، وتقريباً مستعدّين للاستسلام. أمّا في طهران، فالحشود ليست في ذاك المستوى؛ هم لا يزالون جياعاً جداً، والطريق طويلٌ نحو الصعود إلى الأعلى؛ هم أتوا إلى السلطة عبر العنف، وسيفعلون أيّ شيءٍ للبقاء فيها. إن فرصة خروج الشعب الإيراني كآليّةٍ مزدوجةٍ لإنقاذنا ستكون أمراً رائعاً. لكن، لا أعتقد أن هذا الأمر سيحدث.

ـ هل تعتقد أنّ إيران لديها الرغبة في الاشتباك بشكلٍ مباشرٍ في صراعٍ مع إسرائيل؟

ـ ستفعل أيّ شيءٍ لتفادي هذا الأمر. ففي حسٍ معين، الإستراتيجية الكاملة لإيران وأصدقائها هي استراتيجية كيفيّة الفوز بصراعٍ إستراتيجي، حتّى لو كان لديك ضررٌ عسكريٌ تقليدي، واضحٌ وعريض.

هذه محاولةٌ لاستخدام جميع الأشياء التي يعرفونها والبارعون فيها. هم يعرفون أنه على المستوى التقليدي لا يستطيعون هزيمة إسرائيل. لذا، ربّما أعلى من هذا المستوى، قد تكون حرب صواريخ وأسلحة دمار شامل؛ وأقلّ مستوى، تكون حرباً لا متناظرة، مع حرب سياسية. هذه هي الطرق التي، رغم التناقض، ربّما يفوزون من خلالها. لذا، أعتقد أنهم سيفعلون كلّ شيءٍ يستطيعونه لتفادي الاشتباك المباشر.

قلت أنه في لبنان، في العام 2006، أصبح واضحاً أنّ الإيرانيين كانوا يقومون بكلّ شيءٍ

باستثناء الاشتباك المباشر مع القوّات الإسرائيلية. فنحن نعلم الآن أنّ فريقاً كبيراً من الحرس الثوري كان موجوداً في لبنان وسوريا في ذلك الوقت. كانوا هم من ينقلون الأسلحة والذخيرة إلى حزب الله تحت غطاء الصليب الأحمر الإيراني وسيّارات الإسعاف.

بعد عام على الحرب، سافر "سباير" إلى لبنان كمدني. وكان قد قيل له أنه في اليوم الذي أُصيبت فيه دبّابته كانت الاستخبارات تعترض اتصالاتٍ باللغة الفارسية، على الرّغم من أنّ هذا الأمر لم يؤكّد قطّ رسمياً. ويقول سباير: "ليس من الصعب التخيّل حدوث ذلك الأمر. أقصد أن بعضاً من الأنظمة المتطوّرة المضادّة للدبابات كانت قيد التشغيل في ذلك اليوم؛ ويمكن للمرء أن يتصوّر أنّ الحرس الثوري الإيراني ربّما لا يثق كلّياً بالعرب لتشغيل الأنظمة بأنفسهم. لذا، هو ليس سيناريو سخيفٍ بكلّ الأحوال. من الواضح أنهم كانوا متورّطين، بل كانوا متورّطين حتّى الضغط على المقبض. لذا، هم شاركوا، لكن، بالنسبة لحرب دولةٍ ضدّ دولة، أعتقد أنهم سيفعلون كلّ ما يستطيعون لتفادي هذا الأمر. يبقى أنه إذا ما كانت إسرائيل في صدد شنّ هجومٍ على منشآت إيران النووية، عندها ليس مستحيلاً التصوّر بأن يكون هناك ردٌّ صاروخيٌّ بالستيٍ".

ـ إذا ما استطاعت إيران امتلاك الأسلحة النووية، هل تعتقد أن النظام ستكون عنده الرغبة بتنفيذ ضربةٍ نوويةٍ ضدّ إسرائيل؟

ـ الخطر الأساسي من إيران النووية ليس أنها ستشنّ فوراً ضربة نووية ضدّ إسرائيل، بل ستستخدم قدرتها النووية كدرعٍ تنفّذ وتزيد من ورائه نشاطاتها الهدّامة في كافّة أنحاء المنطقة. هذا هو أيضاً الخوف الرئيسي لدى كثير من الدول العربية؛ فإيران في خضمّ عملية السعي للهيمنة الإقليمية. وإيران النووية ستكون منيعة عملياً، وستكون قادرةً على زيادة مدى ومجال نشاطاتها.

ـ تبدو ميّالاً لوجهة النظر القائلة بأن تركيا وسوريا جزءٌ من المعسكر الإسلامي!

ـ صحيح. لكن، أعتقد أن المسألة معقّدة. فيجب أن نفصل بين الاثنتين. بخصوص تركيا،

أعتقد أن الحزب الحاكم عبارةٌ عن ظاهرةٍ سياسيةٍ إسلامية؛ ظاهرة ذات استردادٍ هائلٍ لموقف تركيا الإستراتيجي عبر المنطقة وعبر الغرب. تمرّ تركيا بتغييرٍ كبيرٍ عمّا كانت عليه في الحرب الباردة، حيث كانت حليفاً أساسياً لحلف شمالي الأطلسي في هذه المنطقة، لتصبح قوّة إسلامية تستدير باتجاه الشرق ومنطقة الشرق الأوسط ككلّ.

ـ العديد من المحلّلين لديهم وجهة نظرٍ مختلفة، ويروْن سياسةً تريد الاشتباك مع الشرق والغرب!

ـ هم لا يريدون الاشتباك مع الغرب. المسألة هي على أيّ شروط؟ ليست المسألة أنني أضع تركيا كتحرّكٍ باتجاه المعسكر بقيادة إيران. فهذا لن يحصل، أن تركيا كبيرة ومهمّة جدّاً لتكون رقم 2 في تحالفٍ بقيادة إيران. إذا ما أرادت أن تصبح تركيا جزءاً من أيّ تحالفٍ، فهي ستكون من يقوده. إن كنّا ننظر إلى منطقةٍ متغيّرة، تنحسر فيها القوّة الأمريكية إلى حدٍ معيّن، وجميع أنواع البلدان تتطلّع لملء الفراغ، فعندها على الأغلب تكون النتيجة تنافساً إيرانياً- تركياً بدلاً من تحالفٍ إيراني- تركي.

ـ أليس هذا وضعاً يجدر بنا الاستفادة منه؟ ألا يجب على إسرائيل أن تبني علاقات جيدة مع تركيا؟

ـ بالتأكيد. يجب على إسرائيل في أيّ حالٍ من الأحوال أن لا تكون نظرتها عدائية اتجاه تركيا. بل يجب أن نقوم بكلّ ما هو أمكن للمحافظة على أفضل العلاقات؛ وبالطّبع، لا تزال العلاقات موجودة. فعلى الرّغم من من حادثة مرمرة، ورغم تعليقات رئيس الوزراء التركي رجب طيّب أردوغان، لم ينته الأمر بعد. من الضروري أن نقوم بكلّ ما أمكن لعدم تحول تركيا إلى عدوّ؛ فتركيا ليست عدواً؛ وما من سببٍ يدفع لأن تكون كذلك.

لكن، يجب أيضاً أن نعي أنّ الاتجاه الذي تسلكه تركيا حالياً على يد الحزب الحاكم مُقلِق، ليس فقط بالنسبة لإسرائيل، بل أيضاً بالنسبة للغرب. بمعنىً آخر، هي تركيا جديدة التي سنتعامل معها، وسنجد طريقة للتعامل معها. لا أعتقد أن تركيا هذه ستنحاز إلى جانب الإيرانيين؛ وهي

ليست تلك التي سوف تُشكّل نوعاً من التهديد المباشر لإسرائيل كالذي تُشكله جمهورية إيران حالياً. لكن، ستكون تركيا التي يجب أن نكون واعين لها.

لا أعتقد بأنه يجب أن نُقلّل من عواطف أردوغان والناس المحيطة به اتجاه إسرائيل. فقد وُصف بأنه شخصٌ "يكره" إسرائيل. بالتأكيد، هذا صحيح. لكن، هناك مجالٌ للمناورة بناءً على طبيعة تركيا بطريقةٍ لا تكون فيها مع إيران. ويجب أن نعلم كيفيّة تشغيل واحدٍ ضدّ الآخر. هما ظاهرتان مختلفتان؛ لكنّهما تحدّيين حقيقيين.

ـ ماذا بشأن سوريا؟ وكيف ترى سوريا باعتبارها جزءاً من ذاك المعسكر؟

ـ سوريا حالة مختلفة كلّياً. فسوريا فردٌ أساسيٌ في المعسكر الموالي لإيران. وأعتقد أن سوريا ستستمرّ في كونها كذلك. أعلم أن هناك أفراداً في مؤسستنا الأمنية يعتقدون بقوّة أن سوريا، بطريقةٍ أو بأخرى، يمكن إغراؤها للابتعاد عن التحالف بقيادة إيران. لا أريد أن أرفض النظرية، لكنّ جميع المحاولات للتقارب من سوريا خلال نصف العقد الماضي برهنت فشلها بالكامل واستفادت سوريا من ذلك بشكلٍ كبير، من وجهة نظرها، ومن علاقاتها مع إيران.

فمن خلال علاقاتها مع إيران، تستطيع سوريا استعادة قوّتها في لبنان والتأثير على الأحداث في العراق والمساعدة في التأثير على الأحداث بين الفلسطينيين. هذه كلّها جميعاً منتجات العلاقة السورية- الإيرانية. فلما ستتخلّص من هذه العلاقة حين تكون مجنية للثمار؟

ـ أليست إذاً مسألة مصالح أكثر من كونها مسألة عقيدة؟

ـ مع نظام الأسد، هي مسألة مصلحة أكثر من كونها مسألة عقيدة. لكنّها مسألة مصالح نظام الأسد، وليس مصالح سوريا. يريد النظام البقاء؛ ويمكننا أن نرى أن النظام مستفيداً دائماً، منذ أن وُجد وتحالفه مع المخرّب الإقليمي القويّ جداً، ومن ثمّ تحويل ذلك التحالف إلى حالةٍ يكون فيها ثقلاً فوق وزنه دبلوماسياً في المنطقة؛ ثمّ يستطيع بعث الإشارات التي يستطيع من خلالها المزايدة ويلعب بذكاءٍ في معسكرٍ ضدّ آخر. وهذا ما تقوم به سوريا الآن.

أما بخصوص الإيديولوجيا، فمن الحكمة القول أنّه عبارةٌ عن نظامٍ غير إيديولوجي، وأن

المسألة عبارةٌ عن بقائه. لكنّنا بحاجةٍ لتعقيد تلك الصورة قليلاً. بالطّبع، نحن لا نعرف ما يجول في عقل الرئيس بشّار الأسد؛ لكن، هناك من يقول لنا أن علاقة بشّار بـ (السيّد) حسن نصر الله وحزب الله أمرٌ مختلفٌ كلّياً عمّا كانت عليه العلاقة بين والده وزبائنه الإرهابيين أو شبه العسكريين. فحافظ الأسد كان يستهين بهؤلاء الأشخاص، فيستخدمهم وينبذهم وفقاً لرغبته أو حاجته. من الصعب جداً التحديد؛ لكن، هناك شعورٌ بأنّ بشّار يكسب من هذا المعسكر ومن هذه القوّة الإقليمية الأصيلة ضدّ كلّ أنواع الدمى وخدّام الغرب.

هناك شعورٌ بأنه يتعاطى مع هذا الأمر بشكلٍ جدّي، وأنها ليست فقط مسألة تهكّم بارد. إذا كان الوضع على هذا النحو، فهذا مدعاةٌ للقلّق؛ لكنّه يساعدنا أيضاً على فهم سبب عدم احتمال تغيير سوريا موقعها، ولما أثبتت هذا العناد في موقفها رغم الإغراءات الكثيرة التي قدّمت من قِبل الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي والسعوديين وإدارة أوباما.

- إلى أيّ مدىً يصبح لبنان وكيلاً إيرانياً بقيادة حزب الله؟

- الإيرانيون يكسبون في لبنان. بصراحة، حركة 14 آذار والحكومة والقوى المعادية لإيران والقوى الموالية للغرب تبقى إلى حدٍ كبيرٍ "زينة" لإخفاء حقيقة أن حزب الله بشكلٍ لا نظير له هو المهيمن. والحديث الآن عن اتهاماتٍ ستصدرها المحكمة الخاصّة، التي تحقّق باغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري. أريد أن أسأل: من في الواقع سيذهب ويعتقل مقاتلي حزب الله (الذين قد يُتّهمون). بالطّبع، حزب الله سيقاوم بقوّة السلاح. فما هي القوّة الموجودة لتحدّيه؟ الجواب حالياً: لا شيء. حركة 14 آذار، كما نعلم من أيار 2008، لا تملك قوّة تستطيع مقاومة حزب الله. والمجتمع الدولي لن يقوم بإرسال الرجال للقبض على هؤلاء المشتبه فيهم من حزب الله.

لذا، أشكّ بأن ما سيحدث لن يكون انقلاباً من جانب حزب الله. بل إن المجتمع الدولي سيكون أكثر إدراكاً للأمر الواقع "الوضع القائم: هيمنة حزب الله، وقوّة حزب الله، التي لا نظير لها في لبنان". حزب الله، وبالنتيجة إيران، لديهما موقع الحصانة في لبنان؛ أقلّه في وجه أيّ قوّاتٍ لبنانيةٍ داخليةٍ قد تحاول في مرحلةٍ أو في أخرى شنّ معركة. فإذا كان حزب الله لا يحكم لبنان

علناً اليوم، وإذا كان (السيّد) حسن نصر الله لا يعلن نفسه الرئيس الشيعي الجديد للبنان، فهذا لأنه لا يريد ذلك، وليس لأنه لا يستطيع.

- هل تجد أمريكا والغرب فاشلين في فهمهما الإستراتيجي لديناميكيّات المنطقة؟

- أساساً هناك إخفاقٌ في الفهم. لحد الآن، ليس هناك إدراكٌ في دوائر السياسة الغربية وأوروبا، وأيضاً في واشنطن بأنّ هذه هي طبيعة اللعبة التي تجري. فهذه هي الديناميكيّة الأساسية للمنطقة، وهذا هو التحدّي الأساسي وأننا كالغرب إما سنشترك فيها أو سنواجه منطقة فيها الكثير من عدم الاستقرار والقليل القليل من قدرة الغرب وحلفائه على ترويج مصالحهم الخاصة. إنها المعركة أو الرّحيل؛ إمّا أن نتوّجه لإيقاف هذه العملية، أو يجدر بنا قبول الوضع بحيث نُدفع إلى التراجع في المنطقة. والقوّة التي تدفعنا ليست من النوع الذي يُليّن بأساليب المصلحة المتبادلة. بل هي واحدةٌ من تلك التي تكون مصالحها وطموحاتها تهدد العافية وحتى الحضور للتواجد المهم في المنطقة. وإسرائيل جزءٌ من هذا التواجد.

- كيف ترى إدارة أوباما ضمن هكذا حسابات؟

- أخاف من أن تُعطى إدارة أوباما تصنيف "منخفض جداً". فهذا الفهم غير موجود. بل على العكس؛ هناك وجهة نظرٍ مختلفة. هي تبنّت وجهة النظر السخيفة، ومفادها أن الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني هو القضية الإستراتيجية الأساس في المنطقة وكلّ شيءٍ يعتمد على ذلك. أنت تبدأ بهذا وتنتهي بوضعٍ سخيفٍ مفاده أنّ زيادة شرفةٍ في شقّة تصبح فجأة تهديداً استراتيجياً لسلام المنطقة، أكبر من تهديد سعي إيران المتواصل اتجاه الهيمنة على العراق ولبنان والمعسكر الفلسطيني واتجاه القدرة النووية. هذا وضعٌ سخيف. لكنّه يبدأ بفهمٍ خاطئٍ أنّ القضية الأساس هي القضية الإسرائيلية- الفلسطينية، والتحدي الإيراني واحدٌ من نتاجها. من الجهة الأخرى، ليس الصراع الإسرائيلي -الفلسطيني هو المحرّك الذي يقود العمليات الأخرى في المنطقة. الآن، هناك عمليةٌ أخرى، هي الدفع الإيراني في كافة أنحاء المنطقة الذي يقود الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني".

الوثيقة رقم //6

حوار مع قائد اليونيفيل السابق في جنوب لبنان حول هزيمة "إسرائيل" في تمّوز 2006*

كُتِب الكثير عمّا جرى في تمّوز/يوليو 2006. وأردتُ أن تهدأ حمّى الكتابة، قبل أن أكتب من الداخل ما حفظته مفكّرتي اليومية، من لقاءاتٍ وأحداث....هذا ما قاله قائد قوّات الأمم المتحدة العاملة في جنوب لبنان (اليونيفيل) ألان بلّيغريني ...... وهو انتظر أربعة أعوام ونصف قبل أن يقدّم روايته للحرب من "الداخل"، في كتابه "صيفٌ من نارٍ في لبنان ؟ كواليس نزاع معلن ."......

ففي اتصالٍ مع صحيفة السفير اللبنانية ...كشف بلّيغريني المستور، وما على اللبيب إلا أن يفهم.... هو "بقّ البحصة " في كتاب يوميّاته التي يمكن اعتبارها وثائق ذات مصداقية عالية، كونه المراقب الأول الذي يحمل صفة دولية؛ ومن المفترض أن تسهر على تطبيق "العدالة الدولية" بلّيغريني قدّم نفسه من خلال ما كتبه على أنه عسكري، مؤرّخ متقشّف، اعتنى بالتفاصيل والانطباعات وترتيبها الزمني، وليس محقّقاً صحافياً يحفل بتصدير السبق الإعلامي في روايته.

وقالت "السفير" أنه على رغم ذلك، سيجد المنقّبون في تراب تمّوز/يوليو 2006، كما قلّبته ذاكرة العسكري الفرنسي، ما يشفي غليلهم في رواية الجنرال عن محاولة الولايات المتحدة

* صحيفة السفير، 2010/11/26.

اختراق قيادة أركان اليونيفيل، أو تحويلها إلى رأس جسرٍ لتدخّل قوّاتٍ دوليةٍ من الناتو أو الاتحاد الأوروبي، من دون انتظار وقف إطلاق النار.

مرّ وقتٌ طويل على انتهاء "حرب تمّوز " لكن عِبر تلك الحرب لا تنتهي أبداً؛ فعجلة العِبر تُسرع أكثر فأكثر، لتكشف لنا الكثير الكثير ممّا حقّقه رجال الله في الميدان "الإسرائيلي " ذاك المنهزم بات يتسوّل المساعدة العملانية -اذا صحّ القول- لا عبر التكنولوجيا التي تُغدقها الولايات المتحدة الأمريكية عليه؛ بل عبر قوّاتٍ راجلةٍ تساعده في أرض المعركة .... فهؤلاء الأبطال-مجاهدو المقاومة الإسلامية كسروا تلك الهيبة المزعومة ... وسحقوا الصهاينة بتسديدٍ ربّاني ... لا يُنعمه الله إلاّ على أطهر عباده .... فما كان على الولايات المتحدة (الأم الحنون) سوى التحرك

المحاولة في "صيف من نار" بدأت بمكالمةٍ هاتفيةٍ للملحق العسكري الأميركي في بيروت، وفي ساعةٍ مبكّرةٍ من صبيحة السابع والعشرين من تموز/يوليو للجنرال بلّيغريني: "عرض عليّ أن أُلحِق بأركاني ضابطين أميركيين، وأربعة آخرين، يعملون كضبّاط ارتباط، في حال القيام بعمليةٍ مشتركة. لقد نشرت الولايات المتحدة (قبالة السواحل اللبنانية) وحدة التدخّل البحرية الرابعة والعشرين، وهي وحدةٌ قادرةٌ على التدخّل في منطقة عملياتي، ومستعدّة لتزويدي بالتعزيزات الضرورية في حال القيام بأيّ عملية". والعرض الأميركي "لمساعدة قوّات اليونيفيل" على القيام بعمليات، خلال حرب تموز/يوليو، صادف اجتماعاتٍ في روما، درست إمكانية إرسال قوّاتٍ دولية، تحت أعلام الأمم المتحدة.

بلّيغريني، الذي سيكون هو نفسه الحدث في الأيام المقبلة، أورد في روايته أن الولايات المتحدة التي كان من المحتمل أن يستوي لها التدخّل عسكرياً في حرب تمّوز/يوليو، عبر الناتو، بعد تعثّر "الهجوم الإسرائيلي" ضدّ حزب الله، كانت تجري مفاوضاتٍ لدراسة احتمالات التدخّل عبر قوّات الأطلسي. وقال: "كانت البلدان الغربية، باستثناء فرنسا، في مشاوراتها في نيويورك، متّفقة على لوم "اليونيفيل" لعدم فاعليتها. وتحاول، بشكلٍ خاصّ، إحلال قوّاتٍ أخرى، من دون قبّعاتٍ زرقاء، يرسلها الناتو أو الاتحاد الأوروبي، قوّة متعدّدة الجنسيات، كان الرئيس (الأميركي السابق) جورج بوش يتمنى رسمياً، جمعها بأقصى سرعة، من دون انتظار وقف إطلاق النار".

لماذا رفض بلّيغريني العرض الأميركي في اللحظة نفسها؟؟؟؟

الخوف من التجسّس على أركانه! .....هذا كان جوابه: "من المعروف أن إسرائيل لا تستفيد من الذخائر الأميركية المتقدّمة فحسب، بل ممّا تجمعه أقمارها الصناعية من معلومات. بوسع الضبّاط الأميركيين لو انضمّوا إلى أركان اليونيفيل، أن ينقلوا إلى قيادتهم، ومنها إلى "الجيش الإسرائيلي"، معلوماتٍ عن الأوضاع على الأرض، ممّا يعرّض مبدأ حيادها للخطر. من الممكن أيضاً أن يكونوا على استعدادٍ لتسهيل تهريب عملاء لبنانيين لإسرائيل عبر توجيه المروحيّات المحمولة على متن سفن وحدة التدخّل الأميركية".

هل نجا لبنان من فخٍ أمريكيٍ دولي؟؟ ... كان قد نُصِب في العراق قبلاً ....

هنا تنجلي الصورة وتتّضح معالم المؤامرة ..... كان يُراد أن تتحوّل قوات حفظ السلام، رغم قلّة حيلتها في منع "إسرائيل" من التفنن في عدوانها، إلى قوّةٍ مقاتلةٍ إلى جانب قوّات العدوّ الصهيوني ... ومن أهمّ النقاط في ذاك المخطّط أن تسقط معظم أراضي الجنوب في يد القوّات الدولية، لكي تصبح الشرطي الذي يحمي قوّات العدوّ ... الملاحم البطولية التي خاضها رجال الله منعت ذلك المخطّط وضربت مخطّطاتهم عرض الحائط ...... ما لم يلفظه قولاً بطّنه بلّيغريني بكلام من السهل فك شيفرته ..."إن قوّة فرض سلام غير ممكنةٍ في لبنان"؛ يقول بلّيغريني "للسفير"، مضيفاً: "ليس بوسع أيّ قوّةٍ دوليةٍ أن تفعل ما تشاء؛ وستلاقي صعوبة كبيرة في أن تفرض نفسها؛ ويجب أن نتذكّر الأيام الصعبة التي كان يعيشها العراق. وكانت محاولة فرض السلام في حنوب لبنان ستؤدّي إلى وضعٍ مشابهٍ لما كان يجري في العراق. لذلك، أعتقد أن دولاً قليلة كانت ستقبل بذلك. وقد فضّل (الأمين العام السابق للأمم المتحدة) كوفي أنان، أن تبقى الأمم المتحدة في جنوب لبنان".

اليونيفيل هي أقرب من أن تكون وحدة أمنية تعمل لصالح العدوّ.....

بطريقةٍ غير مباشرة، لفت القائد الذي صام عن الكلام مدّة جعلته أكثر يقيناً أن اليونيفيل تكاد تكون وحدة أمنية لخدمة الموساد، وقد قال: "تدور في جنوب الليطاني حرب تجسّسٍ

إسرائيليةٍ على اليونيفيل، للاستيلاء على ما تجمعه هذه القوّات من معلوماتٍ عن حزب الله، موضحاً:"نعرف العديد من مواقع حزب الله، في منطقة عملياتنا. قيادتنا في نيويورك على علم بتطوّر انتشارها؛ لكن، من دون الكثير من التحديد. في البيت الزجاجي الذي يستحقّ فعلاً اسمه، حيث كلّ شيءٍ شفّاف، بوسع المندوبة الإسرائيلية أن تحصل على التقارير الواردة من الناقورة.... نعلم أنه يجري التنصّت علينا، للبرهان على ذلك. في كلّ مرّةٍ أُرسِل تقريري نصف السنوي للتجديد لليونيفيل، أُرفِقه بتفاصيل إلى قيادة قوّات الأمم المتحدة وحدها. على رغم أن التقرير مشفّر، كنت أتلقّى مباشرة بعد كلّ تقريرٍ إلى نيويورك، رسالة من الجيش الإسرائيلي تحتوي اقتراحاتٍ لكتابة التقرير، أملاً بتعديله!!"،هذا كله بحسب بلّيغريني.

وقد أكد أن "المعلومات تصل إلى الإسرائيليين؛ إمّا عن طريق التنصّت، وإمّا عند بلوغها الأمم المتحدة في نيويورك".

المجازر وبلّيغريني ... وجريمة يجب أن توثّق كجريمة حرب ....

الجنرال بلّيغريني لم يقدّم رواية مختلفة عمّا قدّمه اللبنانيون عن المجازر التي ارتكبتها "إسرائيل" في قانا، ومروحين، والخيام. ويناقش الدوافع الإسرائيلية، التي تتلخّص، بقربها من مواقع إطلاق حزب الله صواريخه. ولكنّ روايته عن قتل "إسرائيل" لأربعةٍ من ضبّاط مراقبي الهدنة في سهل الخيام، وقبل الهجوم عليها تستحقّ توثيقها كجريمة حرب.

"كان الموقع يحتلّه أربعة من الضبّاط: المايجور هانس بيتر لانغ، نمساوي. الرائد بايتا ديريك هس فان كروودر، كندي. العقيد دووز هاو، صيني. والمقدّم غارمو ماكينان، فنلندي. في صبيحة الخامس والعشرين من تموز/يوليو من العام 2006، تعرّض الموقع لأكثر من عشر قذائف، وفي منتصف الليل، وجدت الكتيبة الهندية، تحت أضواء مدرّعاتها، ثلاث جثثٍ محترقةٍ في الموقع، ولم نعثر على الضابط الصيني. كلّ الدلائل في الموقع تشير إلى تدميره بصاروخ جي. بي. يو 28 الأميركي المخترق للتحصينات. ورغم إصرار كوفي أنان، رفض الإسرائيليون الاشتراك في أيّ تحقيقٍ لجلاء ما جرى.

هل جرى استخدام اليورانيوم المنضّب في جنوب لبنان؟....

"إن اليورانيوم المنضّب يُستخدم لتقوية رؤوس القذائف لخرق التحصينات"، يشرح بلّيغريني لصحيفة السفير، مضيفاً "لقد استخدم الإسرائيليون أنواعاً متعددة من القذائف. وقد جرى تحقيقٌ بعد أشهر، ولم يعثر الخبراء على أثرٍ لإشعاعات".

لم تستطع المخطّطات الصهيو-أمريكية ولا قوّات العدوّ الإسرائيلية من كسر إرادة اللبنانيين ..... تعدّدت سُبل المؤامرة، وكان نصر المقاومة واحد ... ورغم ما وصفه بلّيغريني وما بقي في ذاكرته من الصيف الناري، والذي عبّر عنه بقوله: "هناك صورةٌ لا تزال محفورة في نفسي. أتذكّر تلك الصبيحة من الرابع عشر من آب/أغسطس، عندما حلّقت مروحيّتي فوق ركام مدينة بنت جبيل، وقفزت إلى خاطري صورة كنت شاهدتها صغيراً، في أحد كتب التاريخ المدرسية: مدينة درسدن الألمانية (التي شهدت أفظع تدميرٍ خلال الحرب العالمية الثانية على يد الحلفاء). بدت بنت جبيل ذلك النهار أشبه بدرسدن الألمانية، لا شيء واقفاً فيها".... نعم هناك دمار.. وقد نالت الألة العسكرية من الحجر، ولكنّها لم تنل من عزيمة بشرٍ استثنائيين ... فرغم الدمار الذي أصاب بنت جبيل وجيرانها من القرى، لم تستطع قهر أبناء الجنوب الذين دافعوا عن الأرض ببسالةٍ قلّ نظيرها، وسطّروا انتصاراً ... ستعرّفه الأجيال القادمة كأنموذجٍ زاد تاريخ الثورات الطاهرة غنىً، وأحرج المستكبر وخلط أوراقه ... لينتهي في مزبلة التاريخ؛ وهذا بشهادة من يدّعي أنه يسعى إلى العدالة ....


@Ahmedyassin90

تصوير: أحمد ياسين

@Ahmedyassin90

هذا الكتاب:

تحذّر هذه الدراسة في مختلف فصولها من أنّ «إسرائيل» تواجه منظّمات عسكرية معادية تسعى إلى التعلّم من تجاربها، وهي مؤهّلة لفهم البيئة التي تعمل فيها، ولديها القدرة على التكيّف مع الظروف المتغيرة ورؤية الأمور من وجهة نظر «الخصم»، والوقوف على المنطق الذي يحركه. لذلك، ينبغي الافتراض أن الجيش الإسرائيلي سيواجه في حربه المقبلة منظّمات أكثر قوة.

وتشير الدراسة إلى التغييرات التي طرأت على مبادئ الأمن القومي، وأهمية التركيز على البُعد الاستخباري، معتبرة أن التطورين الخطيرين على أمن «إسرائيل»، تمثّلا في العمليات الاستشهادية والصواريخ، من أجل استنزافها. لذا، لا بُدّ من تطوير الفعل الاستخباري، في ضوء القناعة الإسرائيلية السائدة بأنه لا رادع جدّياً في مواجهتهما، ولا يمكن حسم المعركة تماماً معهما.

هذه الدراسة قد تُعتبر الأكثر تفصيلاً واستشرافاً للجوانب الإستراتيجية والعسكرية لدى الكيان، سواء من جهة التوقيت أو الأقلام المشاركة فيها. وهي من أبرز الدراسات التي تدلّ على حجم الرّعب الإسرائيلي من المقاومة، والاستعدادات الإسرائيلية المحمومة لدرء خطر هذه المقاومة عن كيان الاغتصاب والاحتلال.

أمّا الوثائق ذات الصلة، والملحقة بالدراسة، فهي لتأكيد فشل العدوّ الصهيوني في كلّ مساعيه السابقة واللاحقة للقضاء على روح ومعنويات وقدرات القوى المقاومة في لبنان وفلسطين، والتي أصبحت تجاربها في الصمود والتضحية والثبات والتخطيط والتنظيم موضع بحثٍ ودرسٍ وتحليلٍ معمّقٍ في أكاديميات الغرب ودوائر صنع قراره السياسي والعسكري السوداء!

لا بل إن المقاومة صارت اليوم في موقع التحدّي والرّدع لأعدائها؛ وهي تتهيأ، باعترافهم، للانتقال من موقع الدفاع إلى موقع الهجوم وتحقيق النصر الحاسم، في أيّ حربٍ جديدةٍ في المنطقة.

بيروت / لبنان

هاتف: 842882-01 تلفاكس: 843882-01 ص.ب: 25/408

E-mail: baheth@bahethcenter.net www.bahethcenter.net